العلاقات الدولية في الدول الغربية

" تعاون أم صراع أم توازن قوي "



دكتورة

هبة الله أحمد خميس بسيوني

دكتوراه في الفلسفة السياسية




دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع

العلاقات الدولية في الدول الغربية

"تعاون أم صراع أم توازن قوي"

تأليف

د / هبة الله أحمد خميس

دكتوراه في الفلسفة السياسية

الطبعة الأولى

2012م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

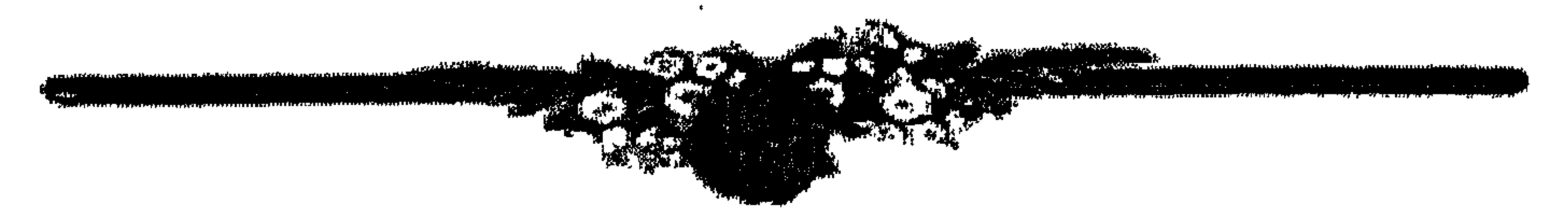
تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية



إهــداء إلى روح
أعـز وأغلـى الناس

خالي الأستاذ الدكتور / **محمد الصيفي** ،أستاذ الاقتصاد بكلية الزراعة

خالي وكيل أول وزارة المالية بالأسكندرية / **أبوالعباس الصيفي**



لقد توفي كلاهما خلال فترة لا تتجاوز 68 يومًا ، تاركين لنا أثرًا كبيرًا في حياة كل أفراد العائلة وحب لا ينتهي .

اللهم يا حنان يا منان يا واسع الغفران اغفر لهما وارحمهما وعافهما وأعف عنهما وأكرم نزلهما و وسع مدخلهما و اغسلهما بالماء و الثلج و البرد و نقه من الذنوب و الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. اللهم أبدلهما دارا خيرا من دارهما و أهل خيرا من أهلهما وأدخلهما الجنة و أعذهما من عذاب . القبر ومن عذاب النار . اللهم عاملهما بما أنت أهله ولا تعاملهما بما هما أهله . اللهم أجزه عن الإحسان إحسانا و عن الإساءة عفوا وغفرانا. اللهم إن كانا محسنان فزد فى حسناتهما و إن كان مسيئان فتجاوز عن سيئاتهما يا رب العالمين. اللهم أدخلهما الجنة من غير مناقشة حساب و لا سابقة عذاب اللهم أنسهما فى وحدتهما و أنسهما فى وحشتهما و أنسهما فى غربتهما . اللهم أنزلهما منزلا مباركا و أنت خير المنزلين. اللهم أنزلها منازل الصديقين و الشهداء و الصالحين و حسن أولئك رفيقا. اللهم اجعل قبرهما روضة من رياض الجنة و لا تجعله حفرة من حفر النار. اللهم افسح لهما فى قبرهما مد بصرهما و افرش قبرهما من فراش الجنة. اللهم املأ قبرهما بالرضا و النور والفسحة و السرور. اللهم انقلهما من مواطن الدود و ضيق اللحود إلى جنات الخلود. اللهم ارحمهما تحت الأرض و استرهما يوم العرض و لا تخزهما يوم يبعثون. اللهم يمن كتابهما ويسر حسابهما و ثقل بالحسنات ميزانهما و ثبت على الصراط أقدامهما و اسكنهما فى أعلى الجنات فى جوار نبيك و مصطفاك . اللهم أمنهما من فزع يوم القيامة و اجعل نفسهما أمنه مطمئنه و لقنهما حجته.

اللهم تقبل فإني أحبهما



شكر وتقدير

إلى أبي وأمي وإخواتي

على كل ما بذلوه من أجلي

وأرجو من الله أن أكون

عند حسن ظنهم بي دائما



لمسة وفاء

أساتذتي :

أ . د/ راوية عبدالمنعم عباس

أ . د/ عبدالقادر البحراوي

وإلى كل من علمني حرفًا من أساتذة جامعة الإسكندرية


مقدمــة



الفصل الأول

التحالف الدولي في العلاقات الدولية

تمهيد :

عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع، وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالفات". لعل في تلك المقولة القديمة والشائعة ما يعكس مدى قدم ظاهرة التحالف، التي يرجعها المؤرخون إلى أقدم العصور التاريخية. ويمكن القول أن قدم ظاهرة التحالف الدولي مرده إلى طبيعة العلاقات الدولية ذاتها. تلك العلاقات التي يمثل العداء جوهرها، والخوف منطلقها، والقوة أداتها ؛ الأمر الذي يصح معه القول بأن اللجوء إلى سياسة التحالف يعد، في كثير من الأحيان، من الضرورات الحتمية التي تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السيادات.[1]

➢ **رؤيتين للمجتمع الدولي :**

- الرؤية الأولى ترى العلاقات الدولية في حالة فوضي فيها الغلبة للدول القوية.
- الرؤية الثانية أكثر تفاؤلاً ترى العالم عاملاً من أجل استمراره وذلك في جو من التضامن والتعاون بين الدول.[2]

---

(1) " **When there was one man in the world , peace was invented ; when there were two men , conflict ; when there were three men , alliances** " Donelan , Michael ; **Elements of International Political Theory** (Clarendon Press , Oxford , 1990) , P.121.

نقلا عن : د. ممدوح محمد مصطفي، " **سياسات التحالف الدولي – دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأتساق الدولية**"، ص136.

(2) Mark B. Salter , " **Barbarians and Civilization in International Relations** " , [London . Sterling , Virginia , Pluto Press , 2002] pp.101 – 103.

فقراءة الأحداث التي عرضها المجتمع الدولي تكشف لنا الأسس التي اعتمدت عليها هاتان الرؤيتان : من جهة، تزايد عظمة الدول الكبرى التـــي تسعي باستمرار إلى التوسيع والهيمنة من خلال فرض إرادتها وهــذا مــا يسهل التوسع الاستعماري وتقسيم العالم فيما بينها في ظل مبدأ التوازن. ومن جهة أخري، التطور التقني وحاجة التضامن التي ستدفع إلى إنشاء مؤسسات جديدة يمكن لتطويرها أن يسمح بتجاوز النظام الـــدولي الكلاســيكي. هــذا التطور العملي هو نتاج العديد من الطروحات الفلسفية والسياسة التي واكبت هذا التطور. [1]

➢ العلاقات الدولية في النظام الدولي الحديث:

يرتبط النظام الدولي الحديث بما وصلت العلاقات الدولية إليــه مــن تنظيم وظهور مفاهيم تبلورت تباعاً متأثرة بالأحداث الدولية وبالتطور التقني والاعتماد المتبادل والترابط الانساني والاجتماعي والفكري الذي أصــبحت تعرفه البشرية. فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى استخلاص عدد كبير من النتائج التس ستطبع النظام الدولي في تطوره المعاصر. [2]

إن الثنائية القطبية التي ستحكم العالم حتى نهاية الثمانينيــات رافقهــا وضع حد نهائي للاستعمار وبروز دول العالم الثالث في العلاقــات الدوليــة ونضالها من أجل نظام دولي إقتصادي جديد. ولكن نهاية الحــرب البــاردة ستفتح الباب في بداية التسعينيات على تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي في

---

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدوليــة : نظريــات العلاقــات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ص63.

(2) Alan Cassels , " **Ideology And International Relations In The Modern World**", [London , New York , Routledge , 1995] pp.xi- xii.

ظل عولمة اقتصادية وتهدد بالانتقال إلى منطلقات جديدة تتجاوز ما عرفه العالم منذ سلام وستفاليا.[1]

في عام 1945 حلت الأمم المتحدة محل العصبة وكانت الفكرة الأساسية هى محاولة إنقاذ النظام الجديد من عيوب المنظمة السابقة. ولم تكن الانجازات مطابقة للآمال. فسرعان ما حلت الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين، وأخذت الدول الصغرى تتمحور حول القطبين وبذلك شلت الجهود لوضع حد للفوضى في استعمال القوة في العلاقات الدولية. وإذا كان التسلح قبل 1914 تقليديا فانه الآن أكثر دمارا بسبب طبيعته النووية، مما جعل محاولات الحد من التسلح أو نزع السلاح ضعيفة الأمل في النجاح. ولكن سيطرة الدولتين العظيمتين على النظام الدولي ليست سيطرة تامة وشاملة، فهناك جملة تطورات جوهرية وسريعة تؤثر في فاعلية النظام الدولي. ومن أهم هذه التحولات هى الأسلحة النووية التي جعلت حسم المنازعات الكبرى عن طريق المجابهة المباشرة أمر ضعيف الاحتمال. ثم هناك ظاهرة زيادة وتعاظم دور دول العالم الثالث. فقد رسمت هذه الدول لنفسها سياسة عدم الانحياز وبذلك ضيعت على العملاقين فرصة التربع كليا على عرش التمحور، بل دفعت بهما إلى البحث عن سبل جديدة للتعامل مع العالم الثالث. ومن هذه السبل تنشيط الأمم المتحدة، فجاءت محاولات الحد من الأسلحة والتخلص من الاستعمار والتنمية الاقتصادية وتشريع القانون الدولي وغيرها. أما في المجال الاقتصادي فان الاتجاه هو نحو تكوين تكتلات اقتصادية تكاملية. ويبشر هذا الاتجاه هو نحو تكوين تكتلات اقتصادية تكاملية. ويبشر هذا الاتجاه بتعزيز الوحدة بين كيانات جغرافية وكذلك بممارسة بعض أوجه

---

[1] د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضى في ظل العولمة** " ، ص105.

سلطان السيادة في مجالات معينه. ومع هذا كله فان النظام السياسي الـدولي ما زال يأخذ بالوحدات السياسية بصفة الدولة القومية فهو أذن نظام الدولـة القومية. ولكن هناك وحدات أخرى إلى جانبها ذات نشاط محدود، كالأحلاف والمنظمات الإقليمية، والتكتلات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية، وحركـات التحرر العالمية، والحركات العالمية الأخرى.[1]

إذا تخطينا هذا الاعتبار الضيق والمثير للجدل والخلاف والذي يتعلق بتحديد نقطة البدء التاريخية في هذه الجهود التنظيرية، فنسجد أن الفترة بين 1648 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع اثر التوقيـع على معاهدة وستفاليا المعروفة، وبين 1914 عندما اندلعت الحرب العالميـة الأولى التي تمثل نقطة تحول فاصلة في مجرى العلاقات الدوليـة الحديثـة واتجاهاتها، كانت تمثل العصر الذهبي لازدهار مـا يعـرف بالدبلوماسـية التقليدية (Traditional Diplomacy) وسياسات توازن القوى (Balance Of Power) والقانون الدولي، ولذا فان معظم التحليلات التي جرت وقتها للعلاقات الدولية ركزت على الجوانب الآتية:

- تعقب الجذور التاريخية لنشأة الدولة القومية ذات السيادة وتحليل وظائفها ومسئولياتها واختصاصات السيادة المنوطة بها والضوابط المنظمة لهـا، وذلك باعتبار أن الدولة القومية هي نواة هذه العلاقات الدولية ومحورها الأساسي.
- البحث في المتطلبات التي يلزم توافرها للحفاظ على النظام الدولي مـن الخلل والانهيار في وجه صراعات الدول على المصالح والقوة والنفـوذ

[1] د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج 1، ص ص 25-26.

- F . S . Northedge , " **The International Political System** " , [London , Faber & Faber Limited , Queen Square , 1976] p.250.

ومحاولات التوسع والتسلط على الغير بوسائل غير مشروعة قانونـــا أو غير مقبولة أخلاقيا.

- دراسة التاريخ الدبلوماسي للدول، باعتبار أن دراسة ذلك التاريخ والتعمق فيه، تساعد في الكشف عن الأسباب الدافعة إلى الصراع، أو التنافس، أو التحالف، وهى كلها مظاهر أساسية في علاقات الدول ببعضها على مـــر التاريخ.

ولم يتبلور عن هذه الاهتمامات الضيقة نسبياً، سوى نظريتان فقــط هما نظرية توازن القوى في إطارها التقليدي البسيط، والنظرية الأخرى التي حاولت تفسير الظاهرة الامبريالية، وكانت مستمدة في معظم عناصرها مــن تحليلات المفكر الاقتصادي الانجليزي جون هوبسون Hobson.[1]

➢ **وهنا أسئلة عديدة تطرح نفسها ، ومنها[2] :**

- ماهى علاقة الدول الكبرى بالعالم من حولها ؟
- متى وكيف تزدهر دولة أو ولاية معينة ؟ ومتى وكيف تتدهور وتحت أي ظروف؟
- وكيف يتم التعامل مع الجماعات والأفراد والمنظمات الدوليـــة والنظـــام السياسي الدولي؟
- ما هى طبيعة قوة وضعف الدولة في السياسات العالمية؟ وما هى مصادر وشروط تلك القوى؟
- وما هى علاقة السياسات الدولية بالعلاقات الاجتماعية بين الدول؟

---

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، " **نظرية السياسة الدولية – دراسة تحليلية** "، ص ص12-13.

(2) Karl W. Deutsch , " **The Analysis Of International Relations** " , , p.8-11 .

- إلى أي مدى يحتفظ الأفراد والجماعات والدول بهويتهم ؟ وما تأثير التغيرات الدولية على الهوية الوطنية ؟

➢ **ولكن تلك التساؤلات تقودنا إلى مشكلة أعمق ، وهى :**

كيف يعيش مجموعة من الدول معًا داخل خليط من الاستقلال وغير الاستقلال الذين لا يرضون عنه ، إلا أنهم لا يستطيعون السيطرة عليه والتحكم فيه بشكل فردي، ولكن المؤكد هنا هو أن جميعهم يسعون للسلام والحرية والسعادة والحياة. وهذا ما نحاول توضيحه من خلال مباحث هذا الفصل ..

" عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع، وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالفات " "مايكل دونيلان"[1].

من آونة لأخرى تتعاون الدول أو تتعاهد على التعاون وفق شرائط معينة. مثل هذا التعاون قد يأخذ أشكالاً شتى، فقد يتفق الأصدقاء على الانخراط في منظمات دولية صممت لدعم الاقتصاد والتجارة أو المساعدة المتبادلة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) أو الجماعة المقابلة في المعسكر الاشتراكي المعروفة باسم مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، أو منظمات لتدعيم التطور التقني بين الدول كما هي الحال مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

أما الدول التي تسمي أنفسها أخصاما فإنها توافق أيضاً على التعاون في نشاطات جماعية غير سياسية كتعاونها مثلا في إطار المنظمات الدولية الوظيفية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أو اتحاد البريد العالمي (UPU)، أو حتى على التعاون في نشاطات الأمم المتحدة السياسية مثل حفظ السلام بإشراف مجلس الأمن أو الجمعية العامة (مثال ذلك قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط وقبرص). أكثر من هذا، فقد تتفق الدول الأخصام على أكثر من مجرد التعاون في علاقات سلمية حين تشترك في تطبيق نظرية الأمن الجماعي Collective Security التي أقيمت الأمم المتحدة على أساسها، فتتحد لهزيمة المعتدي على إحداها أو بعضها.[1]

---

[1] Michael Donelan; "**Elements of International Political Theory**", [Clarendon Press, oxford , 1990] P,121

[1] د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، [الكويت، عالم المعرفة، 1978] ص5.

على أن أكثر أمثلة التعاون الدولي ذيوعا منذ القدم هو ذلك المعروف باسم التحالف Alliance وهو تعبير يطلق إجمالا على تنظيم أو التزام عـدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دولـة أخـرى فـي ظروف معينة. بكلمة حلف أو تحالف نقصد اتفاقيات مثل حلـف الأطلـسي وحلف وارسو وحلف جنوب شرق آسيا.[1]

أما التعاون غير المنظم باتفاقية بين دولتين أو أكثر فيعرف بالانحيـاز Alignment فالدولة الصغيرة التي تعتمد في معظم حاجاتها الاقتصادية أو العسكرية على دولة كبرى أو تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة أو غيـر مباشرة تكون في حالة انحياز لها أكثر من كونها متحالفة معهـا. وبـالعكس فالدولة التي ترفض علنًا ربط نفسها بأي طرف من أطراف الحرب البـاردة أو المواجهات الإقليمية تسمى دولة غير منحـازة. غيـر أن الـدول غيـر المنحازة هذه قد تجد نفسها عرضة لضغوط متزايدة عليها من جانب الـدول الكبرى بقصد التخلي عن عدم انحيازها والانخراط في معسكرات هذه الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ والسلطان فتلجأ إلى التكتل لمواجهة الضغوط (كتلة دول عدم الانحياز مثلا).[2]

---

[1] **في موضوع الأحلاف عموما ينظر :**

Edwin H. Fedder ; The **Concept of Alliance in International** Studies Quarterly , 12 [1968] P. 65-86.

نقلاً عن د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص6.

[2] د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص ص6، 7.

ويقول الأستاذ دوتشاسيك **Duchacek** : "عندما يكون للدول مصالح مشتركة فانها يمكن أن تضيف إليها أحكاماً قانونية **Legal Precision** ، وتنشئ جهازا للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد... تحالفات. والحلف يمثل تعبيرا عن مجموعة مصالح سابق وجودها وجوده... والحلف الذي لا يمثل مصالح مشتركة هو مجرد قطعة بلا قيمة. وهدف السياسات المشتركة هو مجرد قطعة ورق بلا قيمة. وهدف السياسات المشتركة يمكن تنفيذها بغير حلف رسمي ويحدث هذا عندما تكون الدول على بينه كاملة من الانسجام التام لمصالحها فتتصرف وكأنها في حلف. ذلك هو حال العلاقة بين أمريكا وبريطانيا منذ إعلان نظرية مونرو عام 1823 إلى الهجوم على بيرل هاربر عام 1941"[1].

➢ **ومن خلال هذا المبحث نحاول الإجابة على هذه الفروض وتساؤلات :**

- ما المقصود بالتحالف؟ وماذا تعني سياسة التحالف؟
- لماذا ومتى تلجأ الدول إلى التحالف ؟
- ما الذي يقرر طبيعة وشكل التحالف ؟
- ما هو شكل العلاقات في التحالف ؟
- كيف يتم اختيار الحلفاء ؟
- ما هى دورة حياة الحلف **Life Cycle** وما الذي يحدد تطوره ؟
- وأخيرا ما هى العوامل المؤدية إلى تفكك وانقضاء المحالفات ؟

---

[1] Ivo D.Duchacek " **Conflict and cooperation among nations** " Holt , Rmhart and Winston Inc. N.Y., P.407.

أولاً– التحالف (*)" Alliance " والنشأة :

(*)**يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي :**
" الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم، من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدي له عند الضرورة...."
Joseph Dunner. " **Dictionary of Political** , Vision Press Ltd. London (1965) P.16.
د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص11.
التحالف : يعرفه ثيو كيدايدس بأنه " وحدة المصلحة هى الرباط الاكثر قوة سواء بين الدول أو الافراد " وهو ما يعبر عنه في اللغة السياسية الدارجة بالقول، ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة.. فلا عجب والحالة هذه أن يكون أعداء الامس حلفاء اليوم والعكس بالعكس.
نقلاً: د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص13.
يعرف كل من " Haas , Whiting " الحلف بأنه :
"... to merge Power and Policy of two or more nations For the attainment of Specified ends."
" إدماج قوة دولتين أو أكثر، والتوحيد بين سياساتهما الخارجية بهدف غايات محددة.
Haas. E & Whiting , A., **Dynamies of International Relations** (McGraw – Hill Book Co., New York , 1956) , p.160.
يعرف الأستاذ الدكتور/ **محمد طه بدوي** : الحلف بأنه " اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ، لحماية أعضائه من قوة أخرى مغينة. تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء ".
– د. محمد طه بدوي، " **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** "، [المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1976]، ص 258.
يعرف "Henricapitant " الحلف بأنه :-
" Un traite Par lequel deux Puissances s'engagent se porter mutuellement secours , Soit Par une action militaire , Soit Par tout autre moyen , au cas d'une guerre affectant I'une d'elles ......".
معاهدة بين دولتين تتعهد بمقتضاها كل منهما بأن تهب لنجدة الأخرى، سواء كان ذلك من خلال القيام بعمل عسكري، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العون، وذلك حال تعرض أي منهما لخطر الحرب ".

Zorgbibe , Charles ; **Les Alliances dans le systeme mondial** (Presses Universitaires de France , Paris , 1983) , P.67. =

نشأة الأحلاف :

لعل من أقدم الأحلاف التي أرخها هو ذلك الذي جرى في العام 128 قبل الميلاد بين ملك مصر رمسيس الثاني وملك الحثيين خاتيسار.[1] وقد عرف العرب الأحلاف قبل الإسلام ومن أحلافهم الشهيرة حلف الفضول على أن كلمة حلف في هذين المثالين كانت أبعد أثرا من الآن إذ كانت تنصرف إلى الصداقة والتحالف لذلك فاننا لا نوافق القائلين بان سياسة الأحلاف جاءت

= نقلاً عن : د. محمود محمد مصطفي، " سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول **نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية**"، ص139.

" ... a formal agreement between two (or more) nations to collaborate on national security issues ".

" اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر يتعلق بالتعاون في مجالات الأمن القومي ".

Booth , K., " Alliances " in : Baylis , J & Others , Contemporary Strategy , Vol. 1 : **Theories and Concept** (Croom Helm , London , 1987) , p.258

نقلاً عن : د. محمود محمد مصطفي، "سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول **نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية**"، ص138.

يعرف " **Osgood** " الحلف " **Alliance** " بأنه :

" ... a formal agreement that pledges States to co-operate in using their military resources against a specific States , and usually obligates one or more of the signatories to use force , or to consider (unilaterally or in consultation with allies) the use of force in specified circumstances. "

إتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها، في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية، ضد دولة أو دول معينة، كما تلتزم عادة بمقتضاه دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه، باستخدام القوة أو التشاور بشأن استخدامها في ظل ظروف معينة ".

Osgood , Robert , " **The Nature of Alliances** " in : Pfaltzgraff Jr., R.L: -

Politics and the International System (J.B. Lippincott Co., New York, 1972), P.481-482.

[1] أبو هيف، " **القانون الدبلوماسي** " ، ط 2 ، [د.م ، د.ن ، 1967] ، ص 78.

كردة فعل لفشل نظام الأمن الجماعي. فالحق أن الدول تعمل على مستويات شتى للمحافظة على بقائها ونفوذها فلا شئ يمنعها من الدخول في نظم دولية وتحالف في الوقت نفسه.[1]

يشير التحالف إلى وجود اتفاقية بين دول تتعهد فيها بتأييد بعضها البعض سياسياً أو عسكرياً، في حال وقوع هجوم عسكري على أي منها، أو في حال العمل على تحقيق مصالحها المشتركة " **Mutual Interests** " . يتضح مما سبق أن التحالفات أنماط مختلفة منها ما هو سياسي أو عسكري، سري أو مفتوح، بسيط أو منظم بصورة ملحوظة، قصير أو طويل الأجل، أو أنه يقام بهدف دفاعي مخلص، أو بقصد تحقيق تفوق عسكري والتمهيد لدخول حرب متوقعة. ويسمح نظام توازن القوى، لاسيما نظام توازن القوى التقليدي، بقيام التحالفات والتحالفات المضادة، بقصد تصحيح وإعادة النظام إلى حال التوازن الطبيعية. أما نظام توازن القوى النووي، فإنه يسمح بدوره بقيام تحالفات بقصد تحقيق انتصارات سياسية وليس بالضرورة تحقيق تفوق عسكري، على المدى، لا تتأثر كثيراً بحدوث الانسحاب والانضمام إلى تحالفات قائمة غرار توازن القوى التقليدي.[2]

قد تجد دولتان في صراع مع بعضهما البعض أنه لا مناص من اعتماد إحداهما على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة. ويحدث ذلك لأن حكومة أي من الدولتين لا تستطيع أن تحصل على شئ تريده دون بعض

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية** "، [الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت، 1971] ص227.

للمزيد بخصوص نظرية الأحلاف ينظر:

- H. Margenthau; **Alliances in Theory and Practice** "in Wolfers, Allance Policy and Cold War PP. 174-212

[2] د. مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية " – مفاهيم مختارة** " ط1، [ليبيا، الدار الجماهيرية للطابعة والنشر، 2003، 1425 هـ] ص69.

التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخري. أي أن إحدى الدولتين لا تستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعيا) من الدولة الأخرى مالم تسمح هذه الأخيرة (وهي تعترف بذلك ضمنيا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب. وواضح أنه في ظل صراع من هذا النوع، يحاول حكام كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تذعن إلى) ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ. وكلما كانت الوسيلة أقل ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ. وكلما كانت الوسيلة اقل إحراجا وتكلفة كان ذلك أفضل.[1]

➢ **الائتلافات أو التحالفات Coalitions**

يمكن للدولة غالبا أن تجعل وعودها وتهديداتها أكثر قابلية للتصديق وأن تجعل ترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية أكبر عن طريق انضمامها لتحالف ما أو عن طريقة إقامة مثل هذا التحالف. وبوجه عام، فان التحالفات وسيلة ضرورية لممارسة النفوذ والقوة في كل من السياسة الدولية والسياسة الخارجية. ففي معظم الأحيان، لا يستطيع شخص واحد أو جماعة أو دولة بمفردها أن تكون من القوة بحيث يمكنها السيطرة بمفردها في اتخاذ قرار هام. ولكن في غالب الأحيان، يمكن لأي منها السيطرة بمساعدة تحالف ما وإلا فلن يمكنها السيطرة إطلاقا.[2]

وقد صاغ السياسي ويليام رايكر **William Riker** نظريات هامة عن هذه التحالفات. فهو يرى السياسة، والانتخابات، والتصويت، والحرب، هي بأسرها مواقف قرارات تؤدي في الأقل إلى إحدى نتيجتين تختلف في قيمتها

---

[1] كارل دويتش، " **تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة : عز الدين فودة،[القاهرة، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، 1983] ص184.

[2] كارل دويتش، " **تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة : عز الدين فودة ، ص189.

بالنسبة لكل مشترك. ويقول رايكر أن كل مشترك متعقــل سياســـيا يفــضل النتيجة التي تكون أكثر قيمة بالنسبة له، أي أنه يريد أن يكــسب. ويـــضيف قائلا أنه في حالة وجود فائزين، فلابد من وجود خاسرين. [1]

ثانياً- سياسة التحالف ودوافعها :

تعني سياسة التحالف " جمع دولتين أو أكثر في حلف لمواجهة قـــوة أخرى ، وذلك تحقيقاً للتوازن فيما بينهما ". أو بعبارة أخرى – فإن سياســـة التحالف تعني الاعتماد على الأحلاف بالمدلول الذي خلصنا إليه أنفاً – كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة، بهدف حماية الأمن القومي، والدفاع عن المصالح الوطنية، وتحقيق الأهداف القومية الخارجية للدولة.

وتلجأ الدول إلى سياسة التحالف إستجابة إلى بعـــض المقتـــضيات أو الضرورات التي تدفعها إلى تبني هذه السياسة، ومن ثم فـــإن الأحـــلاف – بصورة عامة – لا تنشأ إستجابة لمبادئ أو قيم الصداقة الدولية، كما يحلـــو للبعض أن يصورها، وإنما هى تنشأ كنتيجة أو دافع تقتضي قيامها، ومن ثم فإن نشأتها وبقاءها وانقــضاءها تـــرتبط بهـــذه الـــدوافع والاعتبـــارات أو المقتضيات وجوداً وعدماً. [2]

➢ **دوافع اللجوء إلى سياسة التحالف :**

تتعدد وتتباين الدوافع التي تدفع بالدول إلى إبرام المحالفات فيما بينها، ومن أهم هذه الدوافع:–

- ردع العدو : ويمثل هذا الدافع أقدم وأهم دوافع نشأة المحلفات. فالعداء هو جوهر العلاقات فيما بين الدول، ومن ثم فإن الخوف من التعرض لعدوان

---

(1) W. H. Riker , **The Theory of Political Coalitions** New Haven , Yale University Press , 1967 , PP. 29-31, 174.

(2) **د. ممدوح محمد مصطفي، " سياسات التحالف الدولي – دراسة في أصـــول نظريـــة التحالف الدولي ودور الأحلاف في تـــوازن القـــوي واســـتقرار الأنـــساق الدوليـــة "،** ص ص160–161.

والسعي إلى درء هذا الخطر هو الدافع الأصيل والتقليدي وراء انتهاج سياسة التحالف : وفي هذا المعني يقول " **Freund** ": " حيث لا عدو، لا تخالف".

نخلص من هذا إلى القول بأنه طالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين دول ذات سيادة، فستظل سياسة التحالف باقية، ولعل في ذلك ما يدفع البعض إلى القول " بأن الأحلاف هى إحدى مظاهر التنافس بين السيادات ". وإذا كان الدافع وراء اللجوء إلى سياسة التحالف هو الخوف، فإن الرباط الذي يجمع بين المتحالفين هو رباط المصلحة، إذ ليس ثمة دولة تدافع عن دولة أخرى أو تحارب من أجلها " **no state fights for another** " إلا إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، وهو ما يستلزم أن يكون هذا العدو مشتركاً، أي أنه يمثل خطراً أو تهديداً للحلفاء كلهم بصورة أو بأخرى، بغض النظر عن اختلاف مستوي الخطر والتهديد بالنسبة لكل من الحلفاء.

➢ **السعي إلى زيادة القوة :**

قد تلجأ من أجل زيادة قوتها إلى سياسة التحالف، كبديل لسياسة التسلح التي قد تستنزف جانباً كبيراً من مواردها الاقتصادية، فضلاً عن حاجة سياسة التسلح إلى فترة زمنية أطول نسبياً، لكي تؤتي ثمارها المرجوة. ومن هنا فقد تستلزم اعتبارات " ترشيد " عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، أن يقوم متخذو القرار السياسي الخارجي بالمفاضلة بين سياسي التحالف والتسلح، على اعتبار أن سياسة التحالف قد تؤدي إلى نفس النتيجة (زيادة قوة الدولة) ولكن بتكلفة أقل. وتتمثل وظيفة الحلف – في هذه الحالة – في زيادة قدرة الدولة من خلال تجميع قوة حلفائها إليها " **aggregation of power** " ، وذلك تحقيقاً للشعور بالأمن، أو تحقيقاً لأهدافها الخارجية سواء أكانت دفاعية أم هجومية.

نخلص من هذا أن الدولة تلجأ إلى سياسة التحالف إذا ما أدركت أن إمكاناتها من القوة قاصرة عن تحقيق أهدافها الخارجية، كما تستهدف الدول

من سياسة التحالف تقليل المدى الزمني الذي يستغرقه تحقيقها لبعض أهدافها الخارجية، أو تقليل حجم المخاطر التي قد تواجهها وهي بسبيلها إلى تحقيق هذه الأهداف، ذلك فضلاً عن زيادة احتمالات أو فرص نجاحها في تحقيق هذه الأهداف وبفعالية أكبر.

➢ **إعتبارات توازن القوى :**

إن في حالة تعرض أي دولة للاختلال، تلجأ إلى الأحلاف باعتبارها إحدى أدوات أو أساليب تحقيق توازن القوي، ويتحقق ذلك الاتزان من خلال قيام المحالفات و المحالفات المضادة " **Alliances Counter** " على النحو الذي يكفل تحقيق استقرار الأنساق الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

وتعد اعتبارات توازن القوى أكثر وسائل تحقيق ميــزان القــوة فــي النسق الأوروبي منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين. ويمكن القول بأن البحث عن الحلفاء كان يمثل الشغل الشاغل لغالبية الدول الأوروبية على امتداد هذه الحقبة التاريخية الطويلة.

كما أنه يجب الإشارة إلى أن اعتبارات توازن القوى الدولية قد تطغي على اعتبارات السياسة الوطنية أو اعتبارات الخصائص القومية. كذلك قــد يكون الهدف من قيام بعض المحلفات هو رسم أو تحديد نطاق مناطق النفوذ التابعة لكل قطب من أقطاب النسق الدولي، وذلك إبقاءً على تــوازن القــوى فيما بينها، وحتى لا يتطلع أي منها إلى المساس بالدائرة الثابتة لنفوذ القطب الآخر.

➢ **الهيمنة والسيطرة على المتحالفين :-**

في أطار علاقات ما بين الحلفاء ذاتهم (أي داخل الحلف نفسه)، والتي عرف بــ " **Intra – alliance Functions** ". وقد يكون من بــين هــذه الوظائف الداخلية للحلف : تقييد السلوك الدولي لبعض الدول الحليفة، أو بسط

الهيمنة عليها من جانب الدول زعيمة الحلف، أو منع بعض الحلفاء من الأضرار بمصالح باقي أعضاء الحلف، وأن الوظائف الداخلية هذه تتزايد أهميتها مع طول المدى الزمني الذي يستغرقه الحلف، ومع تراجع خطر التهديد الخارجي الذي يهدد الحلفاء.

➢ **اعتبارات متعلقة بالسياسات الداخلية في الدول المتحالفة :**

قد تقوم المحالفات استجابة لبعض الاعتبارات المتصلة بالسياسات الداخلية **Policies Domestic** في الدول الأعضاء، فقد تعاني نظم الحكم من بعض الدول من افتقارها إلى الشرعية السياسية الداخلية، كما قد يتعرض بعضها الآخر إلى الضغوط من جانب جماعات أو قوي المعارضة السياسية الداخلية، ومن ثم فقد تلجأ هذه النظم إلى التحالف مع الدول الكبرى الداعمة لها، بهدف منح هذه الأخيرة إطاراً قانونياً مشروعاً للتدخل لمساندتها، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وبطبيعة الحال فعادة ما يكون هذا الهدف غير معلن صراحة، نظراً لما يثيره من انتقادات لهذه النظم الحاكمة ذاتها، نتيجة سماحها لدول أجنبية بالتدخل في شئونها الداخلية تحت ستار معاهدات التحالف هذه.

➢ **اعتبارات الهيبة والمكانة الدولية :**

قد تجد بعض الدول في تعدد علاقات التحالف التي تربطها بالعديد من الدول الأخرى، تعبيراً عن قوتها ومكانتها الدولية، ويعتبر كبر عدد حلفاء الدولة مؤشراً على قوتها، وذلك بحكم كونها المستشار الذي يرجع إليه هؤلاء الحلفاء لآخذ مشورته من ناحية، فضلاً عن كونها الملاذ الذي يهرعون إليه طلباً للأمن والحماية في كنفة من ناحية أخرى.(1)

ثالثاً- تصنيف الأحلاف : " **Classification des Alliances** "

---

(1) **د. ممدوح محمد مصطفي، " سياسات التحالف الدولي – دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية "،** ص ص163-177.

تتعدد التصنيفات الخاصة بأنواع الأحلاف بقدر تعدد المعـايير التـي تستخدم في هذه التصنيفات، وسوف نعرض لهم فيما يلي :

1. **استناداً إلى معايير " رسمية علاقات التحالف " :**

- **محالفات رسمية Formal Alliances** : هى تستند إل معاهدات "موثقة " يتحمل الحلفاء بمقتضاها التزامات وتعهدات قانونية صـريحة تتـصل بمجال التعاون.
- **محالفات غير رسمية Informal Alliances** : هى تحالفات لا تتطلب تعهدات رسمية، ولكنها تقوم على قدر من التنسيق بين عمليـات صـنع القرار، أو مجال السلوك الدولي الخارجي بحيث يتسم سلوك المتحـالفين بالتوافق إزاء قضية معينة أو في مواجهة طرف معين.

2. **استناداً إلى معيار " عدد الأعضاء في الحلف " :-**

- **الأحلاف الثنائية "Alliances bilaterales"** :يقصد بها تلك المحالفات التي تبرم بين دولتين فقط.
- **الأحلاف الجماعية "Les Alliances Collectives "** : يقصد بها تلك الأحلاف التي يزيد عدد أعضائها من دولتـين وهـي تتـسم بالطـابع الديمقراطي نسبياً مقارنة بالأحلاف الثنائية.

3. **استناداً إلى معيار " الهدف من التحالف " :-**

- **الأحلاف الدفاعية Alliances defensives** وهي تمثل الفئة الغالبة مـن الأحلاف عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية. ويقصد بها الأحلاف التي تنشأ بدافع الخوف من خطر مشترك يتهدد الدول المتحالفة ويدفعها إلـى تكتيل قواها وتنسيق سياساتها، بهدف التصدي لهذا الخطر ودرئـه مـن خلال ردع العدو، دفاعاً عن الكيان الإقليمي للدول المتحالفـة وحمايـة لأمنها القومي.

- الأحلاف الهجومية Les Alliances offensives : وهي المحالفات التي تستهدف الهجوم على دولة أو دول معينة أو " إنتهاج سلوك عدائي سواء في مواجهة دولة محددة سلفاً أو بوجه عام. وعادة مـا تتـسم بالنزعـة التوسعية وغالبا تكون سرية. كذلك فغالباً ما تلجأ الدول التي تبرم هـذا النوع من المحالفات، إلى تقنيع أهدافها الحقيقية (العدوانية – الهجومية – التوسعية) بأهداف أخرى علنية (دفاعية أو مثالية)، وذلك تجنباً للتعرض لإدانة الجماعة الدولية لها.

4. استناداً إلى معيار " مدة سريان معاهدة التحالف " :

- **الأحلاف المؤقتة** "Alliances temporaries": وهى المحالفات التي تحدد لها فترة زمنية معينة منصوص عليها في المعاهدة سواء طالت هذه الفترة أم قصرت.
- **الأحلاف الدائمة** Alliances Permanente's : وهي المحالفات التي لا يحدد لها أجل معين أو تاريخ محدد لانقضائها.

5. استناداً إلى السرية أو علانية مثياق التحالف ":

- **المحالفات العلنية.**
- **المحالفات السرية.**

6. استناداً إلى " درجة التكافؤ بين قوى الدول المتحالفة " :

- **الأحلاف المتكافئة** Alliances egales : وهى المحالفات التي تبرم بين دولتين متقاربتين – أو دول متقاربـة – مـن حيـث القـوة الـسياسية والعسكرية والاقتصادية.
- **الأحلاف غير المتكافئة** Alliance : وهى التـي تبـرم بـين دولتـين متفاوتتين – أو دول متفاوتة –من حيـث مـستوي قوتهـا الـسياسية والعسكرية والاقتصادية.

7. **إستناداً إلى " توقيت التحالف " وطبيعة الظروف السائدة فيه :**

- **أحلاف وقت الحرب wartime alliances** : تفتقر إلى الدقة في تحقيق الأهداف بوضوح.
- **أحلاف وقت السلم. Peace Time alliances**

8. **إستناداً إلى معيار " الجوار أو البعد الجغرافي " :**

- **أحلاف بين دول متجاورة جغرافياً** : تتصف بالمتانة.
- **أحلاف بين دول متباعدة جغرافياً.**

9. **إستاداً إلى معيار " مدى توافق أو تعارض مصالح الحلفاء " :**

- **الأحلاف التي تخدم أهدافاً متطابقة Identical** : فالتحالف الأميركي البريطاني ضمن معاهدة شمال الأطلسي (NATO) يقدم مثالاً نموذجيا لتحالف يخدم مصالح متطابقة، فهدف أحد الشركاء فيه هو الحفاظ على توازن القوى في أوروبا هو عينه هدف الشريك الأخر. على عكس ذلك فالتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان هو أحد الأمثلة المعاصرة لتحالف يخدم مصالح متممة. فأما بالنسبة للأولى فهو يخدم الهدف الأميركي الرئيسي بترسيخ نطاق سياسة الإحتواء للشيوعية، وأما بالنسبة للباكستان فهو يفترض أن يخدم بالدرجة الأولى هدف زيادة إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تجاه جيرانها.[1]
- **الأحلاف التي تخدم أهدافاً متكاملة Complementary**: تعكس تعريفات التكامل(*) اتجاهين فكريين : أحدهما يتعامل مع مفهوم التكامل

---

(1) د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص15.

(*) يعرف أرنست هاس " E. Haas " التكامل بأنه العملية التي بموجبها تصبح النخب السياسية في عدة دول قومية مقتنعة بتغير ولائها، توقعاتها وأنظمتها السياسية، نحو مركز جديد تملك مؤسساته، أو تطمح في أن يكون لها سلطات ملزمة " Binding " على الدول الأعضاء فيها. أما جوزيف ناي " J. Nye " فإنه يتعامل مع التكامل

على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاثة عناصر رئيسية هي : التكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي. ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة اركان، وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الاتجاهات، والأمن الجماعي.

- يوجد أربعة مدارس فكرية حول أساليب تحقيق التكامل هى :

- **المدرسة الفيدراليه " Federalist School "**

فالتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الفيدرالية عبارة عن نتيجة وليس عملية، نظراً لأنه يعني بروز اتحاد سياسي بين دول مستقلة وذات سيادة، على غرار ما حدث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. ويؤكد الفيدراليون على أهمية تبني الدول للأسلوب الفيدرالي على المستويين الإقليمي والدولي، على اعتبار أن نظام الدولة القومية، في أطار ما يعرف بالفوضوية " Anarchism" في العلاقات الدولية، هو السبب الرئيسي للتوترات والحروب المستمرة التي يعيشها النظام الدولي. وبالرغم من أن أصحاب هذه المدرسة يعترفون بمثالية مطلب بروز حكومة فيدرالية عالمية على الأقل في الوقت الحاضر، إلا أنهم لايشكون من استحال تحقق ذلك على المستوي الإقليمي، حيث إن التجانس ووحدة المصالح أمر لا يمكن تجاهله. إن عقد المؤتمرات العامة على المستويين الإقليمي والدولي، على غرار مؤتمر سان فرنسيسكو الذي نتج عنه خلق الأمم المتحدة عام 1945، يعتبر من الأساليب المفضلة لأصحاب هذه المدرسة في تحقيق التكامل.

- **مدرسة الاتصالات "Communication School "**

و يتبني أصحاب مدرسة الأتصالات، أسلوباً مغايراً لتحقيق التكامل مقارنة بالمدرسة الأولي. فكارل دويتش " Karl Deutsch " طبق مدخل النظم في تحقيق التكامل، حيث هدف إلى قياس عملية التكامل من خلال ملاحظة تدفق المعادلات الدولية "International Transactions " ، مثل : التجارة، السياحة، الرسائل أو البريد، والمهاجرون. إن وجود المعاملات أو الانماط السابقة على المستويين الإقليمي أو الدولي، سيرتب عنه بطبيعة الحال بروز ما يعرف بالأمن الجماعي " Security Communities " الذي يعني تحقق الأندماج على مستوي النظم السياسية والاجتماعية. ولقد حدد كارل دويتش وجود نمطين رئيسيين لمفهوم الأمن الجماعي، تنعدم فيهما الحروب ويتسمان بالاستقرار والسلم، وهما : نموذج التكامل " Amalgamated " ونموذج التعددية Pluralists ". ففي إطار نموذج التكامل توجد حكومة فيدرالية واحدة لها سلطات ملزمة على بقية أعضاء الاتحاد، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. أما النموذج الثاني فإنه يفتقر إلى وجود حكومة مركزية لها سلطات ملزمة، وإن حال السلم والاستقرار بين أعضاء هذا النموذج هى القاعدة، ومن أمثلة ذلك أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. باختصار، إن أصحاب مدرسة الاتصالات يتعاملون مع التكامل كعملية ونتيجة في نفس الوقت.

- **المدرسة الوظيفية " Functionalist School "**

كعملية " Process" لها مدخلاتها ومخرجاتها، والآخر يعتبرها نتيجة " End Product ".[2]

10. استناداً إلى معيار " محدودية أو عمومية أهداف الحلف " :

- **الأحلاف التي ذات الأهداف العامة :**

وهي التي تبرم عادة في أوقات الحروب، بحيث تتسم أهدافها بالعمومية كأن تستهدف تقديم المساعدة المتبادلة أثناء الحرب تحقيقياً للنصر وتتسم بأنها مؤقتة بحيث تنقضي بمجرد أنتهاء الحرب وتحقق الانتصار والاتفاق على تسويات السلام. الأحلاف العامة عادة مؤقتة، ومعظمها يسود وقت الحرب لان المصلحة المشتركة التي تمثلت بالسعي للانتصار وضمان المصالح عن طريق تسويات السلام التالية للحرب من شأنها أن تفسح

والمدرسة الثالثة للتكامل، تركز على المتغيرات غير السياسية كوسيلة لتحقيق التكامل. وتستمد هذه المدرسة إطارها الفكري من تجربة رابطة الحديد والصلب الأوروبية التي أسست عام 1952 على أسس وظيفية. إن التنظيمات الإقليمية التي تقوم على أسس وظيفية وتركز اهتماماتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر منظمات تقوم بوظائف لا تتعارض وسيادة الدول. كما أن نجاح المنظمات الإقليمية ذات الطابع الوظيفي في تقديم بعض الوظائف، يؤدي إلى عملية انتشار " Spill Over " في مجالات أخري، بما في ذلك المجال السياسي، وبالتالي يتحقق التكامل على أساس وظيفي. ولكن عدم تحقق فكرة الانتشار وقيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 على أسس سياسية، ادى إلى قيام مدرسة فكرية رابعة تعطي المتغيرات السياسية دوراً أكبر في تحقيق التكامل.

- **المدرسة الوظيفية الجديدة " Neo – Functionalist School "**

فالتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الوظيفية الجديدة، عملية ونتيجة في آن واحد. لقد ركز أصحاب هذه المدرسة أساساً على الجانب الرسمي أو السياسي، والمتمثل في دور المؤسسات السياسية الرسمية والنخب السياسية في تحقيق عملية التكامل. وعندما يتم تغيير ولاء النخب السياسي من مستوي الدولة إلى مستوي النظام الإقليمي يمكن للتكامل أن يتحقق.[1]

[2] د. مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية** "ط1، [ليبيا، الدار الجماهيرية للطابعة والنشر، 2003] ص73.

المجال، بمجرد انتهاء المعارك، للمصالح الفردية المتعارضة للدول الحليفة سابقا. ومن جهة أخرى فهناك تلازم بين ديمومة الحلف والأطار المحدود للمصالح التي قام عليها. بعبارة أخرى كلما تحددت هذه المصالح وضاق نطاقها كلما كانت فرص استمرار التحالف أكبر. مثال ذلك التحالف بين بريطانيا والبرتغال الذي انعقد عام 1703 فقد استمر قرونًا عديدة لان المصلحة المشتركة التي قام لصيانتها بسيطة ومحدودة، فبريطانيا لازمة لحماية شواطئ البرتغال، وشواطئ البرتغال هامة لاستمرار سيطرة بريطانيا على مداخل الاطلسي. ومع هذا فان من الممكن القول كملاحظة تاريخية أنه في حين عقدت الأحلاف بنيةِ الديمومة مددا تزيد عن عشر سنين أو عشرين سنة فانها في الواقع عاشت اقل من هذه المدد أو على الاقل تعرضت له احلاف الاطلسي ووارسو والحلف المركزي كما سنري فيما بعد. [1]

- **الأحلاف ذات الأهداف المحددة :**

وتبرم عادة في أوقات السلم،وتكون قاصرة على أهداف محددة بدقة تعكس نقاط التلاقي الحقيقية بين مصالح الحلفاء، كما قد تشتمل على السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.[2]

11.الأحلاف الفعالة وغير الفعالة :

إن اعتماد الأحلاف على مجموعة المصالح المشتركة للدول الاعضاء منها يدعو أيضا للتميز بين الأحلاف النشيطة أو الفعالة والأحلاف الفاشلة أو غير الفعالة. فلكي يكون الحلف فعالا أي قادرا على التنسيق بين

---

(1) د. محمد عزيز شكري، " **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "،ص ص18-19.

(2) د. ممدوح محمود مصطفي منصور، " **سياسات التحالف الدولي – دراسة في أصل نظريه لتحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية**"، ص ص178-199.

السياسات العامة والتدابير الدقيقة لاعضائه، لابد ان يتفق هؤلاء الاعضاء لا على الاهداف العامة وحسب بل وعلي السياسات والتدابير التفصيلية أيضاً. وكثير من الأحلاف بقي مجرد حبر على ورق.. لعدم توافر هذا الشرط. مثال ذلك الأحلاف الفرنسية والروسية لعامي 1935 و 1944، والحلف البريطاني الروسي لعام 1942، والحلف العربي المعروف بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 الذي هو، للاسف الشديد، مثال حي لفكرة " الاتفاق على عدم الاتفاق ".

12.إستناداً إلى معيار " الدواعي أو الاعتبارات التي أدت إلى قيام الأحلاف " :

- **المحالفات التعزيزية " augmentive"** أي التي تستهدف إضافة إمكانات وقدرات إضافية، إلى قوة الدولة التي تلجأ إلى التحالف.
- **المحالفات الوقائية : " Preemptive "** ذلك عندما تتحالف دولة (أ) مع دولة أخرى (ب) لكي تحول دون انضمام (ب) إلى جانب دولة (ج) التي تمثل عدو الدولة(أ).
- **المحالفات الاستراتيجية Strategic** : وهى التي تستهدف بها دولة ما مجرد الحصول على تسهيلات إقليمية لدي دولة أخرى محدودة القوة ولكنها تتمتع بموقع استراتيجي هام وذلك من خلال اقامة قواعد عسكرية، أو محطات لإعادة التزود بالوقود في أراضيها.
- **الأحلاف التي تخدم أهدافاً أيديلولوجية Ideological** : وهى التي يعلن أعضاؤها عن اعتناقهم لمجموعة من المبادئ أو القيم التي قام الحل من أجل الدفاع عنها ونشرها وتطبيقاتها.(*)

(*) تقدم كل من معاهدة الحلف المقدس لعام 1815 وميثاق الاطلسي عام 1949 وربما حلف وأرسو لعام 1955 مثالا جيدا لتحالف ايديولوجي. فكل من هذه الوثائق يضع مبادئ عقائدية عامة التزم المتعاقدون باحترامها وصيانتها. ومن الممكن القول هنا أن

ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع المشترك الناتج عن تجربتها الأولى (المبرم عام 1950) يعتبر مثالا للتضامن العقائدي العربي المفترض ضد اسرائيل باعتبارها تمثل، عدوا حضاريا. وأحيانا تندمج الالتزامات الايديولوجية بالالتزامات المادية في معاهدة التحالف ومثال ذلك تحالف الاباطرة الثلاث عام 1873 الذي نص على التعاون العسكري بين النمسا وألمانيا وروسيا في حالة وقوع عدوان على احداها. وفي الوقت نفسة اكد الملوك المتعاقدون تضامنهم ضد احتمال التخريب من الجمهوريات المجاورة. والشئ ذاته يمكن أن يقال بالنسبة للاحلاف القائمة ضد الشيوعية في أيامنا. وقد يظهر العامل الايديولوجي أيضاً في التفسير الرسمي لتحالف مبني على عوامل عادية في شكل تضامن ايديولوجي يتجاوز حدود المصلحة المادية البحتة. مثال ذلك في رأي بعضهم التحالف الواقعي الأمريكي البريطاني قبل السويس فهو مبني على الاشتراك في الحضارة والمؤسسات والافكار السياسية. فهنا تكون الأمكانات المتساوية للجميع المتجاوبة مع البواعث المتساوية للجميع في خدمة المصالح المتطابقة.

أما الشكل المعاكس لتوازن المتنافع فهو الانتفاع الوحيد الطرف a Societas Leonina حيث يتلقي طرف واحد في الحلف حصة الاسد من المنافع في حين يتحمل الاطراف الاخرون اثقل الاعباء. وطالما أن هذف مثل هذا التحالف هو صيانة الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية للدول المستفيدة فان مثل هذا التحالف لا يختلف كثيرا من معاهدات الضمان والحماية. وما أسميناه المصالح المتممة والاستطرادية يمكن أن تدخل في هذه الفئة باعتبار أنها بالتعريف في جوهرها، وتقييمها بالمقارنة يمكن أن يشوه بالتفسير غير الموضوعي للاشياء اضافة للتفوق الملحوظ في القوة بالنسبة لاحد أطراف التحالف.

وهكذا فتوازن المنافع يمكن أن يعكس توازن القوة في الحلف وكذلك تحديد السياسات. فدولة كبرى مثلا يمكن أن تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات. ولهذا السبب حذر ميكافيلي الدول الضعيفة من الانخراط في أحلاف مع دول كبرى الا بدافع الضرورة الملحة. تمثل العلاقة بين أمريكا وكوريا الجنوبية صورة لما =نقول. على أن هذا التلازم بين المنافع والسياسات والقوة ليس حتميا على طول الخط. فيمكن لدولة ضعيفة أن تكون قادرة على استغلال علاقاتها بحليف قوي بالزام الاخير بدعم مصالحها الحيوية التي قد لا تعني الكثير له أو التي يمكن ان تناقض مصالحه. وبالمقابل يمكن للدولة الضعيفة أن تفرض على الحليف القوي دعمها الذي هو بدون شك اقل أهمية للاخير من دعمه لها. تاريخيا كانت .

التحالف المثالي هو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من اجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة إلى سياسات وتدابر مشتركة، لان بعض المصالح قد لا تكون

رابعاً- لماذا تنشأ الأحلاف ؟

مما سبق ، يمكن ان نوافق " ادواردز " على الصيغة التالي:

تشكل الدول حلفا عندما تواجه تغييراً جديدا ومهددا في الوضع العسكري وتحاول الدولة المسيطرة فيها طرقا جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها اذا تعرض احد المركزين للخطر.

فإذا طبقنا هذه الصيغة العامة على الأحلاف الرئيسية الأخرى في العالم وهي حلف الاطلسي **Nato** وحلف جنوب شرق آسيا **SEATO** والحلف المركزي **CENTO** لوجدنا ان عناصرها الثلاثة 1- تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري، 2- الدولة المسيطرة تسعي لدعم مركزها في مواجهة الخصم، 3- الدولة المسيطرة تسعي لتدعيم مركزها حيال حلفائها تنطبق عليها تماما مع تركيز اكثر على احدها أو بعضها في حالة هذا الحلف أو ذاك. بل ويذهب البعض إلى صلاحية هذه الصيغة العامة حتى على الأحلاف الثنائية الرئيسية كالحلف الروسي الصيني والحلف الواقعي بين بريطانيا والولايات المتحدة المعروف، كما أشرنا، بالعلاقات الخاصة بين البلدين.[1]

هامة لاهداف الحلف، بحيث يؤيدها البعض ويتنصل منها البعض الاخر، وقد تعارضها جماعة ثالثة. وهكذا فالتحالف المثالي محاط في ميدان ديناميكي من المصالح والمقاصد المختلفة. والسؤال حول ما اذا كان هذا التحالف سيكون فعالا وإلي أي حد يعتمد على قوة المصالح التي يقوم عليها بالقياس إلى قوة المصالح الخاصة بالدول الاعضاء التي يمكن أن تتلاءم مع الاولي. على أن قيمة وفرص نجاح حلف ما مهما كان محدود النطاق يجب أن تعرض ضمن سياق السياسات الاجمالية التي عليه أن يتصرف من خلالها.[1]

د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص 17-18.

[1] د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص ص24-26.

خامساً- كيف تتطور الأحلاف ؟

إن من أهم مظاهر تطور الحلف حجمه. والافتـراض الـسائد فـي التحليل السياسي، ان الفاعل السياسي **Political actor** (وهو هنا الدولـة السائدة في الحلف) سيسعى لزيادة الدعم السياسي الممنوح له لحده الأعلـى، لذا سيزيد قدر المستطاع من عدد الدول الداخلة في حلفة أو احلافة ويؤكـد هذا المنحنى سياسة الأحلاف الاميركية في أيام ايزنهاور التي تميزت بانتشار الأحلاف الاميركية الثنائيـة والجماعيـة إلـى حـد سـميت معـه تلـك بـــ **Pactamonia** لكن نظرة ذرائعية لبناء التكتلات قـد تحطمتـا علـى الاعتقاد ان الدولة تسعى لانشاء حد أدني من هــذه التكـتلات أو الأحــلاف النشطة بقدر ما تعتقد انها ستضمن لها ربح نزاع قائم أو تحقيق اي غــرض آخر قصد من الحلف تحقيقه لا أكثر وذلك حتى تتلافي وقوع الحلــف فــي المصاعب الناجمة عن تصادم المصلحة المشتركة لاعضائه مع مــصالحهم الفردية المتعارضة. ولابد أيضا من الاهتمام بدرجة التكامل **Integration** التي حققتها للحلف. فالتكامل السياسي وما يسبقه من تكامل عسكري امــران يهمان فعلا السياسات الوطنية والدولية لانهما اديا إلى تغييرات كبيــرة فــي حجم واستغلال العديد من الفاعلين السياسيين في سنوات ما بعد الحــرب، و لايمكن هنا أن نفصل تحليلنا عن الاحداث السياسية ضمن الحدود الوطنيــة، ولعل التكامل (سواء في السوق الاوروبية المشتركة أو الكوميكون أو الناتو أو الحركات الرامية إلى تدعيم التعاون بين الدول في افريقيا وامريكا اللاتينية وأسيا أوضح مذكرتنا بهذا. ويبقي أمر التكامل هذا مجالا خصبا لدراســات مشتركة يجريها المختصون في السياسات الوطنيــة والمقارنــة والعلاقــات

الدولية ومن خلال مثل هذه الدراسات يمكن التعمق الموضوعي في فهم دورة حياة الحلف، أي حلف.[1]

سادساً- آثار الأحلاف :

إن الأحلاف لها أثرها الواضح على ممارسة السياسة الدولية لأنها من انشاء الأطراف الفاعلة في هذه السياسة. فالعلاقات الدبلوماسية بين الحلفاء في شمال الاطلسي تأثرت وتتأثر بوضوح بوجود (الناتو) وكذلك العلاقات بين هؤلاء واعضاء حلف وارسو وبين هؤلاء جميعا والتكتلات الأخرى التي تنظر اليها بعين الريبة. ثم ان الحلف يؤمن، بطرق ما، بديلا لسباق التسلح لان احد البواعث على اقامته هو زيادة قدرات الدول المعنية دون زيادة سلاحها. اكثر من هذا، حيثما واجهت الأحلاف بعضها فان زيادة قدرة احدها عن طريق العدوان من شأنها ان يحرضها على شعور مقابل من الحلف الآخر أو على زيادة تسلح الخصم. وهكذا فتسابق التسلح بين الدول في غياب الأحلاف قد ينقلب إلى تسابق للتسلح بين الأحلاف نفسها. وتسابق التسلح في مستوي الأحلاف عملية معقدة ومتقلبة لان الأحلاف بحد ذاتها معقدة ومتقلبة وخاضعة للتبديل والتغيير العسكري والدبلوماسي، وذلك أمر يدعو للتفكير حقا خاصة اذا اخذنا كدليل على قوتنا هذه سباق التسلح بين حلفي الاطلسي ووارسو في سنوات الحرب الباردة خلال الخمسينات والستينات بل، وبصورة أو بأخرى في السبعينات.[2]

سابعاً- أسباب انقضاء الأحلاف :

- انتهاء المدة المحددة للحلف في معاهدة انشائها وذلك بصورة اتفاقية أو بصورة منفردة.

---

[1] د. محمد عزيز شكري، " **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص ص27-28

[2] نفس المرجع السابق، ص 28.

- انتهاء الأحلاف بهزيمة أو تحطم أحد أطرافها.
- انتهاء الأحلاف برفض الالتزام بها أو بشذوذ أحد الأطراف عنها بطريقة أو بأخري.
- انتهاء الأحلاف بسبب تغيير السياسة الداخلية لأحد أو بعض أطرافها.
- انتهاء الأحلاف كنتيجة لتبديل العلاقات الدولية.

الاشكال هنا هو تحديد السبب الرئيسي أو المباشر والحاسم لانقضائه أو زعزعتة وكيف يتم ذلك.[1]

ويضيف بورتون نقطة هامة أخرى فيقول :

" ما ان يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد اهمية استمرار حكومة تلك الدولة ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول اي تغيير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف. وهكذا انساقت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير. وكذلك وبصورة حتمية فان المساعدات الاقتصادية والتكتيكية قد اعطيت على أساس تمييزي مناطه اعتبارات الاستراتيجية القصيرة المدي اكثر من اهداف الرفاهية البعيدة".[2]

ثامناً- أساليب ممارسة سياسة التحالف :

عرقلة قيام الأحلاف (المضادة) أو الحيلولة دون أكتساب الأعداء لأي حلفاء جدد :

اذا كان في سعي الدولة إلى التحالف زيادة لقوتها النسبية – في مواجهة أعدائها – فمن الطبيعي أن يسعى هؤلاء الأعداء بدورهم إلى أنشاء المحالفات المضادة، ومن هنا فقد تلجا الدولة إلى العمل على عرقلة قيام محالفات تضم

---

[1] د. محمد عزيز شكري، " **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، ص30.

[2] المرجع السابق ، ص31.

الدولة المعادية لها، لما يمثله ذلك من زيادة مستوي التهديد الذي تتعرض له، وعلي أعتبار أن مجرد نجاحها في الحيلولة دون قيام هذه المحلفات المضادة يمثل - في حقيقة الأمر - إبقاء على قوتها النسبية بالمقارنة بقوة اعدائها.

➢ **ولكن كيف يتأتي للدولة أن تحقق ذلك ؟**

يتأتي للدولة أن تحقق ذلك عن طريق التأثير في حسابات المكسب والخسارة التي يقوم بها متخذو القرار في الدول المعادية لها، على النحو الذي يكفل انصراف هذه الدول عن فكرة إقامة تحالف فيما بينها، وذلك من خلال ابراز وتضخيم الجوانب السلبية أو العواقب والأعباء التي يمكن أن تحيط بهذه الدول من جراء تحالفها المرتقب، مع التقليل - في نفس الوقت - من شأن المكاسب أو المزايا التي يمكنها أن تجنيها من ورائه ؛ أو من خلال إقناع هذه الدول بأن المكاسب التي يمكن أن تحقق لها حالة عدم تحالفها ستفوق بكثير أية مكاسب متوقعة نتيجة لقيام التحالف فيما بينها وهكذا تتمكن الدول من أن تنجح في حرمان أعدائها من امكانية اكتساب حلفاء جدد. (1)

➢ تجزئة أو تفتيت المحالفات المضادة القائمة بالفعل، وتحويل الحلفاء الحاليين للأعداء عنهم (**Alliance Fragmentation**) : أي يهدف إلى تفتيت قوة محالة مضادة قائمة بالفعل، يخشي خطرها، وذلك عن طريق التفريق أو الإيقاع بين المتحالفين. واللجوء إلى هذا الاسلوب يتعين أن يتم بحذر شديد، إذأن الدول التي تمارسه هى التي تكون مستهدفة عادة من جانب المتحالفين، ومن ثم فإن مصداقيتها - أو قدرتها على إقناع

---

(1) Wendzel , Robert ; **International Politics : Policymakers and Policymaking** (John Wiley & Sons , New York , 1981) , P. 143

نقلا عن : د. ممدوح محمود مصطفي، " **سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية** "، ص ص201-202.

المتحالفين بالانصراف عن عضوية الحلف، أو عن الالتزام به`- تكاد تكون ضعيفة جداً إن لم تكن منعدمة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الانشقاقات التي قد تصيب بنيان الحلف، أو الخلافات التي قد تعتري علاقات المتحالفين قد لا يكون مردها لتحركات مقصودة - غائية - من جانب الدول الخارجة عن الحلف والراغبة في تفتيته، فربما تحدث هذه الإنقسامات نتيجة لاعتبارات داخلية كتعارض الأهداف والمصالح أو تباين التصورات والتوجهات فيما بين أعضاء الحلف ذاتهم كتعارض الأهداف والمصالح أو تباين التصورات والتوجهات فيما بين أعضاء الحلف ذاتهم. وفي هذه الحالة، يقتصر الأمر بالنسبة للدول الراغبة في تطبيق هذا الأسلوب، على مجرد محاولة الاستفادة من الإنشقاقات الحادثة فعلاً، وإزكاء الخلافات القائمة، تحقيقاً . [2]

- **أسلوب حامل للميزان (Holder Of the balance)**

قد يتهيأ لبعض الدول بحكم ما يتوفر لها من قوة وبحكم أوضاعها الجغرافية والاقتصادية، أن تمارس دور حامل ميزان القوة، بدلاً من أن تكون في إحدى كفتيه، وهكذا يتاح لها أن تقوم بدور الموازن **Balancer** ويتعين على من يقوم بدور حامل الميزان ألا يكون مرتبطاً على نحو دائم بسياسات أو مواقف أي من الدول التي تمثل كفتي الميزان أن يلقي بثقلة في إحدى كفتيي الميزان حيناً، وفي الكفة الثانية حيناً أخر وفق م تقتضية اعتبارات توازن القوي، الأمر الذي قد يستتبع تأرجح هذا الموزن بين مواقف الصداقة والعداء - إزاء الدول الأخرى أطراف الصراع، مما يستلزم منه عدم

---

[2] د. ممدوح محمود مصطفي، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية "، ص ص204-205.

الارتباط بصداقات أبدية أو بعداءات دائمة مع هذه الدول، ومن ثم يصبح في عزلة رائعة " Splendid Isolation " ، فهو قد اختار – بملئ إرادتـــه – البقاء بعيداً عن الارتباط الدائم بأي طرف من الاطراف المتصارعة، غير أن كلاً من هذه الأطراف يسعي إلى أكتساب صداقته ضماناً للنــصر. وهكــذا يستطيع الموازن أن يحول دون تفوق أي محور من محـــاور القــوة تفـــوق حاسماً ودائماً على بقية المحاور، وذلك من خلال قيامـــة بـــدور المراقـــب لأوضاع ميزان القوى بحيث يكون على استعداد دائم للتدخل بـــشكل ســـريع وحاسم – من خلال إلقاء ثقله في الكفة المرجوحة – بهدف إستعادة الإتـــزان العام للنسق مرة أخري. وتتعرض الدول التي تنتهج هذه السياسة لانتقـــادات لاذعة ومريدة نتيجة لعدم إمكانية الوثوق في مواقفها المـــساندة لطـــرف أو لآخر.[1]

➢ أسلوب الموازنة " Balancing " من خلال تكوين المحالفات والمحالفات المضادة (Alliances & Counter alliances Formation هو أكثر أساليب سياسة التحالف شيوعاً، فقد تدرك دولة ما أنه ليس في مقدورها التصدي بمفردها للأخطار أو التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، أو أن القدرات المتاحة لها عاجزة عن تحقيق ما تتوخاه من أهداف خارجية، ومن ثم تعمل على أكتساب الحلفاء وإلي جانبها باعتبارهم يمثلون قوة إضافية لقوتها. ويعكس أسلوب الموازنة جوهر فكرة ميزان القوة، حيث تتحالف الدول الضعيفة مع بعضها في مواجهة قوة اكبر تبدو مهددة لأمنها، إذ أن فشلها في التصدي لهذه القوة المتنامية وردعها، من شانه ان يعرض امنها وربما وجودها ذاته للخطر.

---

[1] د. ممدوح محمود مصطفي، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية ، ص ص206–207.

ومن ناحية أخرى فقد يكون في مقدور الدولة ان تحقق اهدافها الخارجية بمفردها، ولكن بتكاليف واعباء باهظة، مما يدفعها إلى البحث عن حليف يشاركها تحمل هذه الأعباء. خلاصة القول، إن أسلوب الموازنة يعني التحالف مع الأضعف في مواجهة الأقوى. [1]

➢ **أسلوب المسايرة (المجاراة) " Band wagoning "**

يعني أسلوب المسايرة (أو المجارة) التحالف مع القوة الغالبة التي تمثل التهديد إتقاء لشرها حيث يرون أصحاب هذا الأسلوب أن الدول كلما زادت قوتها، وكلما كانت قادرة على استعراض هذه القوة، كلما كانت أقدر على اكتساب المزيد من الحلفاء إلى جانبها، وبمفهوم المخالفة فإن تراجع قوة الدولة من شأنه أن يصرف حلفاءها عنها.

- دوافع اللجوء إلى هذا الأسلوب :-

- من قبيل اتباع سياسة التهدئة **appeasement** ، إذ أن التحالف مع مصدر الخطر ذاته من شأنه أن يحول إنتباهه عن الدولة التي تمارس هذا الأسلوب وفي هذه الحالة تكون المسايرة ذات طابع دفاعي.
- خلال أوقات الحروب، وذلك يكون مع الدول التي تبدو أقدر على تحقيق النصر، أملاً في مقاسمتها المكاسب التي ستتحقق لها بعد النصر. [2]

هذا وقد أشار **Walt** إلى مجموعة من الفروض التي تبدو ممثلة لمنطق أسلوب المسايرة، والتي تتلخص فيما يلي :

- أن الدول التي تواجه خطراً خارجياً ستتحالف مع أكثر الدول تهديدا لها.

---

[1] د. ممدوح محمود مصطفي، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية، ص ص208-209.

[2] المرجع السابق، ص ص210-211.

- كلما تزايدت القدرة الكلية للدولة مصدر التهديد، كلما كان ذلك مدعاة إلى تحالف الدول الأخرى معها.
- كلما كانت الدولة مصدر التهديد أكثر قرباً من الناحية الجغرافية كلما كان ذلك دافعاً لجيرانها للتحالف معها.
- كلما تزيدات القدرة الهجومية للدولة، كلما تزايد ميل الدول الأخرى للتحالف معها.
- كلما كانت نوايا وتوجهات الدولة مصدر التهديد أكثر عدوانية، كلما قلت قابلية الدول الأخرى للتحالف ضدها. إن الأحلاف التي تنشأ للتصدي للتهديد الخارجي غالباً ما تتفكك عندما يصبح هذا التهديد خطيراً.

تاسعاً- شروط اختيار الحلفاء :

- القابلية للتحالف : أي قابلية الدولة أو ميلها نحو التحالف مع الغير عموماً، أو بمعني آخر درجة النزوع إلى التحالف **alliance mindedness**.
- مدى تلاقي أو توافق مصالح وأهداف الدول : حيث يجب أن يكون ثمة توافق في المصالح والأهداف بين الدول حتى يمكن قيام علاقة تحالف بينها، إذا لا يكفي أن يكون الحليف قوياً فقط، وإنما يتعين أن تكون لدية الرغبة الصادقة في وضع قوته في خدمة أهداف الحلف، ومن هنا فإن وحدة الهدف تمثل شرطاً ضروريًا لإمكانية قيام علاقة التحالف وإستمرارها ولفعاليتها.
- التجانس الايديولوجي :- وذلك لما يقوم به التجانس الايديولوجي بين الدول من زيادة روابط التحالف، وهذا التجانس الايديولوجي والثقافي أدي إلى ظهور صور أخرى من التجانس وهو التجانس المذهبي.
- قوة الحليف : وذلك لزيادة قوة وقدرة الدولة على تحقيق أهداف لم تستطيع تحقيقها بمجهوداتها وقوتها الذاتية.

- درجة التغلغل الخارجي الذي تتعرض له الدولة من جانب القوى الأخرى : حيث تتعرض بعض الدول إلى نوع من التغلغل " Penetration " أو ما يسمي أحياناً بالأختراق. يعني التغلغل القدرة على التأثير في الشئون الداخلية للدول الأخرى – بما فيه ذلك التأثير على عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة فيها – على النحو الذي يكفل حماية مصالح أو تحقيق أهداف الدولة التي تقوم بهذا التأثير.[1]

عاشراً- ما يميز المحالفات عن غيرها من أشكال السلوك التعاوني الدولي الأخرى :

- ما تتسم بة طبيعة علاقات التحالف من " رسمية " **Formality** من حيث قيامها على معاهدات مكتوبة وموثوقة، تتضمن الالتزامات المتبادلة بين أطراف الحلف وبعضهم البعض.
- الموضوع الأساسي للحلف هو الذي يميزة عن أشكال التنظيمات الإقليمية الأخري، فالهدف الأساسي – إن لم يكن الأوحد – لأي حلف هو تحقيق الأمن وأي توسيع في نطاق التعاون في أطار الأحلاف ليشمل مجالات أخرى سياسية وأقتصادية واجتماعية وغيرها، إنما يعد من قبيل الأهداف المكملة أو الثانوية لمزيد من الفاعلية في تحقيق الهدف الأساسي للحلف وهو " تحقيق الأمن ".
- إن الحلف هو إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، ومن ثم فهو إحدى أساليب فن التعامل مع الأعداء، أو بعبارة أخرى هو إحدى أدوات حماية الأمن القومي من خطر التهديدات الخارجية. وتأسيساً على ذلك يمكن

---

[1] د. ممدوح محمود مصطفي، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية "، ص ص216-220.

القول بأنه " مأمن الف إلا ومصدره الخوف (الخوف من هؤلاء الاعداء) وهدفه القوة. (باعتبارها ركيزة حماية الأمن القومي من الخطر أو التهديد الذي يمثله العدول المشترك الذي يتهدد الحلفاء)، ومن ثم يكون الطبيعي أن تكون المحالفات موجهة ضد عدو محدد صراحة أو ضمناً. كما أنه تعبير عن عمل إرادي وغائي يصدر عن الدولة. [1]

حادي عشر - النموذج التطبيقي لعلاقات التحالف بين دول القوة :

الولايات المتحدة والصين :-

أن الحقائق الكامنة داخل كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني تدفع نحو مزيد من التقارب والاعتماد المتبادل، ولكن أيضا يمكن أن تكون عناصر تباعد وموضوع نزاع حين يثور قضايا مثل درجة انفتاح كل منهما تجاه المنتجات القادمة من الآخر ومعدل التبادل التجاري وتوازن ميزان المدفوعات، وغيرها من القضايا التي قد يتحول بعضهما إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تمثل أعلي درجات التعاون بينهما.

وقد يكون هناك احتمال اندلاع حرب تقليدية أو غير تقليدية بين البلدين،بصورة مباشرة او غير مباشرة أمر وارد، ولكن هذا الاحتمال أخذ في الضعف نتيجة لحساباتهما الدقيقة، ولما ينتج عن ذلك من خسارة فادحة لكلا الطرفين، خاصة وأن القوتين قد توصلتا منذ أمد، إلى قناعة تقودهما نحو معالجة قضايا الاختلاف بينهما في إطار من التعاون المشترك. ودليل ذلك أن هناك درجة من الاتفاق بين الدولتين على خطر انتشار الأسلحة

---

[1] د. ممدوح محمود مصطفي، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية، ص ص150-151.

النووية، حيث لم يسبق للصين أن ساعدت دولة غير نووية على دخول النادي النووي، على الرغم من أنها لم تُوقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) وتحرص على أن تكون المفاعلات التي تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية.

أما بالنسبة لتصدير الأسلحة التقليدية، فإن الصين لا تتردد كثيراً في عقد صفقة مع أية دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ محظورة. ولكن المحللين لاحظوا تذبذب موقف الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع، إذ بدت متساهلة مع الصين في قضية ضبط التسلح عندما كانت بصدد تكوين التحالف الدولي ضد العراق، حيث اكد " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لنظيره الصيني " تشيان تشي تشن " في ديسمبر 1990 أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض – أرض متوسطة المدي مؤكدا تفهم الولايات المتحدة لرغبة سوريا في تدعيم دفاعاتها، وحصلت سوريا بموجب هذا التصريح على 40 صاروخاً صينياً ثم عدلت الولايات المتحدة موقفها مرة أخرى بعد حرب الخليج عندما صرح " ريتشارد سولومون – مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأقصي بان الولايات المتحدة طلبت من الصين المساعدة في وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط إلا أن الأمر استتب في النهاية على ترجيح رأي فريق التقارب مع الصين وبدأت رحلة التنازل المتبادل بين القوتين بدلاً من المواجهة، والذي يُمكن أن يُحقق – وفق حساباتهما عدداً من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين، فيما يلي إيجاز أهمها :

- **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :**

- الحصول على إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووي العسكري في مجال الصواريخ بعيدة المدي مع إيران، فقد سعت الولايات المتحدة ومنذ

بضعة أعوام إلى إدخال الصين في سلسلة من الاتفاقيات والتعاقدات التي تجنبها مخاطر انتشار تكنولوجيا الأسلحة الصينية. ففي أكتوبر 1994 وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقاً يقضي بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات المفروضة على الصين، كما وقع البلدان اتفاقاً آخر للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى صناعات مدنية. كما أبدت الولايات المتحدة حرصها على كسب تأييد الصين للاتفاق الأمريكي مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي. وبموافقة الصين على الحد من تعاونها العسكري والنووي مع إيران، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة مهمة في منع الانتشار النووي الذي يهدد المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

- توفير المئات من فرص العمل الناتجة عن الصفقات التي أبرمتها أكبر بعثة تجارية صينية زارت الولايات المتحدة في مجال الطائرات المدنية وقطع الغيار وذلك طوال الشهر الذي سبق زيارة "جيانج زيمين" للولايات المتحدة، ولم تجد الولايات المتحدة حرجاً في الترويج للسلع الأمريكية بإلحاح حيث وافقت الصين على شراء طائرات مدنية من شركة "بوينج". بالإضافة إلى أن بكين كانت بحاجة إلى شراء حوالي 700 ألف طن من القمح الأمريكي سنوياً، زيادة على محصولها المحلي من القمح.
- تصديق الصين على المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد لقي القرار الصيني بهذا الشأن ترحيب واسعاً من جانب أوساط الاقتصاد والتجارة والأعمال في الولايات المتحدة، إذ أن من شأن هذه الخطوة زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، بما يترتب على ذلك من تنامي فرص التعاون والانفتاح على الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة وتهيئة الأجواء لتقليل الفائض التجاري معها والذي تجاوز حوالي 40 مليار دولار.

- **بالنسبة للصين :**

- الحصول على اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بان الصين قد بلغت قدراً متزايداً من القوة الاقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تصبح شـريكاً متكافئاً في الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة آسيا والعـالم. وأصـبح الأمريكيون مقتنعين بان أكبر تحول يحدث الآن في منطقة آسيا المطلـة على الباسيفيك هو بروز الصين، وأنه من الضروري الإسـراع بإقامـة نوع من التقارب معها على النحو الذي يضمن المحافظة على المـصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيق المكاسب المـشتركة لـيس فقـط فـي المجالات الاقتصادية والتجارية بل والعسكرية أيـضا، حيـث تـستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دوراً رئيساً في بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة في آسيا.
- استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النوويـة مـن الولايـات المتحدة، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المـشاكل التـي تـؤرق مضاجع مخططي مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهي مشكلة الطاقة.
- الفوز بتعهد من الإدارة الأمريكية بتجميد مشروعات تزويـد "تـايوان" بالأسلحة، حيث ترى الصين أن من شأن الـدعم العـسكري الأمريكـي لتايوان وتزويدها بالسلاح أن يعوق عمليات الضم. وكانـت الولايـات المتحدة قد وافقت على بيع 150 طائرة مقاتلـة مـن طـراز (إف 16) لتايوان رغم اعتراض بكين، وبوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لتـايوان أن تكون الصين قد خطت خطوة متقدمة نحو عـزل "تـايوان " تمهيـداً لضمها على المدي الطويل.

- الإقرار بحق الشعب الصيني في أن يكون نظامه السياسي مختلفاً عن قيم ومفاهيم الغرب، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي "كلينتون" خلال زيـــارة "جيانج زيمين" لواشنطن في العام 1997.[1]

التعقيب

وباستعراضنا للقضايا محل الأختلاف والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نكون قد حاولنا قدر الإمكان تقريب فكرة التنازلات بـــين دول القوة لندلل بمثال حي على كيفية اختلاف تعامل دول القوة مع بعـــضها البعض عن تعاملها مع دول الضعف.

---

[1] د. فاروق عُمرعبد الله العمر ؛ " **دول القوة ودول الضعف** "، ط1 [الكويت، الطبع محفوظ للمؤلف، 2000] ص ص128-132.



الفصل الثاني

الصراع الدولي في العلاقات الدولية

تمهيد :

إن ظاهرة الصراع ترجع إلى أن الطبيعة البشرية قائمة على مزيج من الخير والشر.[1]

ثمة سلسلة من التساؤلات التي يثيرها موضوع دراسة الصراع، فمثلاً: هل ندرس ظاهرة الصراع على أساس أنها نتيجة دوافع واعية؟ وهل يقاتل الأفراد حقاً من أجل ما يقولون إنهم يقاتلون من أجله؟ أم أن علينا أن نتجاوز الأسباب التي يقولون إنها الحقيقية ونتعامل معها بشك كبير ونحاول أن نصل إلى الأسباب " الحقيقية "، سواء كانت دوافع غير واعية أو غامضة أو دوافع دنيئة تدفع الأفراد نحو السلوك العدواني؟ وهل هذه التقسيمات هي تقسيمات لا أساس لها ؟ ربما، فلو حاولنا إمعان النظر سوف نرى أن علماء التحليل الجزئي يميلون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق، بينما التحليل الكلي يعطي الأولوية أو يبدي ثقة في الدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هى من نتاج المجتمع.[2]

إن ظاهرة الصراع الدولي تختلف عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، إنها ظاهرة متشابكة ومتناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وأسبابها وأشكالها، فهذا الصراع قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مذهبياً أو دعائياً أو حتى حضارياً، كما أن أدوات الصراع كثيرة ومنها: الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والتنازل

---

(1) Renée Jeffery ," **Evil and International Relations Human Suffering in an Age of Terror** " Hugo Grotius in International Thought (Palgrave, 2006). , [Congress , Palgrave Macmillan , 2008]. Pp.40

(2) جميس دورتي، روبرت بالستغراف، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ط1، ترجمة : وليد عبد الحي، ص145.

والتحالف والتخريب والتآمر، فالصراع ليس إلا تعارضاً عميقاً في المصالح والأهداف والقيم بين أطراف الصراع، والبحث في الصراع يقوم على" توجية نسقي يفترض أن الحياة الاجتماعية كلها تتكون من تفاعل داخلي بين النظم الاجتماعية. (1)

فالصراع هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة. (2)

إن الصراع وبحث الصراع مسألتان قديمتان، وعند مقارنة المحاولات المعاصرة لدراسة الصراع بالمحاولات السابقة لا بد من أخذ حقيقتين في الاعتبار :

(أ) إن الباحثين الأوائل لم يكن لديهم إلا قليل من المعلومات إلى جانب مناهج بحث غير دقيقة وغير صالحة للقيام بتحليل علمي.

(ب) إن الباحثين الأوائل كانوا معنيين بالدرجة الأولى بتقييمات دينية وفلسفية – أو ما تطلق عليه الآن بتقييمات معيارية – وليس بتفسيرات علمية للسلوك الاجتماعي نابعة من شواهد تجريبية. وفي الفترات الطويلة السابقة على ظهور الداروينية كان الناس مقتنعين بحقيقة الخير والشر ومقتنعين بالسبب الذي من أجله يتصرفون بشكل أخلاقي وأن سلوكهم ليس انعكاساً لإرادة السماء، فالأفراد يتمتعون بحرية الاختيار،

---

(1) يوهان جالتونج، " **أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع** "، ترجمة : أحمد يوسف، [مجلة السياسة الدولية، العدد 10 أكتوبر 1972] ص24.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ط2 ، ص ص223-224

ومسؤولون عن قراراتهم – وإن الحرب تكمن أسبابها في أعماق إرادة ونوايا الأفراد الذين يكنون نوايا طيبة أو خبيثة، ولذا فالحرب نتيجة خلل في أخلاقيات الإنسان، وأفلاطون يعتقد أن الأفراد يذهبون إلى الحرب لأنهم غير راغبين في العيش في نطاق محدود الضرورة، وحتي في الجمهورية المثالية – الفاضلة – لا بد من وجود حراس عسكريين عن الدولة ضد الاعتداءات الخارجية. [1]

وبهذا سوف يجرنا الحديث عن تحديد بعض النتائج للصراع غير المتوازن والتي يمكن تحديدها في الإرهاب كعنف مضاد، انعدام التوازن بين الدول، وغيرها الكثير من أشكال للصراع بين الدول[2]. ومهما كان نوع الصراع الذي تقحم الدولة نفسها فيه، فإنها لا بد أن تحافظ على قدر من السيطرة، ليس فقط في سلوكها، بل على سلوك عدوها كذلك. ويمكن تمييز نوعين مختلفين من الصراع طبقا للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين. [3]

أولاً– العلاقات الدولية ظاهرة من الظواهر في حالة صراع تعتمد على القوة بشكل أساسي :

مال علماء السياسة إلى وصف العلاقات الدولية على أنها تمثل ظاهرة من الظواهر في حالة صراع، وقد أعاد بعض هؤلاء الواقعيين مثل مورجانتو طبيعة الصراع الدولي إلى الطبيعة الإنسانية حيث " إن أنانية الإنسان لها حدود ولكن بحثه عن القوة (**Power**) ليس له حدود. البعض

---

[1] المرجع السابق ، ص ص147–148.

[2] موقع إسلام أون لاين : **الصراع بين مهارات المساومة وبناء التحالفات،** www.islamonline.net..

[3] كارل دويتش، **"تحليل العلاقات الدولية"**، ترجمة:شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة:عز الدين فودة، ص156.

الآخر في هذه المدرسة ركزوا بشكل أكبر على طبيعة النظام الدولي كنظام متميز بما يسميه " والتز " بالفوضى الدولية، فوجود دول متخاصمة، وقوية في غياب حكومة عالمية وقانون دولي ينظم حل الصراعات فيما بينها، يخلق مأزقا أمنيا للنخب الحاكمة في هذه الدول، حيث يؤدي إلى أن يتنافس الجميع لكي يحصلوا على المزيد من عناصر القوة ولكي يزيد إحساسهم بالأمن، الا أن ذلك غالبا ما يؤدي إلى نتيجة عكسية لأن الحصول على الأمن المطلق أمر صعب في ظل محاولة الجميع الاستزادة من هذه العناصر. وهذا كله طرحه " جون ديوي" في كتابه عن (الأخلاق والعلاقات الدولية). (1)

أيا كانت الأسباب وراء طبيعة العلاقات بين الدول فإن "الواقعيين" يتفقون على أن هذه العلاقات تنطوي على " صراع لا ينتهي على القوة ومن أجل المصالح ". هذه المقولة تقود إلى ثلاث مقولات أخرى حول الحياة السياسية، فجوهرها أولاً هو الصراع أو النضال الذي يأخذ أشكالا متنوعة، وهو ثانيًا صراع ليس له نهاية، ثم ثالثًا فإن موضوع الصراع هو الحصول على مزيد من القوة. (2)

➢ **إن الصراع الدولي يرتبط بعدة أمور مثل :**

الحدود الجغرافية للصراع، وعدد الأطراف المشتركة فيه، والموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع (القوة)، ونوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع، وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تحددها الدولة من وراء الصراع : هل هى أهداف تكتيكية أم أهداف استراتيجية؟ فالصراع عموماً يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعي بإمكانية عدم التوافق

---

(1)John Dewey , " **Ethics and International Relations** " , Vol. 1, No. 3 Council on Foreign Relations Stable (Mar. 15, 1923), pp. 85-95.

(2) د. السيد عليوة، " **إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي** "، ص ص36-37.

لموضوعها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضي ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، فالصراع أكثر من مجرد التنافس، وقد يكون عنيفاً أو غير عنيف من الناحية المادية، وقد يكون شاملاً أو محدوداً. (1)

ثانياً- نظريات للصراع :

➢ **الشروط الأساسية لبناء نظرية عامة:**

ليس ثمة من نظرية عامة للصراع مقبولة من مختلف علماء الميادين الاجتماعية، بالرغم من أن مفهوم الصراع في الميادين العلمية – التطبيقية – أقل إثارة للخلاف رغم أن النظرية الاجتماعية تستعير بعض مفاهيمها التحليلية من الميادين الأولى، ودارس الصراع الإنساني يمكنه أن يتعرف على وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع ومن ميادين مختلفة، فإن كان ثمة إمكانية لتطوير نظرية للصراع فإن مدخلات النظرية ستشمل علم الأحياء، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع والانثربولوجي، والتاريخ والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد والاتصالات ونظرية التنظيم ونظرية اللعب أو المحاكاة والنظرية الاستراتيجية وصناعة القرار، ونظرية النظم والتكامل، حتى الفلسفات الأخلاقية والدينية. (2)

---

(1) G.H.Snyder and P.Diesing , " **Conflict Among Nation** " , [Princeton Un._Press : 1977] P.207

نقلاً عن : د. إسماعيل عبد الفتاح، " **إدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** "،[القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص18.

(2) جميس دورتي، روبرت بالستغراف، "**ت النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ط1، ترجمة : وليد عبد الحي، ص139.

يمكن تقسيم العلوم الاجتماعية ولو بشكل تعسفي إلى مجموعتين اعتماداً على ما إذا كانت كل منها تتبنى منهجياً كلياً أو جزئياً في دراسة السلوك الإنساني... فهل نحن نبحث عن أصل الصراع في الإنسان أم في مؤسساته، وبشكل عام فإن علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيين وعلماء الأحياء، وأصحاب نظرية اللعب، ونظرية اتخاذ القرار يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، أما علماء الاجتماع وعلماء الأنثربرلوجي والجغرافيون وأصحاب نظريات الاتصال والتنظيم.... وعلماء السياسة والعلاقات الدولية وأصحاب نظرية النظم... كلهم يبحثون الصراع على المستوى الجماعي والمؤسسات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية والحركات السياسية الكبرى والكيانات العرقية أو الدينية والدول والتحالفات والنظم الثقافية، وبعض الدارسين – كالاقتصاديين مثلاً قد يقسمون جهودهم بين الكلي والجزئي، وبعض المؤرخين قد يدرس الصراع بين الدول، بينما يفضل آخر على أن يركزعلى عوامل فريدة في الشخصية والخلفية والسلوك منذ الأزمة عند رجل دولة معينة، وهي العوامل التي تؤثر في قراره باللجوء للحرب أو السلم في ظل مجموعة معينة من الظروف . [1]

➢ **متي تنتهي الصراعات الدولية ؟**

- اختفاء المبرر الذي نشأ الصراع بسببه أصلاً بين أطرافه المختلفين.
- توصل أحد أطراف الصراع إلى الهدف الذي من أجله تورط في ذلك الصراع.
- إعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التي بدأ من عندها، مما يجعله يرى في استمرار الصراع أمرًا غير مرغوب فيه.
- انهيار أو استسلام أحد الطرفين وإذعانة لمطالب الطرف الآخر.[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص141.

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات "**، ط2 ، ص247.

ثالثاً- حدود وضوابط الصراع في النظام الدولي المعاصر :

تأتي أهمية هذه الضوابط نتيجة البحث حول ما هو كامن من عوامل الصراع والتنافس بين الدول، وبرغم مما هو ملاحظ من تزايد درجة اعتماد الدول المتبادل على بعضها في شتى المجالات. وهو الأمر الذي ظهرت أهميته في السنوات الأخيرة نتيجة للتغيرات الأساسية التي حدثت في عالم اليوم وانتشار الأسلحة النووية وامتلاكها من قبل عدد متزايد من الدول وما قد تتيحه لها من فرصة لتغيير النظام الدولي الحالي بالقوة المسلحة أو غيرها من أدوات القسر المختلفة، كما يتمشى مع ما يراه أصحاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة على الصعيد الدولي. [1]

رابعاً- أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

(1) الحرب " War" أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

هي قتال ينشب في العادة بين الدول أو داخل دولة أو إقليم معين، حيث يتم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة بدرجات ومستويات مختلفة. ولكن الحرب الفعلية " **de Facto War** " تبرز على كل حال عندما تلجأ جماعة منظمة إلى استخدام القوة ضد جماعة أخرى. [2]

وللحرب عدة مستويات، وبالتالي تبرز درجة القتال القصوى في حالة قيام حرب شاملة " **Total War** " التي يتم فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والهيدروجينية والجرثومية والكيماوية، وتبرز درجة القتال الدنيا في حال قيام حرب محدودة **"Limited War"**، حيث يتم

---

[1] محمد عبد الوهاب الساكت، " **دراسات في النظام الدولي المعاصر** "، ص59.

[2] د. مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية** "، ط1، ص85.

فيها استخدام أسلحة تقليدية وقوات برية أو جوية أو بحرية أو جميع الأسلحة السابقة معاً. (1)

أما عن أن الأهداف التي تسعى الأطراف المنخرطة في الحرب فعلياً إلى تحقيقها، يتراوح من التدمير الشامل للعدو سواء كان دولة أو جماعة، إلى أهداف محدودة قد تتمثل في احتلال قطعة من الأرض المتنازع عليها، أو تحديد خط فاصل معين للحدود بين الأطراف المتقاتلة. والانخراط في الحرب لا يعني بالضرورة مواجهة جيش نظامي لآخر. ولكنه قد يعني أيضاً مواجهة جيش نظامي لحرب عصابات في مناطق جغرافية متباينة. (2)

- **الأسباب التي أدت إلى قيام الحروب عديدة منها أسباب سياسية، أيديولوجية، اقتصادية، دينية، نفسية، عسكرية واجتماعية. ومنها الآتي:**

- اختلال نظم توازن القوى وعدم تساوي قدرات الدول **"Power Asymmetries "**. فتوازن القوى بين الأطراف المتنازعة يقلل عموماً من اللجوء إلى الحرب، وبالتالي فإن أي خلل في توازن القوى يؤدي في معظم الأوقات إلى اندلاع الحروب.
- القومية والحركات الانفصالية ذات الطابع الإثني العرقي، كانت وما تزال سببًا مباشرًا من أسباب اندلاع الحروب على مستوى الدولة وعلى مستوى العلاقات الدولية.
- الفوضوية " **Anarchism** " كسمة مميزة للعلاقات الدولية، تغلب جانب المصلحة القومية على أي اعتبارات أخلاقية، وبالتالي فإن الدول لا تتوانى عن خوض الحروب عندما يمكنها تحقيق مصالحها القومية.

---

(1) المرجع السابق ، ص85.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص ص85-86.

- الصراع الأيديولوجي وما يرتبط به من صراع قيم ومبادئ أدى ويؤدي إلى اندلاع الحروب باستمرار.
- السباق على التسلح " Arms Races " : إن دخول الدول في سباق تسلح محموم يؤدي في الغالب، إلى خلط في فهم نوايا الأطراف المتنازعة وبالتالي اندلاع الحروب.
- فالدول قد تلجأ إلى الحروب مع دول أخرى بقصد توحيد الصفوف وراءها، ولا سيما إذا كانت الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي وقلاقل مستمرة.
- أسباب اقتصادية، تتمثل في التنافس الاقتصادي على مناطق النفوذ الاقتصادي بين الدول، لا سيما الدول الكبرى.
- التوزيع غير العادل للثروات، خاصة داخل إطار الدولة الواحدة، حيث تحدث قلاقل وثورات داخلية على سوء توزيع موارد الدولة. ومشكلة سوء توزيع الثروات تتعدى نطاق الدولة إلى نطاق النظام الدولي، حيث تشهد العلاقات الدولية منذ بداية عقد السبعينيات صراع الشمال والجنوب الذي يركز على سوء توزيع الثروات العالمية.
- العامل السكاني ومشكلة الانفجار السكاني، الذي تعاني منه على وجه الخصوص الدول النامية، وتفاقم مشكلة المجاعة أو ندرة الغذاء، وما ينتج عنه من توترات داخل وخارج إطار الدولة.
- التعارض بين السياسات العامة للدول، حيث إن الحروب تنشب في العادة عندما تدعي دولتان أو جماعتان حقهما في نفس قطعة الأرض أو المورد أو المركز.[1]

---

[1] د. مصطفي عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية "، ط1، ص ص86-87.

(2) التدخل لأغراض إنسانية أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

إن مفهوم التدخل لأغراض إنسانية أخذ يعني " مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. [1] وغالبا ما تكون الغايات المعلنة للتدخل غايات نبيلة وأهدافًا عليا تتذرع بها الدولة المتداخلة، فقد يكون ذلك بشكل نشر أيديولوجية معينة أو عقيدة دينية معينة أو الحفاظ على الوضع القائم ضد الاضطرابات والفوضى. وقد كان التدخل أيضاً يتم أحيانا من أجل الحفاظ على الهيبة الوطنية أو على حياة المواطنين الأجانب. [2]

إن الاساس في التدخل الإنساني هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم أو تعرضهم للجماعة والهلاك والحرب الأهلية. فأخذت بعض الحكومات، ولا سيما الغربية، تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إزاء ما يحدث ؟ فيجب البعض بأن التدخل يجب أن يحظى بموافقة الدول المضيفة. وأن معظم الدول التي اشتركت في مناظرة التدخل الدولي رفضت فكرة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان على الأقل عندما ينجم عن هذا التدخل إسقاط حكومة ما حتى وإن كانت مسؤولة عن إهدار حقوق مواطنيها. [3]

وهكذا أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون أخرى يعتبر بإجماع الدول أمرًا ممنوعًا وغير مشروع، ولكن نظرا لأن التسويات وأحيانا الإكراه يبقى ضروريا إلى درجة ما في البيئة الدولية فإن الحل يكمن في

---

[1] كريستوفر كرين وود، " **هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية** "، ملخص بحث منشور في [السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 115، يناير 1994] ص335.

[2] المرجع السابق ، ص335.

[3] د.سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، [عمان، دار وائل للنشر، 2000] ص395.

فكرة الحل والتدخل الجماعي، لذا فالتدخل الجماعي الذي يتم ضمن إطار منظمة دولية معترف بها، لقيادة قوة مشتركة لصياغة السلم والأمن الدولي يمكن أن يعتبر مشروعا وفي الفقه القانوني الدولي والممارسة الدولية المعاصرة لا يعتبر التدخل مشروعا إلا إذا تم بالنيابة عن الأمم المتحدة أو المنظمات المنظمة على غرارها. [1]

- **الانتقادات على مسألة التدخل لأغراض إنسانية :**

- إن الاعتقاد بأن هناك قيمة أو قيما معينة لا بد وأن تسود حتى على سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة هى فكرة مشكوك بها، فلا بد من معالجة حقوق الإنسان بطريقة تتضمن سيادة الدول وعدم إهدار كرامتها.
- إن الدافع الإنساني هو ليس المبرر الاساسي للسماح بالتدخل الدولي، حيث تلعب الدوافع الأقوى وهي المصلحة والمنافسة بين الدول القومية في التدخل الدولي .
- إن فكرة قيام التدخل على موافقة طرف من الأطراف المتنازعة في الدول يساعد على إيجاد الانقسامات. إذ أن الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون آخر.
- إن مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الإنسانية والقائمين عليها جعلت فكرة المعونة الإنسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار.
- إن فكرة التدخل الإنساني أصبحت مرادفة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التشكك في أن دور الامم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية أو التدخل العسكري.

---

(1) قرارات مؤتمر باندونج، ومؤتمر رؤساء الدول عدم الانحياز المعقود سنة 1961 في بلغراد.

- إن تعامل مجلس الأمن مع بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم بشكل كبير في إضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الإنسان. كما ان استغلال صلاحياته في قضايا لا يتطلب حلها استخدام القوة قد يؤدي إلى تحول قيم النظام الدولي الجديد إلى مفردات عديمة القيمة.[1]

(3) السيادة أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

حالة التفكك التي حلت ببعض الدول والصراعات داخل الدولة الواحدة أو حتى انهيار الدولة أحيانا أخرى اقتضت من المجتمع الدولي إعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة. ودعت الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور جديد ومضاف من أعمال إنسانية من أجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة. [2]

➢ السيادة ليست مطلقة :

بشكل عام يكاد يتوقف معظم أساتذة العلاقات الدولية على أن الدولة هى اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية لأنها تتمتع بالسيادة، إذ لا سلطة تعلو عليها ما لم تقبلها بإرادتها، ومع ذلك فان وجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية بأن " الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما كان سابقاً في عصر ما قبل التنظيم الدولي، لأن ظهور المنظمات الدولية أدى إلى تغيير المفهوم السابق للسيادة المطلقة. فلم تعد الدولة تتمتع بذات الحرية المطلقة، وأصبح التنظيم الدولي يحد وبشكل كبير من حريتها السابقة، وبالتالي أصبح الجدل حول مفهوم السيادة يأخذ أبعاداً جديدة.

---

[1] ملخص بحث فريد مان لورنس، روبرت أدمز، جولدن بريك جول " **الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام** "، [في مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (115)، يناير 1994] ص333.

[2] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص383.

إن الدول ليست مطلقة التصرف داخل اقليمها، إذ هى تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناء على اعتبارات تعلو على إرادتهـــا والذي يورد قيود على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخـــرى ومع الهيئات الدولية، ومن الثابت أنه لا توجد دولـــة تقـــرر أنهـــا تـــرفض الخضوع للقانون الدولي أو تدعي انها تملك التصرف بحريـــة مطلقـــة فـــي العلاقات الدولية. وحتى في الأحوال التي تم فيها مخالفـــة قواعـــد القـــانون الدولي العام كانت الدول المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق اللجوء إلى تفسير قواعد هذا القانون بما يلائم هذا الموقف. (1)

مع ظهور المتغيرات الجديدة وانتهاء الحرب الباردة دخل مفهوم السيادة في تطور جديد وأخذت بعض الآراء تعيد النظر بمفهومه السابق بالرغم من أن الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديد. إذ حصل تغيير في النظر إلى السيادة وأخذت الاتجاهات الفكرية الجديدة تسعى نحو المزيد من تقييد سيادة الدول.(2) إذ ترى الرؤية الحديثة بأن السيادة لم تعد مطلقة .(3)

(4) الردع أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

يقصد بالردع أي نشاطات تقوم بها دولة أو مجموعة مـــن الـــدول، تهدف إلى عدم تشجيع دول أخرى من ألتباع سياسات غير مرغوب فيهـــا، عن طريق التخويف بالقيام بعمل مضاد قد يـــردع الطـــرف أو الأطـــراف

---

(1) د. محمد حافظ غانم، " **مبادئ القانون الدولي العام** "، [القاهرة، دار النهضة العربية، 1972] ص ص169-171.

(2) د. بطرس غالي، " **نحو دور أقوى للأمم المتحـــدة** "، [الـــسياسة الدوليـــة – مركـــز الأهرام، القاهرة، العدد 111، يناير 1993] ص11.

(3) د. سعد حقي توفيق، " **النظام الدولي الجديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**"، [عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999] ص ص104 -105

المعنية. فالردع عبارة إذن عن استراتيجية يهدد بموجبها الطرف الأول، بإنزال عقاب قد يقنع الطرف أو الأطراف الثانية بأن تكلفة العمل العدائي الذي يراد القيام به سيفوق بأي حال من الأحوال النتائج التي قد تترتب عليه. وهناك عدة وسائل قد تتبعها الدول في حال تبنيها لسياسة الردع، ومن ذلك زيادة إمكانياتها وقدراتها العسكرية، تطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل، الانخراط في تحالفات، والتهديد بالانتقام. ويبلغ الردع قمة مصداقيته وفعاليته عندما يتبع بسياسات وأفعال ينظر إليها الطرف أو الأطراف التي وجه إليها التهديد، بكل جدية[1].

يختلف مفهوم الردع عن مفهوم الدفاع (**Defense**) على اعتبار أن البعد أو العنصر الرئيسي للردع هو العامل النفسي، وأن العنصر الرئيسي للدفاع هو العامل الطبيعي أو المادي. فالردع هو إذن عامل نفسي يتعلق بالخوف والتفكير العقلاني الذي يتجنب الخسارة بقدر الإمكان وبالتالي متى زال عامل العقلانية والخوف أمكننا القول بزوال عامل الردع. أما الدفاع فإنه يتعلق بالجانب غير النفسي أو العامل المادي الملموس، الذي يعني مثلاً ضرورة وجود قوات فعلية قادرة على الدفاع وحماية أمن الدولة. فالدفاع عن أمن الدولة يتطلب وجود قوات مسلحة على حدود الدولة لمنع تقدم العدو. أما الردع فإنه يتعلق بتهديد العدو بإلحاق خسائر لن يستطيع تجملها في حال قيامة بعدوان. وتلجأ الدول إلى الدفاع الفعلي في حال فشل الردع وكسر الحاجز النفسي[2].

مثال : كانت استراتجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى وتقوم

---

(1) د. مصطفى عبد الله خشيم ، "**موسوعة علم العلاقات الدولية**" ، ط1 ، ص111.

(2) المرجع السابق ، ص111-112.

هذه السياسة على نوع من تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. لكن بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت هذه الاستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبنى سياسة الحرب الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعة مسلحة والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة. وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل غير محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل مثل العراق وكوريا وإيران، ولقد أدت هذه التغيرات في مفهوم سياسة الأمن، الأمريكية إلى إعادة تحديد مهمة جهاز المخابرات وإمكانية استخدام مصادر المعلومات جديدة، وفتحت لإسهام القطاع الخاص للمشاركة في هذا المجال عن طريق تطوير التكنولوجية الأمنية مثل أجهزة كشف الأسلحة والمتفجرات، كشف عن الممارسات الفعلية عقب أحداث 11 سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب؛ لأن أمريكا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شركة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية لا يمكن توقعها. لذلك عمدت أمريكا إلى سياسة الانتشار العسكري لمواجهة الإرهاب. [1]

(5) انعدام التوازن بين الدول أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية

تختلف الدول عن بعضها البعض من حيث عناصر القوة التي تملكها، وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق للعناصر المادية التي تساهم في تكوين قوة الدولة بالمقارنة مع دولة أو دول أخرى، فإنه يمكن التأكيد

---

[1] نظام بركات : "تداعيات 11 سبتمبر على النظام الدولي"، http://www.aljazeera.net

على أن قوة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط، فالاتساع الجغرافي مثلا لا يمكن الادعاء بأنه يشكل العنصر الحاسم في قوة الدولة، وإن كان عدد السكان أو التطور الاقتصادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة لا يمكن اعتبار أي منها الأساسي الوحيد لقوة الدولة. فالواقع أن قوة الدولة لا تنبني على عامل واحد فقط، وإنما ترتكز على عوامل متنوعة؛ منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب.[1]

أما العناصر المكتسبة والتي تشكل عناصر القوة للدولة والتي تزيد وتنقص تبعا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر.[2] وفي تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عديدة للمنازعات والصراعات التي حدثت بسبب المصالح الاقتصادية.[3]

تستخلص الدراسة مما سبق، أن هذا الارتباط كان نتيجة منطقية للأخذ بمفهوم الدولة الليبرالية التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الخارج غير مصالح رعاياها، وبواسطتهم وكانت وظائفها تقتصر على الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقضاء والتمثيل الدبلوماسي مع ترك النشاطات الأخرى للمبادرة الفردية وعدم التدخل في العلاقات بين الأفراد والاكتفاء بدور الحكم.

---

(1) محمد طه بدوي ، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، بيروت 1972، ص : 103.

(2) إسماعيل صبري مقلد : "العلاقات السياسية الدولية"، دراسة في الأصول والنظريات، ص : 179-180.

- سامي منصور، "الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية"، [مجلة السياسة الدولية يناير 1984] ، ص: 100.

(3) عبد الواحد الناصر ، "مدى مشروعية استخدام القوة لحماية الرعايا الموجودين بالخارج"، [أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، كلية الحقوق الرباط، 1986] ، ص 65.

لذلك كان من الطبيعي أن يقوم الاتفاق والتلاقي بين مصالح الخواص والمصالح الحيوية للدول، فالقوة الاقتصادية للدول في الخارج تدعم نفوذها السياسي وعلى أساس هذه الوحدة بين مصالح الدولة ومصالح الخواص التابعين لها، سيطرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على النشاط الاقتصادي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال القرن الماضي واتبعت حكومات هذه الدول أسلوبين لتدعيم قوتها الاقتصادية في الخارج وهما أسلوب التغلغل الاقتصادي وأسلوب الضغط العسكري، وفي الوقت الحاضر يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية للدول الغربية لها ثلاثة مجالات رئيسية في الاستثمارات والتجارة والمواد الأولية، فما من شك في أن ضخامة الاستثمارات العربية في دول العالم الثالث تجعل مصلحة الدول الغربية في المحافظة على هذه الاستثمارات وضمان مردوديتها.

(6) العدوان أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

شغلت مشكلة تعريف العدوان الحكماء والفلاسفة على مدى القرون العديدة، وقد انبثق مفهوم العدوان منذ أيام روما القديمة. ويعيد مؤرخو القانون مصطلح العدوان إلى الكلمة اللاتينية **Aggression** أي الاعتداء، وكان من أقدم التعاريف الظاهرة اعتداء من دولة أقوى على دولة أضعف لتحقيق مكاسب ومصالح والتوسع في حدود وثروات المعتدى، وقد يكون المبرر الأخلاقي الرئيسي للحرب هو صيانة الأبرياء من الضرر الأكيد. لقد ألف القديس أوغسطين كتابه " مدينة الإله " في القرن الخامس الميلادي، وكان لعمله هذا بالغ الأثر في فكرة الحرب العادلة كما أكد على ضرورة بناء منظومة متكاملة للعلاقات السلمية بين البشر .

ولقد أوجدت البشرية أشكالا متعددة لحماية نفسها من العدوان وفظائع الحرب أو على الأقل من أهوال الاعتداء على النفس والعرض والمعتقد

والطبيعة والأرض في المجتمع العربي قبل الإسلام بحيث ابتكر العرب الأشهر الحرم، وهي أشهر يحرم فيها وقوع الحرب لأي سبب كان ولأي مبرر كان؛ حفاظًا للنفوس وردا للعدوان وبحثا عن الوسائل السلمية في حل النزاعات.(1)

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خاليًا من أي تعريف للعدوان، ويعود السبب في ذلك برأي البعض إلى الرغبة في تجنب تحديد المفهوم والاحتمال ألا يأتي التعريف دقيقا وشاملا مما يؤدي لاستفادة المعتدي من ذلك.(2) هذا بالإضافة إلى أن مصطلح العدوان يشمل جوانب سياسية وقانونية وعسكرية ومنطقية يصعب إدراجها في تعريف واحد وجامع. (3) وعلى هذا يعد أي عمل من أعمال العدوان، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة بناء على سلطة الدولة ضد دولة أخرى لأي هدف خلاف الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي أو تنفيذا لقرار صادر عن إحدى أجهزة الأمم المتحدة المختصة. (4)

- **وعلى هذا وبغض النظر عن وجود إعلان الحرب أم لا، فإن الأعمال التالية تعتبر أعمالا عدوانية:**

- غزو أو هجوم دولة ما بقواتها المسلحة على أرض دولة أخرى، أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتا ناجم عن هذا الغزو، أو أي ضم باستخدام القوة المسلحة لأراضي دولة أخرى أو جزء منها.

---

(1) هيثم مناع : "جريمة العدوان في تاريخ القانون الدولي والثقافة الإسلامية والعربية"، http://www.hrinfo.net ، 24/02/2005

(2) د. حامد سلطان : "القانون الدولي العام وقت السلم"، [القاهرة، د.ن ، 1972] ، ص : 95.

(3) Wright Quincy : "International law and the united nation", N.Y, 1961, p : 59

(4) راجع قرار الجمعية العامة 3314 سنة 1974.

- قصف دولة ما بقواتها المسلحة أراضي دولة أخرى، أو استخدام أية أسلحة من قبل دولة ضد أراضي دولة أخرى.
- حصار موانئ أو سواحل دولة ما من جانب القوات المسلحة التابعة لدولة أخرى.
- أي هجوم تقوم به القوات المسلحة لدولة على القوات البرية أو البحرية أو الجوية لدولة أخرى.
- استخدام القوات المسلحة لدولة ما الموجودة داخل أراضي دولة أخرى بموافقة الدولة المستقلة على نحو يناقض الشروط المنصوص عليها في الاتفاق أو أي تحديد لبقائها في هذه الأراضي إلى ما بعد انتهاء الاتفاق.
- سماح دولة باستخدام أراضيها التي وضعت تحت تصرف دولة أخرى.
- إرسال عصابات أو جنود غير نظاميين أو مرتزقة مسلحين من قبل دولة أو نيابة عنها يقومون بأعمال تنطوي على استخدام القوة ضد دولة أخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقى إلى مصاف الأعمال المذكورة أو مشاركتها أي الدولة في ذلك بشكل كبير.[1]

ومما سبق نستخلص، أن الجرائم الدولية هي خرق لكل الأعراف والمواثيق، كما أنها تشكل التزامات قانونية وإنسانية اتجاه الدول والمنظمات الدولية، لذلك فإن منع ارتكاب الجرائم والحد منها هي من مسؤولية الجميع وخاصة المجتمع الدولي، فمن مهامه اتخاذ كافة الإجراءات ضد الجرائم الدولية، وخاصة جريمة الحرب والعدوان المسلح التي ترتكب ضد دولة

---

(1) رزاق حمد العوادي، **"جرائم الحرب والعدوان إخلال بالشرعية الدولية وإنتهاك للقانون الدولي الإنساني"**، الحوار المتمدن، العدد 2080،26/10/2007 . www.ahewar.org

أخرى. أما المسؤولية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية فتترتب على الأشخاص بغض النظر عن صفاتهم أو الحصانات التي يتمتعون بها سواء كانوا رؤساء أم قادة عسكريين.

خامساً- أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :

➢ **تتعدد المداخل التي تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :**

1) المدخل السيكولوجي :

يوجد في هذا المدخل العديد من الاتجاهات ونذكر منها :

اتجاه يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها : وصاحب هذا الاتجاه هو عالم النفس الشهير " فرويد " حيث قدم تفسيرًا للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي، وهو ما أسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط والانتقام. وإن الصراعات والحروب من وجهة نظر فرويد فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.[1]

وترفض الباحثة الإقرار بوجود غرائز عدوانية يولد بها الإنسان، إنما العدوان يكتسب عن طريق الظروف التي يعيشها الإنسان من قهر وظلم واضطهاد، أو الاعتياد على الجبروت والتسلط والسيطرة. بمعنى أنها تختلف من شخص لآخر.

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ص226.

➢ اتجاه الإخفاق أو الإحباط (Frustration)

يؤيد هذا الاتجاه عالم النفس " فلوجل **"Flu gel** حيث يقول إن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل أستعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا.[1]

إن الباحثة لا تؤيد هذا الاتجاه بشكل مطلق، لأنه يوجد إلى جانب عامل الإحباط عوامل أخرى تؤدي إلى قيام الحروب والصراعات، ومن هذه العوامل الإحساس بالاضطهاد، حيث إن الكثير من الشعوب الغنية تمارس العدوان والصراع والحروب بشكل بشع مثل إسرائيل، وذلك لإحساسهم بأنهم أقل من غيرهم والإحساس بالدونية والاحتقار. لذلك فإن هذا الاتجاه يفتقد الموضوعية.

➢ اتجاه الشخصية القومية :

إن هذا الاتجاه يعتقد بوجود ما يطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السيكولوجية القومية العدوانية هى القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية. لذلك فهم يرون أنه لابد من محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك إما لتصفيتها نهائياً كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولي أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها إلى أمم محبة للسلام.[2]

---

(1) J.C. Flu gel , in , T.H. Pear , (ed.) , **Psychological Aspect of peace and war** , [New York , 1950] , PP. 129 -130.

(2) D. Krech & R. Crutchfield , " **Theory and Problems of social Psychology**", [McGraw , New Delhi , 1984] , P. 593

نقلا عن : د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** " ص226

ترى الباحثة أنه لا يوجد شيء اسمه الطابع العدواني لقومية ما، ومن الذي يحكم على قومية ما أو شعب ما أو عقيدة ما أو سياسية ما بأنها تتسم بالطابع العدواني ؟ ومن الذي يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات بعضها عدواني والآخر محب للسلام ؟ إننا في عالم يفتقد المعايير السليمة والمفاهيم الثابتة، أصبح كل شيء نسبيًا ولا يوجد منطق يحتكم اليه، لذلك لا يجب أن نترك أحدًا ليصنف لنا القوميات ويصفها لنا بالطابع العداوني أو المحب للسلام، بل لا بد لنا من إعمال عقولنا.

2) المدخل الأيديولوجي :

إن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل الحقيقة الكبرى التي تنبع منها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة. ويركز أصحاب هذا المدخل على المنهاج الذي تعتنقه الأيديولوجية الماركسية في تفسير الأسباب التي تدفع إلى الصراع الدولي، وهو يقوم على افتراض أن الحرب، باعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، ظاهرة تاريخية طبيعية، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولي يعتمد في الأساس على التصنيف الطبقي للقوى والأطراف الداخلة فيها، وهي تعتبر بمنزلة المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية. بل ويتطرف هذا الاتجاه إلى القول بأن التعايش السلمي كمبدأ لا ينطق إلا على العلاقات بين الدول، ولكنه لا يمس في أي صورة قضية الصراع الطبقي لأن هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقي التناقض قائماً وبحدة بين مصالح الطبقة البورجوازية وطبقة البرولتياريا، ويضيف، أن الدعوة التي تتبناها الدول الرأسمالية لإيجاد هدنة أيديولوجية أو

سلام مذهبى بين النظامين ليست في الحقيقة سوى أداة للتخريب العقائدي والحرب النفسية ضد المعسكر الاشتراكي، وهي تنبثق من صميم الأزمة التي تمر بها الأيديولوجية البرجوازية والتي تجعلها غير قادرة على تحدي الأيديولوجية الماركسية.[1]

وتتفق الباحثة مع أصحاب هذا المدخل بشكل كبير لأن الصراع الأيديولوجي من العوامل الرئيسية للتحليل الصراع الدولي.

3) مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة :

يرى هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة للعلاقات بين الدول هى حماية وتنمية المصالح القومية، ولكن المشكلة الكبرى التي تواجه الدول هنا هى كيف يمكنها أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل ؟

ويرون أن السبيل الوحيد المضمون إلى ذلك لا يكون إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرف بالمصلحة التي تصبح مرادفة للقوة، وهذا المفهوم له جذور فلسفية وجدت لدى كل من " هوبز " و"نيتشه " والتي قامت على افتراض أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات.

فأصحاب هذا المدخل يرون أن القوة لا تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها، إنما تشمل إلى جانبها أنماطاً أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي، ومن ذلك مثلاً : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية، أو بأسلوب التفاوض

[1] نقلا عن : د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** " ص ص228–229

الدبلوماسي، إلخ، ومع ذلك فإن دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها، يشكل ضرورة قصوى إذا ما كان لها أن تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي. وعلى هذا فإن دعاة هذا المدخل يجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيداً عن تلك التبريرات الكاذبة التي تحاول الدول أن تخلعها عليه من قبيل الخداع والتمويه.(1)

ترى الباحثة أن الدول لا تسعى إلى القوة كهدف ولكن كوسيلة للدفاع عن مصالحها في مواجهة الدول الأخرى (أو على الأقل هذا ما يجب أن يكون).

4) المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسة على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية، وأن القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة، يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كل الإمكانيات اللازمة لغرض السلام وتدعيم فرص استقراره. فالسلام لن يتحقق إلا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها من القوميات الضيقة الراهنة، وبهذه الصفة (التعدد) لا يمكن تدعيم فرص السلام العالمي.(2)

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات** "، ص229-230.

(2) المرجع السابق ، ص ص233-234.

ترى الباحثة أن هذا المدخل يرفض كافة النظريات الاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولي ويرى أن الصراع لا ينبع من الطبيعة الإنسانية ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب، والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها إلا بإقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطاتها فوق السيادة الوطنية للدول. وتؤيد الباحثة هذا المدخل.

5) المدخل السياسي :

يرى هذا المدخل إن وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة هي من أهم العوامل التي تدفع إلى الحرب أو تعجل بوقوعها.

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على إدارة المحالفات، في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي، وذلك على النحو التالي :

إذا كان الدافع من وراء الانضمام إلى تلك المحالفات هو الدفاع عن الأمن القومي في إطار علاقات قوي متوازنة بين مختلف الأطراف الدولية المتنازعة، مما يشحن المناخ الدولي بكل عوامل القلق والتهديد .[1]

كل ما سبق يبرهن على خطورة الآثار التي تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم العالمي. وتتفق الباحثة أيضاً مع وجهة النظر هذه. فأي توتر في العلاقات الدولية بين الدول يؤثر على أوضاع السلم العالمي بالتأكيد.

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات "ص ص236-238.

6) **المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي :**

يرى أصحاب هذا المدخل أن أنظمة الحكم الشمولية هي السبب الرئيسي والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي. بمعنى أنهم يرون أن هناك تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والصراع ويرجعونه للأسباب الآتية:

- إن الدكتاتورية تقوم على إدعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي ترفض أي قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط. ومن هنا تجد الانظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذي يخلو تماماً من معني الإلتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولي المشروع.
- إن الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه ا[لأنظمة الشمولية والذي بمنزلة دافع عزيزي فيها، يستمد نفسه من الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة بلا تحدي وذلك على غرار ما يحدث في الداخل عندما ينزع نظام الحكم الدكتاتوري إلى تدمير كل أثر للرأي المعارض.[2]

7) **المدخل الاقتصادي :-**

أصحاب هذا المدخل يفسرون ظاهرة الصراع الدولي بالرجوع إلى نظريات بعضها ماركسية، والبعض الأخر غير ماركسية.

- **النظرية الماركسية :**

تقوم هذه النظرية على أساس التفسير المادي أو التفسير الاقتصادي للتاريخ، وهو ما يعني أن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع

---

(2) المرجع السابق ، ص ص238 – 239.

اقتصادية، وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقـضات الجذرية الكامنة في داخل هذا النظام، وهي التناقضات التي تولد أشكالاً شتى من الصراعات الطبقية سواء كان ذلك بين طبقتي البورجوازية والبروليتاريا، أو في الخارج – وتحت ضغط المنافسة – بين الدول الرأسمالية نفسها، وهي الصراعات التي تتفاقم إلى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها.

➢ **النظريات غير الماركسية :**

ومنها نظرية " هوسبون " التي ظهرت في مطلع القرن العـشرين، والتي تلتقي في أصولها مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الصراع. ثـم هناك العديد من النظريات التي تقول إن الدول تشتبك في صراعات تـصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مـستوى حياتهـا، أو بمعنى آخر فإن الدافع إلى العدوان يكون مرتبطاً بالرغبة في الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن تزايـد حدة المشكلات الاقتصادية الداخلية.[1]

سادساً- نموذج الصراع :

إن عملية وضع نموذج للصراع الدولي عملية ليست بالهينة، ولكـن برهنت الحرب الحديثة وتبرهن كل يوم، أن كل صراع أو صدام أو نـزاع يدور في نطاق (نموذج المباريات) لذلك يجب أن يستند إلى العلـم والـذكاء وتحليل المواقف المتبادلة باستمرار بكل ذكاء، علـى اعتبـار أن اسـتخدام الوسائل الحديثة وطرق إدارة الحرب، إنما هى عمليات ذهنية تتطلب: سرعة البديهة وتصور موقف الخصمين أو الطرفين المتخاصمين بدقة وإتقان، وقادة الأطراف المتصارعة وطرق تفكيرهم ورد فعلهم المتوقع.[2]

---

[1] المرجع السابق ، ص ص239–240.

[2] د. محمد إبراهيم الشاعر، " **نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب** "، ط4، [دمشق، منشورات الطلائع، سلسلة الثقافة الطلائعية رقم 4، 1974] ص143.

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول في شكل مباراة، بمعنى تنافس الدول في الحصول على المكاسب، ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر من رابح واحد، وقد يوجد في بعض أنواع المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين، على أن العنصر الأساسي في السياسة عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التي يتبعها كل لاعب أو كل بلد، فلا بد أن يعمل اللاعب حساباً لمصالح الخصم واستراتيجياته وبتحقيق أفضل طريقة للعمل إذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعل الآخر.[1]

فالمباريات هى نموذج يشبه المباريات التي يسيطر كل لاعب فيها إلى درجة معقولة على تحركاته، ولكن ليس بالضرورة على نتائج هذه التحركات، ويمكن تطبيق بعض نماذج المباراة على هذه التحركات، فكثير من الأعمال التي نمارسها للترفيه مثل البوكر أو البريدج أو الشطرنج، تشبه بشكل مجرد ومحدود مواقف الصراع في الحياة الواقعية، مثل المنافسة التجارية والسياسية والدبلوماسية والحرب، ولذلك، لكي يجيد اللاعب اللعب، فلا بد له أن يعرف ماذا يريد، وأن يدرك ما يعرفه فعلا وما لا يعرفه وما يستطيع فعله وما لا يستطيع، فكثيرا ما تكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكدة، لأن نتائج الحركة في أي مباراة تعتمد على الحركة التي يقوم بها الطرف المنافس، بل غالبا ما يجهل ما يستطيع منافسه أن يفعله، حسب ما يحوزه منافسه من أوراق اللعب، وما يقرر أو يخطط (أي نواياه)، ولذلك يختار اللاعب لكي يفوز أو على الأقل لكي لا يخسر، تحركاته الفردية وسلسلة التحركات القصيرة التي نسميها (التكتيكات)، كما أنه يختار أنواع

---

(1) د. إسماعيل عبد الفتاح، " إدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة "،[القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص ص 38-39.

وسلاسل التحركات الطويلة التي نسميها (الاستراتيجيات) والتي تضم بين مكوناتها التحركات التكتيكية.(1)

سابعاً- نماذج المباريات :

إن مع زيادة العوامل التي تؤدي إلى حدة وسرعة الصراع، فإن الصراع سوف يتصاعد إلى ما لا نهاية، حتى يتم تدمير أو انهيار أحد الأطراف أو أحد أجزاء النظام. وفي ظروف أخرى، قد تزداد عوامل ضبط النفس، بمعدل أسرع من ازدياد عوامل تصعيد الصراع، بل قد يتوقف الأمر كله (في الصراع) عند نقطة ما قبل انهيار النظام، وتدمير أي من الأطراف المتنازعة، وهنا تبدو أهمية المباريات خصوصاً في معرفة متى وكيف يستمر.(2)

ثامناً- النموذج التطبيقي للصراع الدولي (الصراع الصهيوني الإسرائيلي ضد فلسطين):

الصهيونية فلسفة تبوأت مكانة بارزة في الفكر الصهيوني المعاصر، فهي ليست مدرسة أو منظمة، إنما هي تيارات ثقافية داخل الأحزاب والحركات الصهيونية المختلفة. حيث قام الفكر الصهيوني بدور خطير في

---

(1) كارل دويتش، " **تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمة : شعبان محمد شعبان، مراجعة وتقديم : عز الدين فودة، ص ص158-159.

(2) **راجع بهذا الخصوص :**

- كارل دويتش، " **تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمة : شعبان محمد شعبان، مراجعة وتقديم : عز الدين فودة، ص ص 158-178.
- د. إسماعيل عبد الفتاح، " **إدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** "، [القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص ص40-45.
- جرج كشمان، " **لماذا تنشب الحروب** "، الجزء الثاني، ترجمة : أحمد حمدي محمود، ص ص62-79.

الترويج للإرهاب والعنف ضد الأغيار، وتعهدوا بزرع الحقد والكره والنوازع الشريرة في عقول اليهود بصفة عامة سواء كانوا أطفالاً أو شبابًا أو شيبة[1].

➢ **نماذج من الصراع الصهيوني الإسرائيلي :**

قامت الدولة الإسرائيلية بسجل من الأعمال الإرهابية التي هى الأداة الوحيدة التي استخدمتها حتى استطاعت فرض نفسها على المجتمع الدولي برضا الدول الاستعمارية .

- **الاغتيالات :**

تعد الاغتيالات إحدى وسائل الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي التي تستعملها في القضاء على أعدائها من الشخصيات العربية وغير العربية .

- **القتل والإبادة الجماعية :**

إن القتل والمذابح الجماعية هى الوسيلة الأولى التي استخدمها الصهاينة لإرهاب الشعب العربي لطرده من أرضه ووطنه .

- **خطف الطائرات :**

يشكل خطف الطائرات الذي تقوم به إسرائيل نموذجاً من إرهاب الدولة من وجهة نظر القانون الدولي .

- **الغارات الجوية :**

إن أي عمل تقوم به إسرائيل مهما كان خارجاً عن القانون الدولي لا بد أن توجد له مسوغات تجعله من وجهة نظر القوة الراعية للصهيونية

---

[1] د. هيثم الكيلاني ، **"الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل"**، الطبعة الأولى، [القاهرة، دار الشروق ، 1997] ص ص 75 – 76 .

الإسرائيلية يدخل في إطار القانون سواء أكانت بحجة الدفاع عن النفس أم أي حجة أخرى مهما كانت درجة وضوح الإرهاب فيه .

- **الاعتقال والسجن والتعذيب :**

يعتبر الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل في حالة من الشقاء الدائم بسبب الاعتقالات المتكررة، ومصادرة الحقوق الإنسانية والتنكيل بمن يتم اعتقاله وتعذيبه، وأصبحت المعتقلات تمتلئ بالمسجونين ومع كل عملية فدائية تحدث داخل إسرائيل تتم الاعتقالات الجماعية حتى أصبح عدد المعتقلين لا يتناسب مع قدرة السجون الإسرائيلية على الاستيعاب، مما أدى إلى حدوث تردٍّ خطير في أوضاع المعتقلين الصحية والنفسية .

- **الإبعاد والطرد والترحيل :**

من أهداف الصهيونية استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وإحلالهم محل العمال وأصحاب الأراضي الفلسطينية، وعكف القادة الصهاينة على وضع الخطط اللازمة للتخلص من السكان الشرعيين أيام الانتداب البريطاني، وطردهم بالقوة والعمل على تملك الأراضي الفلسطينية بأية وسيلة وإخراج الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم، وذلك بوسائل عمل من أشرس الوسائل والعنصرية .

- **الحصار والتجويع :**

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال الأراضي الفلسطينية على استغلال تلك الأراضي من أجل الاقتصاد الإسرائيلي واستغلال الطاقات البشرية لخدمة اقتصادها وخنق الاقتصاد الفلسطيني والتضييق على السكان العرب لإجبارهم على مغادرة أراضيهم . كما كان يفرض منع التجول على عدد من المدن والقرى الفلسطينية في أوقات كثيرة، مما يصعب معه

الحصول على الطعام والماء والحاجات الأساسية وعلى إثر الحوادث التي تقع داخل الأراضي الفلسطينية أو أثناء الانتفاضة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني، تعمد إسرائيل إلى فرض الحصار الكلي على الشعب الفلسطيني وعزله وقطع كافة الإمدادات عنه؛ الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجوع والفقر بين السكان .

- **العبث بالمقدسات الدينية :**

تضم فلسطين العديد من الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، حيث تم العبث بالمسجد الأقصى أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، والحرم الإبراهيمي، وكذلك عدد من الكنائس المسيحية ككنيسة القيامة وكنيسة المهد وغيرها[1] .

التعقيب

ومما سبق نجد أن إسرائيل قد اعتمدت مطالبتها بالمفاوضات على عاملين، جهل القطاعات الكثيرة من الرأي العام العالمي بحقيقة النزاع العربي الإسرائيلي الذي صورته أجهزة الدس الدعائي الصهيوني، كذبا، على أنه مجرد نزاع حدودي أو نزاع بين دولة ومسالمة وجيران عدوانيين بحيث يمكن للمفاوضات أن تحله بسهولة ويسر ونتائج حاسمة وعادلة.

الأوضاع العربية التي سببتها كارثة حزيران، والتي كان من شأنها تجريد العرب من أهم شروط التفاوض وهو التكافؤ بين المفاوضين في القوة وقدرة الردع، فأية نتائج حاسمة وعادلة يمكن أن تثمر عنها مفاوضات بين منتصر ثمل بعقدة النصر والغلبة يتطلع إلى تكريس مكاسبه الحربية بإصباغ الشرعية عليها، وبين منهزم ما زال يئن من جراحات كرامته المهدورة.

---

[1] د. محمد بن عبد الله العميري ، " **موقف الإسلام من الإرهاب** " ، [الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2004] ص ص 165 – 175.


الفصل الثالث
توازن القوى
في العلاقات الدولية

تمهيد :

يعد توازن القوى بمثابة أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة إلي حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني في قديم الزمان. فالانسان يميل دوماً إلي الصراع مع اقرانه البشر للبحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه وطمعا في المجد. اذ مثلت حالة الطبيعة وضعاً دائماً وثابتاً في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرَة دولة واحدة على العالم.[1]

كان من الشائع القول بان العلاقات بين الدول تميل ميلاً طبيعيًا إلى بلوغ حالة التوازن التي يرغب فيها وينشدها المجتمع الدولي لما لها من أهمية كبيرة من منع الحروب والمحافظة على السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع العالم. وفي هذا الاطار اتجهت كثير من الدراسات الي البحث في ثنايا التاريخ عن الظروف التي أدت في مختلف العصور الى تحقيق هذا التوازن والعوامل التي كانت تؤدي الي اختلاله وبالتالي الي تفجير الصراعات والمنازعات. كما عنا العلماء والباحثون بتصنيف أنماط النظم السياسية الدولية للتعرف على النمط أو النموذج الأكثر قدرة على تدعيم أمن واستقرار النظام العالمي من خلال هذا التوازن.

ويعتبر أصطلاح توازن القوى (**Balance of Power**) من أكثر المصطلحات غموضا وافتقارا الي الدقة والوضوح بالنسبة لكل من الشخص العادي ورجل السياسة ودارس العلاقات الدولية على السواء لما له من

---

[1] مارسيل ميرل، " سوسيولوجيا العلاقات الدولية "، ترجمة : حسن نافعه، ص ص57-58.

دلالات متنوعة واستخدامات متمايزة تكاد تبلغ حد التعارض والتضارب فيما بينها في بعض الأحيان. (1)

إن توازن القوى هو مبدأ اجتماعي عام تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدد من الوحدات السياسية المستقلة. وان مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. فعندما يتعرض التوازن للاضطراب اما بفعل قوي خارجية أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فان هذا النظام يبدي ميلاً لإعادة التوازن الاصلي أو لاقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، اولاهما، ان العناصر التي تجري التوازن بينهما ضرورية للمجتمع في الوجود أو لا وأنه في حالة الافتقار إلي التوازن فان عنصر من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخري، متجاوزاً حقوقها ومصالحها، وملحقاً بها في النهاية الخراب والدمار.(2)

إن توازن القوى هو لعبة الدول الكبرىٰ، بالرغم من أن الدول الصغرى تأتي في المحصلة، وهي غالباً ما تكون ضحاياها، وتعد في أحسن الأحوال بمثابة متفرجين بدلاً من لاعبين. وان الدول مجبرة على منع دولة أخرى أو مجموعة من الدول من تحقيق أهدافها في الهيمنة على الآخرين لانها اذا ما فشلت فانها تجازف بوجودها. ففي ظل فترة الحرب الباردة لم يكن بوسع صانع القرار الامريكي سوى تحقيق اهداف محدودة من اهدافه الداخلية والخارجية. فاذا كان بامكان الاتحاد السوفيتي أو الصين تحقيق

(1) د. السيد عليوة، " إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي "، ص27.

(2) هانزجي موركنثاو، " **السياسة بين الامم** " ترجمة : خيري حماد، ج1، ط2، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] ص ص239-240.

سيطرة عالمية فان يكون بوسع صناع القرار في هاتين الدولتين تحقيق اهدافهم المرسومة اذا اصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية. لذا فالتمسك بمفهوم توازن القوى يعني رغبة الدول في البقاء والحفاظ على استقلالها عند صياغة سياساتها، ومن هنا يصبح الحديث واضحاً بان توازن القوى يعد قانوناً اساسياً للحياة مثل قانون الجاذبية الذي يحكم سلوك الأشياء.[1]

إن الأخذ بمبدأ السيادة المطلقة وعدم الخضوع لأية سلطة أخرى سيسمح للدول الملكية الكبرى بأن تسعي من أجل الحصول على النفوذ والامتيازات المتزايدة.

وقد فهم مبدأ السيادة بأنه يسمح للدول بأن تلجأ إلي الحرب وقتما تشاء. ولم تذهب مدرسة القانون الوضعي إلي أبعد من ذلك، عندما اعتبرت أن الحرب مقبولة في العلاقات بين الدول. والنتيجة الأولي، هى تكريس عملي لأفكار هوبز " على المستوي الدولي : المجتمع الدولي يعرف باستمرار حرب كل دولة ضد كل دولة.

وهذا ما يميز القرنين من الزمن بعد معاهدات وستفاليا اللذين عرفا عدداً كبيراً من الحروب بين الدول النامية الأوروبية. ولكن هذه الدول ستجد نفسها مضطرة إلي أن تتجاوز هذه الحالة. ومن أجل الحفاظ على مصالحها، ستقبل تدريجيا اتباع سياسة تحد من تكرار الحروب وتضمن تحقيق الأهداف المشتركة.[2]

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص229.

(2) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ص ص69-70.

إن أفضل من عبر عن مفهوم مبدأ التوازن الدولي في القرن الثامن عشر هو الفيلسوف البريطاني " دافيد هيوم " " **David Hume** " حيث يؤكد أن الدبلوماسية البريطانية لها المصلحة الكلية بأن تتبع سياسة التوازن إذا أرادت أن تضع حداً لأطماع فرنسا في اوروبا. وهو يشير في كتابه **" Disc ours PoLitiques" (Lovl)** أن الأمم ليست مياله للعيش في حالة دائمة من الوضع الطبيعي، وان الأنانية الذكية ستدفع إلي تنظيم المنافسة وفق مبدأ التوازن، هذه الآلية التي ستنظم الفوضى الدولية.[1]

التوازن يمكن أن يفهم بين الدول الكبرى أو بين الكتل أو الأحلاف التي تنشئها الدول الكبرى من أجل الحفاظ على توزيع متساو فيما بينها ومن أجل الحيلولة دون القضاء أو فرض النفوذ على الدول الأخرى أو إلي إقامة التحالف معها من أجل تعديل التوازن وهذا ما يدفع الآخرين للتحالف ضدها. ولكن يمكن أيضاً فهم سياسات التوازن تلك التي تسعي إلي فرض النفوذ على الدول الأخرى أو إلي إقامة التحالف معها من أجل تعديل التوازن الذي تعتبر أنه يعمل لمصلحة أعدائها. والطرح الثاني هو الاقرب إلى الواقع الدولي لأن الحروب اندلعت غالباً من أجل الدفاع عن التوازن الدولي إذ إن المسألة الرئيسية التي تطرح حول استعمال هذا المبدأ والأخذ به هي مسألة قياس القوى الرئيسية أطراف التوازن. فهل يتم قياس القوى على أساس المساحة وعدد السكان وكيف تقاس الموارد الطبيعية والتطورات التقنية، ثم ماهو دور التحالفات وأي منها اقوي على الصمود والاستمرار . ورغم ذلك فإن الطرح العام المقبول لهذا المبدأ بقي هو نفسه مخططاً مشهوراً في التوازن السياسي أو توازن القوي، وهو المخطط الذي يفهم عن طريقة، وجود ذلك الوضع الذي لا يمكن أية دولة من السيطرة سيطرة مطلقة، وفرض قوانينها على الدول الأخري. وهذا ما سمح باعتبار هذا المبدأ كمؤسسة دولية تسمح بتطور

---

[1] المرجع السابق ، ص70.

قواعد القانون الدولي الوضعي على أساس المساواة بين الدولة ذات السيادة. ولكن ذلك في إطار العلاقات الدولية لدور أوروبا وحدها. فالثورة الصناعية والتقنية ما زالت في بدايتها ووسائل الاتصال والنقل والإعلام ما تزال محدودة. ومع تطور هذه العوامل يتطور مضمون مبدأ التوازن حيث أن العلاقات الدولية تنفتح على دول ومناطق أخرى في العالم ويصبح الحديث عن التوازن صورياً أكثر منه معبراً حقيقياً عن الواقع الدولي.[1]

إن كلا من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي "Collective Security" مبنيان في الأساس على مفهوم الردع في حرصهما على تحقيق الأمن والسلم الدوليين. فأي دولة تسعى إلى إخلال بنظام توازن القوى مهددة بالانتقام من جانب بقية أطراف النظام. كما ان أي دولة تهدد الأمن والسلم الدوليين في اطار نظام الامن الجماعي مهددة بدورها بانتقام وردع الجماعة الدولية. وفي ظل بروز نظام الأمن الجماعي مهددة بدورها بانتقام وردع الجماعة الدولية. وفي ظل بروز نظام الرعب النووي، اصبح مفهوم الردع المتبادل أكثر وضوحاً على اعتبار أن اطراف هذا النظام لا تجرؤ على شن ضربة أولي نظراً للخسائر التي ستلحق بها من جراء استخدام الخصم لضربة ثانية رادعة، لايمكن القضاء عليها حتى في ظل هجوم مفاجئ. من المشاكل والمخاطر التي تهدد نظام الردع المتبادل في اطار توازن الرعب النووي، تطوير سلاح دفاعي فعال ودقيق يمكنه إفشال الضربة الأولى للخصم، أو وقوع حرب عرضية نتيجة لخطأ آلي أو إنسان لا يمكن السيطرة عليها.[2]

---

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، **المرجع السابق** ، ص ص71–72.

(2) د. مصطفي عبد الله خشيم، **" موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة "**، ط1، ص112.

أولاً - نشأة توازن القوى :

ترجع الجذور التاريخية لسياسة توازن القوى إلى دول المدينة اليونانية. فالحرب بين اسبارطة واثينا نجمت عن تطلع الأولى نحو منع الثانية من زيادة قوتها، وكان "ميكافيللي" من بين الاوائل في تطويع مفهوم التوازن لدراسة النظام الأوروبي في عصر النهضة. ثم أولى المفكرون مفهوم " توازن القوى " أهتماماً ملحوظاً، خاصة في الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا 1648 والثورة الفرنسية 1789 تعد بمثابة الفترة التقليدية لسياسة توازن القوى ونظامها. وتم التركيز على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الاوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.[1]

وقد كانت هذه النظرية معروفة في الهند القديمة واليونان القديمة بشكل عام دون أن تكون ذات بناء نظري متكامل، وكما لاحظ ديفيد هيوم فإنه وبالرغم من ان مصطلح توازن القوى مصطلح حديث إلا أنه كان يمارس منذ العصور القديمة وحتي القرن الثامن عشر.[2]

ويرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه نيوتن والخاص بالتوازن في الكون، ومعلوم ان النظريات الاجتماعية تعمل على الإفادة من النظريات العلمية.في العلوم التطبيقية أو تتأثر في إحدى هذه النظريات، وفي الحقيقة فإن مفهوم التوازن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم، فعالم الاحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي، والباحث السياسي يحلل – غالباً – تفاعل المصالح بين الجماعات أو

---

(1) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ص204.

د. مازن اسماعيل الرمضاني في " **السياسة الخارجية** "، ص258.

(2) جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ؛ " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص28.

المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة والتوازن – ويستخدم باحثوا الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى بين الدول، حيث أن هذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمن من خلال توازن القوى.[1]

وصحيح ان مفهوم توازن القوى مفهوم غامض، إلا أنه يمكن القول بشكل عام بأن توازن القوى يشير إلى وضع أو إتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة أو دليل لرجل الدولة أو هو صيغة تمثل إطاراً يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية.

وتوازن القوى كوضع يعني ترتيبا أو وضعا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما أما توازن القوى كقانون عام فإنه يصف احتمالاً ويساعد على التنبؤ بأن أعضاء أو أطراف النظام مهددون بظهور عنصر مخل للتوازن فمثلاً بروز دولة تسعي للهيمنة الدولية سيؤدي الي تحالف لمواجهة ذلك وهو امر قريب في معناه من مفهوم توازن القوى كمرشد أو دليل لرجل الدولة... أما توازن القوى كنظام فإنه يشير إلي مجتمع متعدد القوميات يحتفظ فيه جميع الأطراف بهويتهم واستقلالهم ووحدة أراضيهم من خلال عملية التوازن بينهم.[2]

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه الاختلافات يعود إلي تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة. وقد دفعت هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع امكانات القوة بين الدول، بالكثيرين

---

(1) المرجع السابق ، ص29.

(2) جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ؛ " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص ص29-30.

إلي محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمي بنظرية أو نظام توازن القوى (Balance Of Power) الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هـذه العلاقات مع توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بـدوافع الـسلوك الدولي لذلك ولتأثير واقع العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسـع عشر، حظى، موضوع توازن القوى بأهتمام أكاديمي واضح.[2]

ثانياً- مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية :

" Balance of Power "

إن مفهوم توازن القوى يكتنفة الغموض، مثله في ذلك مثـل بعـض المفاهيم السياسية الاخرى ، نظراً لتعدد الدراسات في هذا الموضوع، وعليه فإن ما يعد توازن لطرف من الاطراف يعد في الوقت نفسه إخلالاً بنظـام توازن القوى لطرف من الاطراف يعد في الوقت نفسه إخلالاً بنظام تـوازن القوى لطرف آخر. فهـانس مورجنتـاو " **H. Morgenthau** " زعـيم المدرسة الواقعية، يورد في كتابه الشهير "السياسة بين الأمم" مـثلاً، اربعـة معان مختلفة لمفهوم توازن القوى وهى :

- ان مفهوم توازن القوى يعني أي سياسة موجهة لتحقيق شأن من شؤون الدولة.
- ان مفهوم توازن القوى يتعلق باي أمر أو جملة من الامور تقع على الساحة الدولية.

---

[2] Inis Claude , " **Power and International Relations** , [Random House , New York , 1962] , P.13

نقلاً عن : د. ثامر كامل الخرزجي،"**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** "، ط1، ص267.

- ان مفهوم توازن القوى هو أي عملية تقريبية تتعلق بالتوزيع المتساوي للقوي بين الدول.
- أن مفهوم توازن القوى هو أي عملية توزيع للقوي بين الدول.[1]

وتتفق المعاني المختلفة التي أوردها هانس لمفهوم توازن القوة على فكرة الردع المتبادل **Mutual Deterrence** " ، التـي تؤكـد ان ردع أي دولة من القيام بعدوان، يكون عن طريق تضافر جهود أطراف نظام توازن القوى في الرد على أي عدوان محتمل كجماعة واحدة. ويعكس هذا المفهوم نظام توازن القوي، نظام توازن قوي تقليدي، وهو نظام ساد في الفترة مـا بين القرن الثامن عشر وفترة نهاية الحرب العالمية الثانية.[2]

إن مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية ، عبرت عنه مجموعـة مفاهيم ونظريات متنوعة ومتعددة ومتباينة، وذلك لأن هذا المفهوم لا يقتصر على العلاقات الدولية فقط بل امتد ليشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. مما يوضح بأن دعاته وحسب تعبير " سوليفان " **Sullivan** (لـم يكونـوا يفكرون بعقل واحد). [3]

- **توازن القوى يفترض الشروط الآتية :**

- تعدد الدول الفاعلة ذات السيادة.
- عدم وجود سلطة قوية مركزية شرعية فوق هذه الدول.

---

[1] د. مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية – مفاهيم مختارة** "، ط1، ص79.

[2] المرجع السابق ، ص80.

[3] ثامرمحمد الخزرجي، " **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** " ص 267.

- التوزيع غير المكافئ نسبياً للقوة بين الدول. وهذا التوزيع بين ثلاثة أنواع من الدول على الأقل وهي القوى العظمى والقوى المتوسطة والدول الصغري.
- قيام التنافس والصراع بين الدول بصورة محدودة من أجل القيم والموارد.
- الادراك الضمني من جانب الصفوات الحاكمة في القوى العظمي بأن المحافظة على نظام التوزيع القائم يحقق لها مزايا متبادلة.[1].(*)

---

(1) د. السيد عليوة، " **إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي** "، ص ص28-29.

(*) **للمزيد بخصوص مفهوم توازن القوى :**

" **مورغنتاو** " يعرف " توازن القوي في الشئوون الدولية " : " إن توازن القوي في الشؤون الدولية ليس إلا مظهراً معيناً لمبدأ اجتماعي عام، تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدداً كبيراً من الوحدات المستقلة، باستقلال اجزائها المؤلفة لها، وإن توازن القوي والسياسات الهادفة إلي الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل وتؤلف عامل استقرار اساسياً في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة وأن ما يتمثل في توازن القوي على الصعيد الدولي من افتقار إلي الاستقرار لا يرجع إلي خطأ في الهدف بل إلي الأوضاع المعنية التي يجب أن يعمل المبدأ في ظلها في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. " ويشير " مورغنتاو " إلى تعدد الوسائل التي تسمح بتحقيق مبدأ توازن القوي وهي سياسة فرق تسد، وسياسة التعويضات الأقليمية كتقسيم أقاليم أو ممتلكات بين القوي الرئيسية (تقسيم بولندا ثلاث مرات كان المثال التطبيقي لهذه السياسة)، والتسلح أو السباق على التسلح، والاحلاف.

– مورغنتاو هانس، " **السياسة بين الأمم** " الجزء الأول، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] ص253-267.

– د.ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة** "، ص

هنري كيسنجر : من أنصار السياسة الواقعية التي تؤمن بفضائل التوازن وفي كتابه (من اجل سياسة أمريكية خارجية جديدة) استعرض وقائع وضرورات سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، وبين أسطورة السيطرة العالمية ، والحلم بانعزالية جديدة ، محاولا تحديد=

ثالثاً- معان أخرى لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية:

إن توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة أشياء : التعادل واللاتعادل واللاتوازن.

يرى " كراب " Crabb" ان التوازن يعني أشياء ثلاثة :

=سياسة جديدة قائمة على الاعتدال والواقعية ، وقد وصفت عقيدته بأنها (نقض تعهد ذرائعي) : أي أن الولايات المتحدة لا تستطيع حل كل المشاكل العالمية ، ولكنها لا تتخلي أبدا عن لعب دور قوة ((كلية)). وترتكز نظرته للمسرح الدولي على قيام توازن تدريجي مؤلف من الخمسة الكبار : (الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين ، اليابان، أوربا الغربية) وهو يؤمن بعمق بسياسة واقعية على صعيد العالم حيث تتقدم الفعالية الذرائعية على الأخلاق، ويعتبر العالم مكان غير امن وبمفهوم نخبوي للسياسة الخارجية، ويفضل سياسة تقوم على وضع العالم أمام الأمر الواقع بدل الكشف عن النوايا مسبقاً.

Henry A. Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign policy,** (Council on foreign Relations, Washington).

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخررجي، " **العلاقات السياسية الدولية – وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ، ط 1، ص54.

سدني فاي (Sidney Fay) يعرف توازن القوي بانه : " يعني التوازن الحق بين دول اعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما في الكفاية لتفرض ارادتها عي الآخرين. بمعنى أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح الدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من السياسة المطلقة والهيمنة على الآخرين.

Sidney B. Fay , " Balance Of Power Encyclopedia Of Social " (Macmillan , 1927] P. 395..

أرنست هاس "Ernst Hass" يعرف توازن القوى بأنه :" توزيع القوة، توازن القوات، عدم التوازن، التفوق، الاستقرار، عدم الاستقرار، السلم، الحرب، سياسة القوة، سنة التاريخ، مرشد للسياسة الخارجية ".

Ernst B.Hass , " **The Balance Of Power : Prescription , Concept or Propaganda in : wllian Oslan and Fred Sondermann , eds , The Theory and Prentice of international Relations** , [Cliffs , New York , Prentice Hall , Inc., 1966] P.P. 89-99

نقلا عن : د. ثامر كامل محمد الحزرجي، **مرجع سابق**، ص 268

انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدي إلي هيمنـــة أحـــد الأطراف على الآخرين.

انه يعني وجود طرفين متساويين، وان دولة ثالثة تقوم بمهمة التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان.

قد يؤدي التوازن إلي ترجيح كفة أحد الطرفين على حساب الطـــرف الأخر مما يمنحه هيمنه على خصمة.

- **وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن :**

- يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، وبالتالي فهي تعمل قدر أمكانها على التوازن المرغوب.
- التوازن يعني التعادل في القوة، ففي ظل الرعب النووي يسعي كل عملاق نووي إلي جعل خصمة يخشى استخدام اسلحته الذرية، وبالرغم من أي من العملاقين النووي لا يمتلك تفوقاً على خصمة فان تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية، لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على هذا التعادل مما يؤدي إلي السلام والاستقرار.
- التوازن يعني التوزيع للقوة الشاملة وإن الأختلال في التوازن الاقليمي يؤثر على التوازن العالمي بأية صورة من الصور. (1)

المقصود بتوازن القوى يعني التعادل :

هو ضمان التعادل بين دولتين أو مجموعتين من الدول وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من أن تكون معتدية لوجود قوة مقابلة لها. ونظرياً فان

---

(1) Crabb Jr. Cecil v., " **Nations in a Multipular World** " , [Harper and Raw Pub , New York , U.S.A , 1963] P.45-46

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص224.

نظام توازن القوى هو أحد الانظمة الذي تستخدم فيه القوة أو التهديد لتغيير التوازن. واذا ما حاولت دولة تصحيحة للسعي لتحقيق مصالحها التجارية أو الاقليمية والتي ينظر إليها من قبل الدول الأخرى بمثابة مطالب مشروعة فان التغيير في القوة يمكن ان يعطي الضوء الاخضر للقيام بالتصحيح والضوء الاحمر لمنع أية دولة تريد مقاومة للتغيير. كما أن أي تحد غير مسموح به للهياكل القائمة يعد ممنوعاً عن طريق اقامة الأحلاف بين قوي الوضع القائم. وتحت توازن القوى فان كل دولة يجب ان تكون على استعداد، نتيجة لتغيير الظروف الدولية، لتغيير مساندتها من دولة أو مجموعة دول إلي أخرى اذا وجدت بها عندما تهدف تغيير المساندة الاستراتيجية كما يتطلب ضمان التعادل. كذلك يعد التعادل ملائماً لمجتمع دولي يضم دولة صغيرة لا تستطيع أي منها الحاق أضرار في السياسات العالمية . [1]

- **المعنى الأخر لتوازن القوى هو عدم التعادل :**

وهو الموقف الذي تمسك فيه دولة واحدة أو عده دول بتوازن قوي لصالحها، بحيث يمكن منع أي محاولة لافساد النظام القائم. وفي هذه الحالة فان توازن القوى له صله قوية جداً بالحفاظ على الوضع الراهن. وكل دولة في تحالف معين تفسر توازن القوى بالمعني الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة. وفي هذا المجال فان هناك فرصة للنجاح أو الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن. ويمكن اجراء التصحيح بواسطة الدول التي ترفض الوضع الراهن.[2]

---

(1) Burton John , " **International Relations** " , [A General Theory , Cambridge University press , 1965]. PP. 56-57

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص224-225.

(2) Ibid. P.58

د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص225.

- **توازن القوى أقدم تاريخياً من توازن الرعب:**

إن توازن القوى بشكل عام اقدم من توازن الرعب ويؤرخ رسمياً منذ قيام الدول القومية. وعلي الرغم من ان قيامه يرجع إلي دول المدن الاغريقية، فهو يختلف عن مفهوم توازن الرعب في أنه لا يشتمل فقط الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الجماعي الأخري، وإنما يأخذ بنظر الأعتبار الأسلحة التقليدية ايضاً، وهو لا يشير فقط إلي قدرات الدول العسكرية والردعية ولكن يشير إلي الهيكل الكامل للقوة والتأثير اللذان يتحكمان في العلاقات بين الدول. انه لا يتعلق فقط بامكانية الدولة لتهديد جيرانها أو لردع الدول. انه يضم كل القدرات السياسية للدول – القسرية والسلمية – والتي يتم بواسطتها الحفاظ على ديالكتيكية توازن الصراع بدون الحرب. [1]

- **يقصد بتوازن القوى اللاتوازن :**

ذلك عن طريق سعي أحد الاطراف للتفوق على حساب الميزان. اذ يتم التناوب من التعادل إلى اللاتعادل أو التناوب في اللاتعادل ومن الهيمنة لطرف واحد إلي الهيمنة للطرف الأخر. فحصول اسرائيل على منظومات اسلحة يؤثر على توازن القوى في الشرق الأوسط ويؤدي إلي تعزيز مكانتها بواسطة حصولها على نتائج إيجابية. فاعتراف المانيا الغربية باسرائيل عام 1965 م. ساهم في تغيير القدرات الكامنة لاسرائيل نحو حيازة سلع صناعية وعسكرية ومنحها صديق قوي ودعمها في سياساتها في المساومة مع العرب. [2]

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **المرجع السابق** "، ص226.

[2] المرجع السابق ، ص226.

➢ توازن القوة هو السياسة المتخذه لحفظ السلم :

لان التوازن الذي يقوم على القوة وعلي استعداد كل طرف لمجابهة الطرف الآخر ويمتلك كل منهما قوة متعادلة تقريباً وفي وقت معين فانهما سيمتنعان من اللجوء إلي الحرب لان صراعاً بين قوة متعادلة في القوة، لايمكن ان يمنح احدهما نصراً على الآخر، وإنما في الأغلب يؤدي إلي الدمار. وبهذا المعني يمكن ان نتصور نظام توازن ثنائي القطبية. ولهذا يرى الكثيرون بان توازن القوى هو ليس تهديد للسلام بقدر ما هو ضمان له.

فقيام دولة (أ) بتطوير قدراتها العسكرية وتحقيقها تفوقا على دولة (ب) سيشكل عاملاً في قدرتها على الحاق الهزيمة بدولة (نب) التي تضطر إلي التحالف مع دولة (ج) من أجل التخلص من تهديد دولة (أ) وبالتالي سيتم اعادة التوازن معها. ومتي ما عاد الوضع السابق فسيكون بمقدور توازن القوى من الحفاظ على السلام. ومع ذلك فهناك من يعتقد بان هذه الحقيقة لا تتلائم مع الانموذج السابق وذلك لعدم وجود توازن بالمعني بالدقيق للكلمة الا في حالة كون الطرفين يتمتعان بقوة متعادلة، وفي الحقيقة هناك اذن توازن تقريبي، وأن أي طرف يكون بمقدوره الحصول على قوة هامشية يمكن ان يدفع الي التوتر، ومن المحتمل ان يؤدي ذلك في وقت معين الي الحرب. والمثال على ذلك تكون العلاقات بين (ب) و (ج) غير ودية في فترة معينة. وحتي في حالة وجود توازن تقريبي فان الطرف الذي سيقوم بشن الحرب ربما سيكون له حظ كسبها أيضاً، وعند ذلك سوف لن يساعد التوازن على حفظ السلام، فضلاً عن أن مثل هذه التوازنات يمكن أن تتزعزع وتضطرب بسرعة وربما يتم التحالف بين (أ) و (ج) على سبيل المثال.[1]

---

[1]) Hupe Robert _ strauz and Possony stefang **"International Relations"**, [MaGraw – Hill Book , com , Inc., New York , 1954", P.291

د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص226-227.

➢ تعريف توازن القوى كسلوك :

وأهم ما يميز تعريف توازن القوى كسلوك هو انه ينظر الي توازن القوى ليس كظاهرة ثابتة وإنما باعتباره نتاجا لتحرك دائم على صعيد الحياة الدولية. وعلي ذلك فان توازن القوى وفقا لهذا المعيار يعرف بانه السلوك الذي تتخذه بعض الدول أو بعض الكتل الدولية للوصول إلي حالة من التساوي التقريبي لتوزيع عناصر القوى فيما بينها.

وقد يثور التساؤل حول الكيفية التي يمكن بها للدول ان تؤثر على التوازن في القوي، أي في التأثير على الكيفية في توزيع عناصر القوة فيما بينها. والجواب على هذا التساؤل هو أن الدول قد تتخذ في سبيل ذلك العديد من التصرفات بعضها يتعلق بها وحدها، وبعضها الاخر يمس الدول الأخرى أيضا. [1]

➢ توازن الرعب النووي " **Balance Of Terror** ":

توازن القوى بين دول تملك الأسلحة النووية، ويلعب فيه السلاح النووي الذي يهدد استخدامه فناء الجنس البشري، عامل ردع فعال لأطراف هذا النظام من الانخراط في حرب مدمرة. فتوازن الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قبل انهياره في بداية عقد التسعينات، قام في الأساس على فهم متبادل، بأن كلا الطرفين يملك وسائل متنوعة من نظم توزيع الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل.[2]

إن توازن الرعب النووي يقوم في الأساس على امتلاك كلا الطرفين لما يعرف بالقدرة على توجيه الضربة الأولى " **First Strik** " والقدرة

(1) د. محمد السعيد الدقائق، " **مذكرات في العلاقات الدولية** "، ص185.

(2) مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية** "، ط1، ص77

على الرد بالضربة الثانية. فالضربة الأولى تحمل في طياتها طابع المفاجأة، ولكنها لا تستطيع أن تشل حركة العدو، الذي يملك بطبيعة الحال القدرة على توجيه الضربة الثانية أو هجوم انتقامي رادع. عليه، فإن أياً من الطرفين في نظام توازن الرعب النووي لن يجرؤ على توجيه ضربة أولي، نظراً لعلمه المسبق بامتلاك الطرف الثاني القدرة على توجية ضربة ثانية. كما أن تطوير أطراف نظام الرعب النووي لأسلحة وصواريخ متعددة الرؤوس النووية ذاتية الحركة، أمر يدعم في واقع الأمر من توازن القوى. [1]

إن نظام توازن الرعب النووي يعطي دوراً ملحوظاً للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (الكمنولث) ، نظراً لامتلاكهما لكميات وتكنولوجيا متقدمة في مجال الأسلحة النووية، ولكنه نظام لا يتجاهل في نفس الوقت دور القوى النووية الأخرى أو دور القوى الاقتصادية كاليابان وألمانيا الموحدة.[3]

رابعاً - تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن يرتكز على نقاط رئيسية ثلاث :

- إن التاكيد على دور الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية مدفوع برغبة موحدة وتحت تأثير قيادتها ومتبعة اجراءات امنية وساعية لتحقيق الرفاهية والهيبة سيزيد من مساهمتها في السياسة. وعندما يكون توازن القوى مسيطر عليه بواسطة وسائل منظمة دولية فعالة فان توزيع الأمن والرفاهية والهيبة (ضمن الشروط القائمة على التوازن الدولي العسكري – السياسي والاجتماعي – الاقتصادي والمؤسساتي) يتوقف في أن يكون نتيجة للصراع والمنافسة، ويمكن أن نضيف ايضاً توزيع الامن والرفاهية

---

[1] المرجع السابق ، ط1، ص77.

[3] المرجع السابق ، ص78.

والهيبة هو الوسيلة المثلي لمركز قوتهم ومن غيـر الممكـن تحـسينه بواسطة جهود منفردة في اعادة التوزيع فان نظام الدولة يكون عندئذ في حالة توازن مثالية.

- تعمل النظرية على تقييم سياسات الدولة فيما إذا كانت اهدافها تعمل طبقاً لقواعد النظام. ومن الامور التي يجب اخذها في الاعتبار العقوبات المرتبطة بمختلف اشكال السلوك وشروط الاستقرار والتغييرات المنتظمة والمتطلبات الوظيفية والبدائل للوصول إلي القيم المطروحة ووظيفة سبل العمل للنظام الدولي الكلي أو كجزء منه.
- البيئة الاجتماعية والمادية التي تسعي الدول للحفاظ عليها وتحسين موقفها انفرادياً وفق ترتيب معين.[1]

➢ **فكرة التوازن هى مفهوم ملائم وموحد، كما يلي :**

- إن كل الدول تبحث عن الأمن في كل السياسات من اجل تحقيق مركز أفضل في التوازن الدولي. إن غالبية الدول يجب أن تتصرف وفق الدرجة التي تحافظ على توازن نظام الدولة وتطوره وذلك بالوسائل السلمية وإلي تحقيق شكل متطور من أشكال المجتمع.
- إن عدة جوانب مهمة لبيئة العلاقات الدولية يمكن ان تفسر في اطار التوازن.
- إن المفهوم المزدوج للتوازن بوصفة بناء نظرياً وسياسة مرغوبة للحفاظ على الانسانية يطرح على السواء الاطار التحليلي والقانوني بالاضافة إلي بعض المتطلبات السببية للديناميات المطلوب البحث عنها. [2]

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص114.

[2] المرجع السابق ، ص115.

➢ **أهداف توازن القوى :**

- الحليولة دون حدوث هيمنة كلية.
- الحفاظ على العناصر المؤسسة للنظام وعلي النظام نفسه [نظام تـوازن القوى].
- تأكيد الاستقرار والأمن المشترك في النظام الدولي.
- تدعيم وإطالة أمد السلام بالحرب الرادعة، فمثلاً يجب إشعار المعتـدى بأن أي سياسة توسع ستؤدي علـى الأرجـح إلـى تـشكيل تحـالف لمواجهته.(1)

خامساً- أنماط توازن القوى(*) في العلاقات الدولية :

- توازن القوى التقليدية .

---

(1) د. سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص224.

(*) يرى " اوركانسكي Organski " ان توازن القوى يرتب أثرين هامين في العلاقـات الدولية، يتعلق اولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية الاستقلال للدول الأعضاء التي انضوت في إطار محاور وتكتلات. لذا فان سياسة توازن القوي تعتمد على مقومين اساسيين :

1- الدول الاطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد هو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوي وردع العدوان.
2- في أي موقف دولي، فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوي علـى توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القـوي في توزيعاتها القائمة.

ويصنف المختصين في حقل العلاقات الدولية توازنات القوى تقليديا الي نمطين :

1- توازنات القوي البسيطة Simple Balance وهي التي تتكون من دولتين متعادلتي القوي أو من مجموعتين من القوي المضادة والتي هى في حالـة مـن التعـادل أو التكافؤ النسبي
2- توازنات القوي المعقدة أو المتعددة Multiple Balance وهي التي تتكـون مـن مجموعات قوي كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوي على تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعـدد لتـوازن القوي، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى.

- نظام توازن القوى ثنائي القطبية .
- نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب .

وسنتناول كل منهم بنوع من التفاصيل الآن.

1) توازن القوى التقليدي :

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648 م وحتي اندلاع الحرب العالمية الثانية والذي يقوم على التعددية السياسية وعلي وجود القومية في اقاليم محددة والمقصود بالتعددية السياسية هو تعدد الأقطاب الرئيسية. وهذا النظام كان يقوم على وجود خمس دول رئيسية في الأقل. وفي النظام المتعدد، فان الدول الكبرى تكمل احدها الأخرى وتعمل بشكل منفرد، ويتطلب هذا النوع من التوازن وجود اتفاق ضمني لاحترام وجود بعضهم البعض ومنطقة نفوذهم. وتقتصر الخلافات على المسائل التي تعد ثانوية. وان تكوين الائتلافات هي مسألة عادية. وان تخفيض عدد الدول الكبرى يعد أمر غير مرغوب به لأنه يثير المخاطر لإفساد النظام.[1]

على الرغم من أن سياسة توازن القوى التقليدي قد ارتبطت بظهور الدول القومية إلا انها سياسة قديمة. فالدول منذ القديم عرفت مبدأ التوازن وان الأحلاف الدفاعية والهجومية قد أقيمت من قبل دول المدينة الأغريقية وكذلك من قبل الولايات الايطالية في القرن الخامس عشر، وحتي من قبل المجتمعات غير المتحضرة للقبائل في أمريكا في صراعهم مع المحتلين الأوروبيين.[2]

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص238.

(2) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص 238.

- **إن هذا النظام يقوم على الافتراضات التالية :-**

إن كل دولة تسعي إلي زيادة قوتها من أجل تحقيق اغراضها الخاصة. وبالنتيجة فكلما تنافس الدول من اجل الحصول على القوة، ولاسيما بين الدول ذات مصالح متعارضة مثل المصالح الاستعمارية فان هناك احتمال لقيام الصراع الدولي. من اجل رفع قدرتها الكامنة فان الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل حلف نتيجة لهيمنة أحلاف منافس لها في النظام. (1)

يتسم نظام القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لان الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن اذ سرعان ما يؤدي إلي حالة من اللاستقرار ووراء عدة أسباب :

- أن الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدراتها مما يؤدي إلي حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعوراً بالخوف عندها، لا سيما عند الاطراف المتأخرة في سباق التسلح ويدفع إلي التورط بمجازفات قد تنتهي بقيام الحرب.
- ضعف مستوى الاتصالات بين أطراف التنافس، والتي هى ضرورية من أجل ايصال المواقف والاهداف وتجنب أي سوء تقدير في الموقف.(2)
- انعدام الأيديولوجية كعامل يمسك بأرضية التحالف. وأن الدول كانت تنتمي إلى الأحلاف حسبها تمليه اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس الاعتبارات الايديولوجية كما جري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) المرجع السابق ، ص239.

(2) د.كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ص206.

- وتبعاً لذلك، فان الدول أطراف التوازن، كانت تغير كفة التوازن وتنتقل إلي الكفة الأخرى من أجل الحفاظ على التوازن والعمل على تعديله كما تفرضه الظروف. (1)

يمكن تقسيم الأنظمة في ظل توازن القوى التقليدي إلي " أنظمة ثورية " وانظمة محافظة أو معتدلة، وان الذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الاهداف والوسائل التي تستخدمها الدول.وأن نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام المحافظ.

فاللاعبون الرئيسيون يتصرفون بطريقة يعبرون بها بشكل متبادل عن طموحاتهم ويحافظون على توازن تقريبي للقوة ويقللون من درجة المجابهة. ومن الشروط الاساسية لهذا النوع من النظام نجد التعددية ووجود قانون الشرعية الدولية. والنظام المعتدل يجب أن يكون متعدد ومتجانس وأن سياسة التوازن تدعو اللاعبين الرئيسين لوضع أهداف معتدلة والتي يسعون إلي تحقيقها بالوسائل المعتدلة مثل (الوسائل السلمية والحروب المحدودة).

إن مزايا النظام المعتدل هى ذات بعدين : ان تدرجية الدول ومرونة النظام تدفع إلي خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبري، والتي تشكل مجتمعاً يكون فيه الاعضاء المتنافسين منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. وان التوفيقية تسود أكثر من البغضاء. أما فيما يتعلق بالمرونة فأنها تنجم عن التجانس، فالنظام يعمل بدون ان تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والايديولوجية على العمل الدبلوماسي.(2)

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص240.

(2) Calard Daniel , " **Les Relations Internationales** " , [ed Masson , Paris , 1977] , P.77.

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، [عمان، دار وائل للنشر، 2000] ص242.

2) توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية :

إن توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية هو غير ثابت بدون مناطق عازلة ومناطق محايدة بين القوى الكبرى ذات الاتصال المباشر، ولكن العملاقين كانا منفصلين عن بعضهما البعض بحواجز أرضية ومحيطات وحتي ستار حديدي يفصل بين حلفاء كل منهما في أوروبا وان القوات الروسية التي كانت في مواجهة القوات الامريكية في مناطق مثل مضيق بيرنج والمانيا هى منفصلة بصورة واسعة. والدول العازلة لها أهمية كبرى لما لها من تأثير وقيمة عند الدول الكبرى . ويمكن أن تكون محايدة أو تم حيادها من قبل الدول أو أن تكون دول تابعة أو عبارة عن أقاليم خاضعة، أو ربما تكون مشاركة مع واحد أو اثنين أو أكثر من تجمعات القوى وتقوم بدور شرفي.(1)

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية. اذ واجه رجال السياسة وضعاً ليس له مثيل بسبب ظهور مشاكل عالمية نجمت عن دخول الاسلحة النووية كواقع جديد في العلاقات الدولية. والنتيجة الثانية التي ترتبت على ذلك تمثلت في خفض عدد القوى العظمي إلي أثنين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اذ توزعت مراكز القوى في العالم إلي مركزين فقط. أما النتيجة الثالثة فهي بروز الصراع الأيديولوجي بين الدولتين العظميين صراعاً تكتنفه حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الإدراك.(2)

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص237.

(2) . سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص242.

➢ **وفي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة أنواع من اللاعبين :**

- **الدول الرئسية في التحالف :** وهي الدول التي تهيمن على باقي أرجاء الكتل بشكل هرمي لمنع أية حركة صعود في القطب أو الكتلة الأخرى والحفاظ على تماسك معسكرها الخاص. والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك وهي مختلفة مثل : الحماية، العقوبات، التعويضات، وهي تسعي مرة للاقناع ومرة أخرى للردع.

- **الدول الثانوية :** وهي تلك الدول التي تنطوي تحت لواء أحد القطبين بسبب روابط الصداقة أو للاعتبارات الايديولوجية. انها تعمل وفقاً لاعتبارين :

• أن مصالح الحلف الذي تنتمي إليه يتفق مع مصالحها الخاصة.

• ان مصالح الحلف الذي تنتمي إليه لا يتلائم مع مصالحها الوطنية ان السباق بين الحلفاء ليس له نفس الصفة في نظام ثنائية القطبية عنه في نظام تعدد الأقطاب.

الدول غير المرتبطة بالمعسكرين : تعد من بين اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها أية مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة أو تلك. انها تبقي خارج المعسكرين لانها تستفاد من المنافسة الثنائية. وعلي العكس، اذا ما تغيرت الظروف فانها تدخل في اللعبة لتقديم الدعم.[1]

➢ **خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية :**

أنه نظام غير متجانس ويوصف بالثورية وغير مستقر ويشوبة العنف ويكون للمتنافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم وتعاني فيه

---

(1) Calard Daniel , " **Les Relations Internationales** " , [ed Masson , Paris , 1977] , P.79

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص243.

الأطراف من عبوديتهم للعداوة ومواجهة معـضلة الامـن بـشكل مـستمر وخطير. وان المنافسة الشاملة تجعل من البحث عن الحلفاء فيها مسالة غير عادية ويجعل ذلك كل قطب على أسناد الأطراف الثالثة.

إن هذين القطبين لم يكونا متطابقين أو قـابلين للتبـادل. فالولايـات المتحدة هى اغني من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفـسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي تمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتـصادية واحترام القواعد الديمقراطية . امـا الاتحـاد الـسوفيتي فيقـود المعـسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدودة من خلال الحروب والثورات.

علاقة التوازن بالاطراف الثانوية. في الواقع ان مصير هذه الاطراف يعتمد على لعبة الصراعات بين العملاقين. فقد انضمت هذه الدول اليها بحثاً عن المساعدة والحماية في مواجهة تهديدات من غيرها. وبهذه الطريقة قامت الكتل، وهي نوع من الأحلاف في زمن السلم تفرض فيها كل قـوة نوويـة سيطرتها على الآخرين مقابل تقديم الحماية لهم. وتصبح هذه الدول الأخرى بمثابة دولة تابعة ومع أن درجة وشكل التبعية يختلف من كتلة إلي كتلـة إلا أن في كل منهما يعتمد في الأساس على قوة النواة المركزية أو علـى قـوة الطرف الرئيسي داخل الحلف.

وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتل أكثر تسامحاً تجاهها واصبحت الثنائية القطبية الصلبة مرنة. إذ ترفض هذه الدول غير المنحازة التفريط باستقلالها برفضها الانضمام إلي أي من هاتين الكتلتين.

تعبر القطبية الثنائية عن وضع نسبي للتوازن، فالحدود بين الكتلتين (هى الحدود التي تقسم أوروبا إلى شطرين من البلطيق إلى إلا كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب إلى منطقة للنفوذ ويحظر على أي طرف من

الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمني أن يتدخل في الشؤون الداخلية بمنطقة الآخر.[1]

يمكن تقسيم القطبية الثنائية إلي قسمين :

- **القطبية الثنائية الصلبة :**

تعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية إلي كتلتين متنافستين، فالهيكل المؤسس للنظام يقوم على وجود نظامين من الأحلاف تهيمن على احداهما الولايات المتحدة ويهيمن على الأخر الاتحاد السوفيتي، وهناك عدد قليل من الدول لم تشارك فيه وهي دول الحياد القانوني. ولكن في الحقيقة فان القوة القابلة للقياس في العلاقات الدولية قد اتجهت نحو واحد من هذين الهيكلين. واستمر نظام توازن القوى ثنائي القطبية منذ عام 1945 م حتى أواسط الخمسينات. وسمي بثنائية القطبية الصلبة لانها فترة انتشرت فيها الأحلاف من قبل الولايات المتحدة وقيام المعسكر الاشتراكي باقامة حلف وارسو عام 1955.[2]

- مميزات نظام القوى ثنائي القطبية الصلب :

يختلف عن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر في افتراضه بان التعادل الدولي هو هدف ثانوي. إذن الهدف الأساسي للحكومات هو الانضمام إلي تحالف مهيمن.

---

[1] **راجع بهذا الخصوص:**

- مارسيل ميريل، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ترجمة حسن نافعة، ص ص476-477.

- سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص243-244

(2) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص245.

انه نظام يقوم على افتراض أن القوة الفعلية قد انطوت تحت إحدى الكتلتين بحيث لم يعد ممكناً قيام دولة بلعب دور الدولة الحاملة للميزان.

إن هدف هذا الانموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الآخر اذا ما حاول تجاوز حدود المعسكر الآخر. ولهذا السبب فليس من قبيل المصادفة أن قامت الاستراتيجية الأمريكية خلال تلك الفترة على الانتقام الشامل. وقد كان من المشكوك به الا يؤخذ التهديد بجدية.

إن نظام توازن ثنائي القطبية لا يتضمن التعادل المطلق للكتلتين، فلم تكن الولايات المتحدة وحلفائها أقل قوة من الكتلة السوفيتية خلال العقد الذي تلي الحرب العالمية الثانية.[1]

- **القطبية الثنائية المرنة :**

بظهور متغيرات جديدة في الخمسينيات أخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول إلي القطبية الثنائية المرنة. ففي داخل المعسكر السوفيتي ظهر هناك نوع من عدم الرضا عن السيطرة السوفيتية، وحدثت ثورات وانتفاضات في شرق أوروبا كان من نتائجها مطالبة دولها بالتخلي عن الهيمنة الستالينية. الا ان ابرزها كان في الانقسامات التي ظهرت بين الصين والاتحاد السوفيتي، اذا كانت الصين تتطلع إلي دور الدولة الكبري. وفي بداية الستينيات حدثت عدة تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطبية ليس بسبب التغيرات الداخلية في الحلفين الرئيسيين ولكن بسبب زيادة عدد الدول الكبرى في النظام وبسبب حركة تصفية الاستعمار التي ادت الي بروز دول صغري جديدة تقاسمت الفقر والتخلف والاختلافات العنصرية وتعرضت لصراع حاد بين الدولتين

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 246 .

العظميين. اذ سعت كل واحدة منها لادخال عدد منهم في فلكها وكسب انتمائهم الايديولوجي وذلك من اجل اظهار تفوقهما الايديولوجي. والغالبية من هذه الدول النامية تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاقين ولكنها تفضل قبول المساعدة من أي منهما بأقل ثمن يمكن. وهكذا لم تعد ثنائية القطبية صلبة.[1]

- **مستوى الاستقرار في نظام توازن القوى ثنائي القطبية :**

هناك وجهتان نظر، إحداهما ترى أن هذا النظام يتميز بالاستقرار، والأخرى تري أن هذا النظام غير مستقر، ولكل منهما أسبابها والتي توضحها فيما يلي :

- وجهة النظر التي ترى بأن نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام غير مستقر للأسباب التالية:

- أنه ينطوي على نزعة للتوسع بالرغم من أن حقيقة نظام توازن القوى يقوم على أساس كبح جماح الدول الراغبة في التوسع بواسطة توليد ضغوط مضادة من قبل المعسكر المضاد إلا أنه في حقيقة الأمر أن نظام ثنائي القطبية لم يقلل من النزاعات والرغبات التوسعية وحتي من العدوان بل انه يسعي إلى زيادتها طالما أن المنافسة بين القطبين هي على السواء فعالة وواسعة.

- أنه نظام لا يساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تريد السلام. ان انضمام دولة توسعية إلي التوازن من أجل الحصول على بعض المكاسب قد يزيد من المخاطر وذلك لأن الدولة التي تريد الحفاظ

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص246.

على الوضع الراهن ستعمل على صد محاولات التوسع هذه ومن أجل الحفاظ على الوضع الراهن فان الحصول على قوة فائضة يجب أن يكون مقبولاً من قبل الدولة التوسعية للحفاظ على التوازن. بيد ان قوة فائضة تؤدي الي الاخلال بالتوازن وهذا مبعث على اللاستقرار .

- لقد أرتبطت ثنائية القطبية برغبة القطبين من أجل سيادة العالمية، أو في الاقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي.وان أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الآخر وأن التغيرات الدولية لها معني حيوي في الميدان التي تؤثر فيه على التوازن. وطبقاً لمفهوم ثنائية القطبية فان التغيرات للاستقرار السياسي ز ولكن الكسب السياسي لاحد الطرفين لا يستبعد حصول كسب سياسي للطرف الآخر في منطقة أخري. واذا كان الأمر غير ممكنا فلا يستبعد أن يكون على حساب التوازن. وفي هذا مخاطر أكبر.

- ان تحقيق السلام عن طريق الأزمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها. ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب كما هو الحال في ظل توازن القوى ثنائي القطبية. واذا كانت الدول تحاول بشدة من أجل تجنب الحرب وذلك حينما تواجه موقفاً حاداً، ولكن الارادة في تجنب الحرب كانت عالية، فان اقتراب الحرب يكون عالياً أيضاً.

- ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو غير مستقر لان كل معسكر يسعي بشكل دائم للحفاظ على تماسكة الداخلي والقضاء على تماسك خصمة. وأن يخلق الظروف المواتيه لحرب عامة. ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار بسبب روح الكراهية والبغضاء بين أطراف الصراع.[1]

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص247-249.

- **وجهة النظر التي ترى أن نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظـــام مستقر للأسباب التالية:**

- عدم تمكين صدام مباشر بين العملاقين مطلقاً.
- تمكين العملاقين من السيطرة على بعض الأزمات، يتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة أو غير مباشرة على الاطراف المتصارعة.
- ظهور عدم الانحياز وتشكيلة خطأ للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين منفردتين أو مجتمعين في ادارة أو السيطرة على شؤون العالم.
- مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحدة معسكرة.[1]

- **مثال: توازن قوى لصالح الولايات المتحدة في ظل نظام ثنائي القطبية:**

فالتوازن يعتمد اعتماداً أساسياً على القوة العـــسكرية بـــين الولايـــات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبشكل عام يمكن أن يقال بأنه في ظل علاقاتهم التنافسية ليس لاحد الطرفين كفه اعلي وليس بوسعه الاعتماد على المصادر العسكرية والدبلوماسية والمصادر الأخرى أكثر من الآخر.

فخلال الحرب الباردة لم يكن طرفاً الصراع متساويين بشكل مطلـــق في قدراتهم العسكرية (كانت الولايات المتحدة تتميز عن الاتحاد الـــسوفيتي من الناحية التكنولوجية) ولكنهما كانا متعادلين من الناحية العلمية. فالولايات المتحدة أصبح لها هامش واسع من التأثير والقدرة على تفعيل ارادتهما مـــن خلال مصالحها الاقتصادية. وبالرغم من التفوق المتبادل في الأسلحة وفـــي

---

[1] **راجع بهذا الخصوص :**

د. مارسيل ميرل، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ص79.

د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص247.

ميزان الرعب فان توازن القوة اصبح لصالح الولايات المتحدة وان تـوازن القوه أخذ يعرف (باللاتعادل).(1)

3) نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب :

وهو النظام الذي يتألف من أكثر من ثلاث دول تمتلك قـوة كافيـة لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها ولكن أيا منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظـام الدولي، وفي الوقت ذاته فان جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة. ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على أداء سلوك حقيقي وحينما يكون لاولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليميـة أو المناطق الخاصة بهم.(2)

إن معيار التعددية القطبية يقوم على امتلاك الاقطاب قدرة ردع نووية مستقلة، أي امتلاك الاقطاب سلاح من نفس الطبيعة. هناك خمس دول كبرى تمتلك الاسلحة النووية: [الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، الصين]. وتتفوق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على غيرها من الـدول بشكل ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الأسلحة النووية التي تمتلكانها وهنـاك فجوة كبيرة بينهما وبين سائر الدول النووية الأخـري، فـضلاً عـن ذلـك فبالامكان الاستناد إلي معايير أخرى لتقويم الأقطاب الموجـودة ويمكـن أن نأخذ على سبيل المثال الثروة أو النفوذ أو الهيبة. وتحاول الدول المـسيطرة

---

(1) د. سعد حقي توفيق، " **المرجع السابق** "، ص ص225-226.

(2) – د. روبرت كانتور، " **السياسة الدولية المعاصرة** "، ترجمـة : د. أحمـد ظـاهر، [عمان، الكتب الأردني، 1989] ص482.

– د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص249.

تركيز ادوات القوة لمصلحتها وتقليدياً كانت هذه الدول هى الأفضل تسليحاً والأغني ثروة والاوسع نفوذاً.[1]

إن نظام توازن القوى الأقطاب يعاني من مخاطر كثيرة تساعد على انتشار اللاستقرار. وعلى الرغم من سياسات تقييد القوى لانتشار السلاح النووي نجد أن هناك مساعياً من قبل دول عديدة لامتلاكه. فالي جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغري مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيا نووية عالية. كما أن وجود نزاعات اقليمية عديدة تشكل مسألة خطيرة وتساهم في انتشار صراعات مسلمة قد تتحول إلي حروب اذا ما امتلكت الدول وخصوصاً الدول الصغرى للاسلحة النووية. واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية، فان هذه الحقيقية قد افضت إلي السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الأخرى التي تريد الحفاظ على النظام الدولي من الدمار أو المجازفة بواسطة الحرب النووية. في الحقيقة على تقليل أرجحية مواجهة نووية شاملة. ومن بين تلك القوي، دول صغري ومتوسطة وكبرى تعمل على منع التبادل بين تلك النووي. [2]

➢ **الانتقاد على نظام تعدد الأقطاب :**

إن النظام المتعدد الاقطاب يزيد من النزاعات الدولية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن أن تحدث عدة نزاعات ولكنها ترجع في الأصل إلي نزاع واحد بين طرفي النزاع أو الصراع. فحين تتشعب النزاعات في ظل النظام المتعدد الأقطاب وتنتشر اهتمامات اللاعبين على

---

[1] – مارسل ميرل، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** "، ترجمة : حسن نافعة، ص482.
- سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص250.

[2] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص251.

كافة انحاء النظام، وهكذا فان مصالح وطنية سوف تتشعب وبشكل حتمي ان المصالح الوطنية هى اندماج مركب للمواقف مثل التقاليد والموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية و العسكرية والتوجه الايديولوجي والهيكل الحكومي. وبما أن عدداً كبيراً من اللاعبين هم من الكبار في النظام المتعدد الأقطاب فهـذا يعني وجود مدي مميز للمطالب والمصالح المـراد تحقيقهـا. وكلمـا زادت المطالب كلما اصبح صعباً الموائمة بينها. وهكذا فان التعددية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب، ستعمل على زيادة الصراعات.

إذا كان نظام تعدد الأقطاب متجانس كما يروج له انصاره، فانه حتى التوزيع الواسع الانتشار للاسلحة النووية سوف لا يساهم في عدم اسـتقرار النظام، وبدخول دول جديدة فان تركيزها على الاهتمامات الوطنيـة سـوف يقلل من الانشقاقات على الرغم من أن زرع الاسـلحة النوويـة يعنـي أن التعددية القطبية تقر بالنزاعات الكامنة. وان خصائص هى بطبيعتها مغامرة الا اذا ادركت نفسها مدعوة لتكون طرفا في النزاع، وأن خصائص التعددية لا ترجع إلي نقص في المصلحة أو الاهتمام، انها تتصف بمعرفـة سياسـية عالية لأوضاع ومواقف الدول الأخري، ان الاتصالات بين اطراف النظـام هى ضرورية ومنذ ان تربط بالمصالح الوطنية فانها تعمـل علـى توليـد التناقضات ومع وجود الاسلحة النووية فان التناقضات تصل بالنظام إلي حالة اللااستقرار.

إن نظام تعدد الاقطاب ينطوي على حالة من اللا تأكدية، ففي نظـام توازن القوى ثنائي القطبية فان أي تعديل في المواقف النسبي لكلا القطبـين هو مهم لكل النظام. والتغييرات هى بسيطة نسبياً للتكيف بينما فـي النظـام المتعدد فان تغييراً منفرداً في ترتيب الأحلاف أو في النتائج العسكرية هـى مسألة تحسب نتائج ما بصعوبة. فضلاً من أن التعددية تثير صعوبات لصناع

القرار والنتائج يمكن ان تكون غير معروفة والفرص تصبح صعبة جداً. ومنذ ان تثير التعددية ليس بسبب فشل الادارة ولكن من خلال سوء الفهم.[1]

سادساً- وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية :

تتبع الدول عادة عدد من الوسائل والسياسات تجاه غيرها أو خصومها على وجه التحديد لضمان تحقيق أو المحافظة على التوازن وتشمل:

- سياسة فرق تسد والتي تهدف إضعاف الطرف الأقوى.
- التعويضات الاقليمية بعد الحرب.
- خلق دول عازلة .
- إقامة التحالفات .
- مناطق النفوذ .
- التدخل .
- المساومة السياسية – التفاوض .
- التسويات السياسية والقانونية للنزاعات .
- تخفيض التسلح .
- سباق التسلح .
- الحرب .

[1] د.سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، ص ص254-255.

الأحلاف(*) أحد وسائل توازن القوى :

تعد الأحلاف من اهم الوسائل التي التجأت اليها الدول للحفاظ على توازن القوى. ويولد الحلف عادة حينما تجد بعض الدول أن هناك خطرا يهددها أو قد يهددها مستقبلا ويتعذر عليها ان تدرأ وحدها هذا الخطر. وعندئذ فانها تدخل بعضها مع البعض الاخر في حلف تواجه به عدوها المشترك. وقد يحدث ان يجد ذلك العدو المشترك نفسه وقد تهدده الخطر من الحلف الجديد، وعندئذ فانه قد يلجأ الي البحث عن دولة أخرى تشترك معه في نفس الشعور بالخوف فيعقد معها حلفا. ثم يحاول كل حلف ان يضم الية المزيد من الاعضاء وهكذا. ولا يخفي ما في هذا السلوك من الرغبة في خلق نوع من التوازن في القوى بين الاطراف المعنية.[1]

إن الحلف يتأسس نتيجة أحساس الدول المنظمة اليه بوجود تهديد مشترك. وبسبب ذلك ترتبط الدول بعضها بالبعض الاخر. وان تشكيل حلف أو كتلة سيؤدي بشكل لا يقبل الشك إلي تشكيل حلف مناهض له. كما أن قيام الحلف يرتبط بالغرض الذي اسسه من أجله.وهنا وجب علينا التمييز بين أنشاء الحلف (استخدام نماذج توازن القوى) وبين قصد صناع القرار (لحل مشاكل القوة من خلال الأنموذج) ومن أجل التمييز بين الأفعال والمبررات

(*) الأحلاف : تعد الأحلاف من أكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى. إذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف، ولا سيما ان الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الأحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة تطبيقاتها بشكل مستمر في تايخ أوروبا الحديث.

د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص230.

(1) د. محمد السعيد الدقائق، " **مذكرات في العلاقات الدولية** "، ص186

فيمكن أن نتصور ان اسلحة الدولة (ب) يمكن ان تهـدد الدولـة (أ) اذا كانت تخشي من أن هذه الاسلحة ربما تستخدم ضدها. وهكذا، فـان الحلـف الذي تقيمة الدولة (أ) سيكون هجومياً اذا كان هذا هو الغرض الحقيقي من اقامته. والمشكلة في التوازن تكمن في أن الدول لا تكتفي بـالتوازن وإنمـا تحول الحصول على قوة فائضة مما لدي الخصم من قوة، مما يدفع الخـصم للحصول على قوة مماثلة، وهكذا يندفع الطرفان في سباق التسلح. ان المسالة الهامة في هذا الصدد هو ان هذه القوة الهامشية أو الفائضة لا ينبغي أن تكون مرعاة لافساد التوازن، فالمطلوب من أطراف التوازن هو تحقيق الاسـتقرار رغم كونه استقراراً مؤقتاً تشوبه درجة معينة من الخطورة. واذا كان الردع النووي أكثر استقراراً من سالفة فان توازن القوى التقليدي قد عكس الكثيـر من حالات الصراع والحروب. والتوازن قد يحقق أولاً التعادل طالما استمر سباق التسلح ولان ايا منهما لا يسعي للبقاء بأقل قوة من الطرف الأخر.(1)

من الواضح، ومنذ قيام مجموعتين من الاحلاف، وان كانت قد اقامت وبشكل متبادل تعادلاً في القوة، فانه لربما لا يؤدي ذلـك إلـي حالـة مـن الاستقرار، وبدون شك سيعتمد ذلك على قدرة الطرفين على المبـاراة التـي يخوضونها. وعلى العكس فاذا كان كل طرف يسعي لهدم توازن القوة فـان النتيجة ستكون استقراراً غير مرغوب فيه. ان هذه الامثلـة تـدل علـى أن النتائج لا تتحدد بالمقاصد، ولكن تحديد المقاصد هو ليس أمراً سـهلاً كمـا تتصوره هذه الأمثلة. فان درجة القصد الهجومي والدفاعي للدول التي تقـيم الأحلاف لا يمكن استنباطة من خلال الحقيقة المبسطة كون الدول هى التـي

---

(1) Hupe Robert _ strauz and Possony stefang " **International Relations** " , [MaGraw – Hill Book , com , Inc., New York , 1954" , P.291

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص228.

صنعتها. وكل ما بوسعنا معرفته حقيقة بان الأحلاف قد تأسست من الـدول التي تشعر بتعرضها لخطر مشترك وترتبط سوية بسبب ذلك. ولكن الحقيقة لا تدلنا كيف تسعي الدول لاستخدام الحلف، ولا بالتأثير أيضاً ماذا سـيكون عليه النتائج. وكل ما نعرفه بان تشكيل كتلة مخالفة له سيؤدي وبشكل لا يقبل الجدل الي قيام الحلف المنافس له.(2)

مما سبق نستخلص، إن الأحلاف هى وسائل فعالـة لحـل بعـض المشاكل وليست علاجاً لجميع أمراض المجتمع الدولي. وفي عالم يحصل فيه التعاون السلمي بين الدول الكبرى حينما يكون هناك خطـر للحـرب فـان الاهداف ذات الاغراض الدفاعية هى ليست مسألة زائدة فقط وإنما خطيـرة فقط، كما أنها تجعل القوى الأخرى تحت شكوك وتدعوهم إلي عمل مضاد. وخلال حرب السنوات السبعة عقدت روسيا وفرنسا حلفا ضد روسيا وان هذا الحلف كان في الاصل ذو صلة باغراض دفاعية.

- **والأحلاف على نوعين :**

أحلاف هجومية واحلاف دفاعية، وكلاهما يتعلـق بتـوازن القـوي. وبالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لافـساد التـوازن لـصالح أطرافـه. والاهداف الدفاعية تهدف لاعادة التوازن أو قبله لصالح الدول التـي تقـوم بتشكيل الحلف. ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي وأخر هجـومي لان كليهما بنظر صانعيه هى احلاف دفاعية، وهذه العبـارة تجعـل الأحـلاف مؤسسات مشكوك بها.

وإذا لم يكن هناك خطر واضح لاندلاع حرب فـان اقامـة الحلـف يستخدم عادة لاغراض هجومية واذا كانت احلاف الحروب فعالة فانه مـن

(1) د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص228.

العقلانية ان نجزم بانه تحت ظروف معينه يمكن ان تكون الأحلاف الدفاعية فعالة أيضاً. وقبل ان يكون أي حلف فعال عملياً فانه من الضروري ان تنحاز الدول الي معسكر معاكس لاعدائها. وان حلفاً دفاعياً يعقد قبل قيام معسكر الخصم باقامة حلف اذا أظهر عدوانيته شيئاً متناقضاً وفي فترة الاضطراب فان القوى التوسعية تجد ان الفرصة المناسبة قد تهيأت لها لممارسة سياساتها. لذا اصبحت الأحلاف ضرورية لايقاف معتدي أو لتجنب الحرب اذا كان هذا مستحيلاً لربح القضية في أقصر وقت وبأقل الخسائر. [1]

➢ وظائف الأحلاف في توازن القوى :

- تقويض قوة الخصم : دأبت الأحلاف على أضعاف قوة العدو ولايكتمل ذلك الا من خلال استخدام الدبلوماسية والدعاية عن طريق الجمع بين الاثنين وفي هذا المجال هناك اثنين من الأهداف الرئيسية :
- إضعاف ائتلاف العدو الحالي أو المحتمل بواسطة عزل واحد أو أكثر من أعضائه.
- القضاء على آمال الأعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الأحلاف وذلك بابقاء هذه الدول محايدة.

أي أن أي تحالف غير ثابت لأن مسألة القوة المشتركة لا تعكس مفهوماً من قبل كل اعضاء الحلف وفي كل الأوقات، عوضاً عن الاختلافات في المصالح الوطنية اذ أن الاختلافات تختفي بسبب احتضانها من خلال خيارات سياسية بديلة.

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص231-232.

- سحب الحلفاء : ان من سمات التوازن هى مساعي كل طرف لاضعاف الخصم وذلك بمساعية العسكرية والدبلوماسية لسحب خلفاء خصمة إلي جانبه. وفي ظل توازن القوى التقليدي كانت الدول تقوم بتغيير جهة التمحور حسبما تمليه عليه مصالحها الأمنية.

- تحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد : ان تدمير العدو معنوياً في اطار توازن القوى يتمثل بتجريده من حلفائه. وكذلك باقناع الدول المحايدة أو المنفردة بان بقائها على الحايد سوف يحقق لها مكسباً؛ لاسيما اذا ما اندلعت الحرب أو عند اندلاعها اذا كان العدو يشعر بصعوبة الحصول على مثل هؤلاء الحلفاء. وهكذا اذا ما فشل العدو في تحقيق هذه المكاسب فان قوة التعادل ستلعب دورها لقد لجأ " بسمارك " إلي هذا الاسلوب من أجل تحقيق مشروعه في العلاقات الدولية المتمثل بجمع كل الاقاليم الالمانية تحت زعامة بروسيا.[1]

هناك مطلبان أساسيان لقيام حلف فعال :

- الأول : هو إمتلاك الحلف لقوة كافية لتحقيق الهدف الذي أقيم من أجله .
- الثاني : هو وجود ملصحة أساسية مشتركة بين الدول المتحالفة.

أما الشروط الأخرى لقيام الحلف والمتمثلة بالاستراتيجية والجغرافية والايديولوجية المشتركة والتشابه في الثقافات والتكامل الاقتصادي. فهذه الشروط تساعد على جعل الحلف أكثر استقراراً ودواماً. وهكذا فقد شكل التحالف مع الاتحاد السوفيتي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من البعد الجغرافي والأختلافات الايديولوجية والثقافية بين الدولتين فانهما قد عبرتا عن رغبة حقيقية في

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص ص232-233.

التعاون مع بعضهم البعض ومع بريطانيا بشكل فعال من اجل انجاز النصر التاريخي على ألمانيا.[1]

وفي ظل نظام توازن القوى التقليدي فان اقامة الأحلاف ليس سوى لغرض تفعيل نظام التوازن وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب. وفي هذا النظام تستخدم القوة فقط لتحقيق الأهداف في نطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه. وان الأحلاف اخذت تستخدم للسيطرة على القوة التي بدورها توظف لتشغيل نظام التوازن.[2]

من أهم خصائص سياسة التحالف وما قد يميزها عن المنظمات الدولية:-

- عضوية الحلف تقتصر على عدد معين من الدول.
- الاتفاق مع الحلف محدد زمنياً، وتعتمد صيغ قانونية معينة لتمديد الأحلاف أما تلقائياً أو بمراسم معينة.
- الاتفاق في الحلف يتم بشأن قضايا معينة، كذلك تنطوي مواثيق المنظمات الدولية على أهداف ومقاصد محددة.
- عند عقد تحالفات دولية يكون من السهل تحديد الاطراف الخارجين المستهدفين بهذا التحالف.
- إن توزيع المزايا داخل التحالفات الدولية يعكس كقاعدة عامة، طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف هذه التحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها.

---

(1) المرجع السابق ، ص233.

(2) Burton Johne , " **International Relations** , [A General Theory , Cambridge University Press , 1965] , P. 77.

- في كل التحالفات الدولية هناك عادة مجموعة من المبادئ الاخلاقية العامة يعلن عنها المتخالفون وعن تقيدهم واستعدادهم للدفاع عنها.[1]

1) سياسة التفرقة بين الخصوم :

هذه الوسيلة المقصود بها هو سعي الدولة إلى بذل ما تستطيع من محاولات للإبقاء على الدول المتنافسين معها في حالة من التفكك والانقسام لاضعاف قواهم وإقتناص الفرص لخلق الثغرات فيما بينهم للنفاذ من خلالها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضماناً لعدم تقاربهم أو حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم مما يحدث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة.[2]

ويقصد بها قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغية انقسامهم وبث الفرقة بينهم ومنع توحدهم. والافتراض الرئيسي لهذا المبدأ هو أن التجزأة والانقسام سوف تجعل القوى المنافسة ضعيفة وعلي الرغم من ارتباط هذا المبدأ بنظام توازن القوى إلا أنه احياناً يمارس كمبدأ للسيطرة على الدول. فقد تبناه الرومان من أجل تحقيق اهدافهم للحفاظ على سيطرتهم على الشعوب التي خضعت لهم. وكذلك استخدمته الدول الاستعمارية بغية الاحتفاظ بالاقاليم التي احتلتها. وقد استخدمت بريطانيا بفطنة هذا المبدأ للحفاظ على ممتلكات امبراطوريتها وحتى وقت قريب.[3]

2) سياسة التعويضات :

ليس المقصود هنا التعويضات المالية بل التعويضات الاقليمية **Territorial Compenstion**، وقد اعتبرت هذه السياسة وسيلة مقبولة

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات "ط1 ، ص280.

[2] المرجع السابق ، ص281

[3] د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص234.

ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير. وقد استخدمت هذه السياسة في إقرار مبدأ التوازن في القرن الثامن عشر.

وشهدت العلاقات الدولية الاوروبية ما بين 1870-1914 سلسلة من المساومات الدبلوماسية بين الدول الأوروبية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في أسيا وأفريقيا، وتعتبر هذه المحاولات جزء من السياسة الاستعمارية لتخفيف حدة التناقض بين الأطماع الاستعمارية للدول الاوروبية الكبري. ويمكن القول أن سياسة التعويضات والمساومات الاقليمية كانت في وقت من الأوقات من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول، وهذه التعويضات كانت الشغل الشاغل والهدف الرئيسي في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى. [1]

3) سياسة التدخل :

لقد تم ممارسة التدخل من قبل الدولة الحاملة للميزان، لاسيما بريطانيا . وقد تمتعت هذه الدولة بحرية أختيار واسعة، وكانت قادرة على استخدام وسائل متعددة من أجل الحفاظ على التوازن الأوروبي. ويتراوح التدخل من مجرد الانحراف والحياد في المعني التقليدي إلي التدخل العسكري الكامل في حرب عامة. والتدخل يكون على نوعين :

- تدخل دفاعي وتدخل هجومي. ويهدف التدخل الدفاعي إلى الحفاظ على النظام السياسي.بينما يكون التدخل الهجومي موجه لتغيير هذا النظام. والتدخل الدفاعي قائم على الافتراض بعدم قدرة دولة ما، وعادة هى دولة عظمي، بالسماح بتغيير التوازن لغير صالحها من قبل دولة أخرى بتغيير حكومة أو سياسة.

---

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، " العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية أدارة الأزمات" ط1 ، ص283

- أما التدخل الهجومي فهو توسعي ويظهر مبدئياً بواسطة التغلغل وهدفه هو الاعداد لإجراء تغيير في سياسة أو حكومة الدولة الأخرى، أو عند الضرورة الغاء استقلالها كلياً.

إن عدم التدخل يمثل بالضرورة سياسة يروج لها من قبل الدول الصغري، وكذلك من قبل الدول العظمي التي تسعي للحفاظ على التوازن. وهناك تبريرمهم وهو "إن عدم التدخل هو مصطلح سياسي يعني ما يريده التدخل بالضبط وان عدم التدخل يشير إلي الحياد عند بعض الدول أو جهود لتحديد رقعة الحرب الإقليمية أو للحفاظ على حقوق الدول المحايدة في زمن الحرب.(1)

- **إن سياسة التدخل هذه تتم على أحد الوجهين التاليين :**

بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى كما هو، وتسمى هذه السياسة (التدخل الدفاعي)، وجوهر هذه السياسة يتمثل في إصرار دولة عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها اذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، ولذلك سوف يكون هدف تدخلها هو احباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلي ما كان عليه. أو بتغيره في اتجاه أو بآخر، ويطلق على هذه السياسة التدخل الهجومي، وجوهر هذه السياسة يتمثل في العمل على أسقاط حكم معين وتغييره كوسيلة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤما مع مصالح الدولة التي كانت وراء هذا التدخل.(2)

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص236.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، " العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية أدارة الأزمات "ط1 ، ص284

4) الدول العازلة :

هى تلك الدولة الصغيرة الواقعة بين دولتين أو قوتين أو أكثر، وهـــي ايضاً دولة ضعيفة نسبياً تقع بين منـــاطق مـــصالح القـــوى العظمـــي. وان الأفتراض الاساسي لهذه الوسيلة يقوم على ان مصلحة كل دولة واحدة مـــن هذه القوى الكبرى ان تمنح الدول الكبرى الأخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للابقاء على أســـتغلال الـــدول الـــصغرى العازلة وتفضل ابقاءها في وسط هذين النفوذين من أجل عدم وقوعهـــا فـــي احضان الدول الكبرى الأخرى. [1]

5) وسيلة التسلح :

تعد مسألة الاستعداد العسكري إحدى أهـــم المـــسائل التـــي تـــشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع. اذ قد تقود هذه الـــسياسات سباق التسلح بسبب زيادة التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي إلي تعريض العلاقات الدولية إلي حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والأكثر مـــن ذلك ان تطوير الأسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة كفاءة قـــدرة الدولـــة الهجومية والتي يمكن أن تساعد على شن الحرب. هذه هى الوسيلة الأساسية التي تساعد القوى الكبرى في الحفاظ على التوازن لـــصالحها. والافتـــراض الاساسي لذلك هو أن كميات كبيرة من الأسلحة كما ونوعاً تزيد من قـــدرات الدولة على الهجوم والردع وأن النتيجة المتحمة لسباق التسلح هى الزيادة في الاعباء العسكرية ممايؤثر على ميزانية الدولة.[2]

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، ص237.

[2] المرجع السابق ، ص235.

سابعاً - الأثار الناجمة عن تحقيق توازن القوى :

أهم اثر يترتب عادة على تحقيق حالة من حالات توازن القوى بين الدول أو بين الكتل الدولية المختلفة هو ان التوازن يمنع من اللجوء الي استعمال القوة في حل المشاكل الدولية أو على الاقل يحد من اللجوء اليها. فطالما وجد هناك توازن في القوى بين الدول أو الكتل الدولية المعنية فانها لن تصبح متأكدة من كسب الحرب ان هى لجأت الي استعمال القوة للدفاع عن وجهة نظرها. فهي اذا كانت تملك قدرا معينا من القوة فان الطرف الآخر لديه أيضا – بمقتضي حالة التوازن الموجودة – قدرا متساويا أو متقاربة من القوة بل انه حتى لو كان الطرف الاخر على جانب كبير من الضعف بالمقارنة بقوة دولة ما أو كتلة دولية معينة فانه مع وجود حالة من حالات التوازن في القوى قد يحدث ان تسارع دول أخرى لنجده الطرف الضعيف عندما تري ان استعمال القوة من جانب الطرف القوى قد ادى إلي الاخلال بتوازن القوى القائم مما يهدد امنها، أو قد تسارع الي نجدة الطرف الأخر حتى لا يكسب الطرف القوى قوة اضافية مما قد يهددها في يوم من الايام، هذا ما يحدث عندما هاجمت قوات هتلر بولندا اذ ادى ذلك الي دخول كل من انجلترا وفرنسا الحرب ضد الرائيا. [1]

ثامناً- تقييم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية :

➢ **الجوانب الايجابية :**

- إن نظام توازن القوى منح الدول فرص مرونة كافية لتكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بما يضمن لها حماية كيانها الوطني وأستقلالها السياسي.

---

[1] د. محمد السعيد الدقائق، " **مذكرات في العلاقات الدولية** "، ص187.

- أن الهدف الأساسي من سيادة فكرة التفوق من أجل التكافؤ هو تحقيق التوازن المتكافئ لعلاقات القوى لادراك مفاداة أن هذا التوازن يمكن أن يكون رادعاً قوياً ضد نشوب الحروب بين الدول وخاصة الاساسية في النظام، ويتواصل مع هذا الأدراك قناعة مفادها أن عدد الحروب التي كان يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف مضاعفة.[1]

➢ **الجوانب السلبية :**

عنصر عدم التيقن في سياسات توازن القوي، وهنا يمكن ان نشير إلي فكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع احداها أن تبلغ مرتبه القوة التي تتمكن معها من احداث اختلال في أوضاع التوازن الموجود، هى عملية الية أكثر من أي شئ آخر، وقد اعتمدت على ان حسابات الدول وردود أفعالها أزاء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آليه دقيقة وعلي نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة لتستمر معها حالة التوازن الدولي بشكل أو بأخر.

إن المنطق الذي اقيمت عليه حتمية التوازن وآلياته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد المصالح والعلاقات، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من أوضاعة وجوانبه بصفة مستمرة، ويجعل منه في اعتقاد البعض أمراً نظرياً، وهو إذا كان بالامكان قبولة حتى نظريًا لتأخير العلاقات الدولية في المجتمع الدولي فيما مضي، فيصعب تقييم العلاقات الدولية في الواقع الدولي المعاصر على وفق أدوات التحليل التي كان يعتمدها.

---

[1] د. ثامر كامل محمد، " **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** "، ص285.

إن الأخذ بمبدأ التوازن في النظرية الاقتصاية وعلم الاجتماع وبعض العلوم التطبيقية وحتي على الصعيد النظم السياسية يمكن ثبوت قيمته تطبيقياً، بيد أن ذلك لا يعني أن له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية.

إن الفرضية التي تقوم عليها توازن القوى والتي مؤداها أن الدول في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة وأنها لا تربطها ببعضها علاقات دائمة، تواجه انتقادات بشأن درجة واقعيتها، وذلك لأن عامل القوة لا يمكن فصله بأي حال عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاقتصادية كما أن تعقد العلاقات الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد باتخاذ قرار خاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير عملية. كما أن انتقال الدول من علاقة تحالف آخر هي الأخرى تتطلب جهود لاقناع الرأي العام في البيئة الداخلية بالدوافع والاسباب، لذلك الانتقال فضلاً عن ما ينجم عنها من اهتزاز مصداقيه صناع القرار في الدولة، ومع تزايد ارتباط الدول وتعقد وتداخل مصالحها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فان عملية الانتقال تصبح مكلفة وبالغة الصعوبة.[1]

تاسعاً - نقد نظرية التوازن :

- إن العمليات الدولية لا يمكن أن تؤدي مطلقاً إلي أية حالة توازن لأن الظروف الموضوعية نفسها هى في حالة تغيير مستمر. وقد لوحظ أن التوازن غير ممكن التحقيق لأن التكنولوجيا والسكان والموارد هى الأخرى معرضة للتغيير.

---

[1] د. ثامر كامل محمد، " **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، ص ص286-287.

- إن مفهوم التوازن قد استخدم كوسيلة تحليلية وليس كوسيلة تفسيرية كما هو الحال في النظرية الواقعية. ففي النظرية الواقعية تبحث الدول عن أفضل مركز للقوة في حين تبحث الدول في نظرية التوازن عن التوازن المثالي المرغوب تحقيقه. ولكن اذا قبلت هذه النظرية الاستنتاج المنطقي، فالدول عندئذ لا تحاول فقط تشجيع التوازن وإنما تشجيعه بطريقة تؤدي إلي تحقيق وضع أفضل للتوازن.

- أن مجمل نظرية التوازن تؤكد على أن العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن، ولكنها تهمل الحقيقة بان الجهود نحو التوازن قد تتعرض إلي التغيير ايضا.

- أن مفهوم التوازن ضيق وواسع. أنه ضيق لأنه يهمل أغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير احيانا. وانه واسع جداً لان على الباحث أن يميز بين عدة انواع من التوازن وكيف يمكن ان يتحقق التوازن بين كل الجزئيات.[1]

- أن تحليل العلاقات الدولية في إطار فكرة التوازن والاستقرار ينجو إلى ضبغ الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متحيزة في اتجاه معين. ومثل هذا التحليل الذي يتحيز لفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي ان بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط، أي أنها بدلا من أن تحدث التوازن المقصود فقد تتسبب في احداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمر لا معنى له.

---

[1] د. سعد حقي توفيق، " **مبادئ العلاقات الدولية** "، ص116.

- أن التوازن "المرغوب فيها" من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على اكثر من معني، ومثل هذا التوازن لا يمكن أن يمثل مفهـوم مـا واحدا متجانسا من قبل كل الدول، ومن هنا فما قد تعينه دولة أخـرى. وبديهي أنه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجـة نظر الاطراف المختلفة التي يعنيها هذا الأمر فانه لا يمكـن اسـتخدام فكرة مطاطة كهذه، والاتكاز عليها في تحليل موضوع معقـد مثـل العلاقات السياسية الدولية.

- أن هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الآخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في إطار عامل القوة يحاول أن يتبني فكرة ميكانيكيـة ضـيقة وهـي التوازن، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هـى محـصلة تفاعل عدد لانهائي من المتغيرات المادية وغير المادية، المرئية وغير المرئية، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الـدول في أتجاه أو آخر، وهي الدوافع التي تؤثر في أوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الأوقات.

- أن فكرة التوازن هذه إن صح تطبيقها بالنـسبة للعلـوم الاجتماعيـة الأخرى فانه يصبح من المشكوك فيه منطقيا وعلميا تطبيقها بالنـسبة للعلاقات السياسية الدولية، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للاوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن، أما ومع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عـن صعوبة قياسها وتحليلها فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح أمرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه، بل الأكثر من ذلك أن الحكم على وضع أو نظام معين بما اذا كان في حالة توازن أو عدم توازن،

لهو عملية نسبية وغير قابلة للتحقق. وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلي وضع معين على أنه في حالة توازن، فقد يرى فيه البعض الآخر عكس ذلك تماما. (1)

- وقد أضاف ستانلي هوفمان إلي الانتقادات السابقة انتقادا آخر حين قال ان المحاولات التي يقوم بها البعض والتي تسوي في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد، وتنظر إلى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية وإلى عناصر القوة السياسية والقومية كعوامل الانتاج، هذه المحاولات غالبا ما تنتهي إلى افتراضات غير سليمة ومشوهة، ولا تتمشي مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه.(*)

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية – دراسات في الأصول والنظريات** " ط2، ص ص32-34.

(*) **للمزيد بخصوص سلبيات نظرية توازن الوى في العلاقات الدولية:**

" **سبنيكمان** " يقول أن الدولة تكون معينة بالتوازن أو عدم التوازن طبقاً لما هو لمصلحتها، والدولة لا يهمها امتلاك قوة قادرة على مواجهة العدو المحتمل، كما أن هذه الدولة تدرك أن إمكانية الحركة لها مرهونة بعدم وضع الضوابط على تنمية قوتها، كما أن السياسة الخارجية لدولة معينة تكون فعالة وايجابية بمقدر اتساع هامش القوة الذي يستطيع أن تستخدمة في الواقع الدولي.

جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص32.

أما مورغانثو : فحدد نقاط الضعف في توازن القوي في اشارات مختلفة حول فشل هذا المنهج، فهو – أي توازن القوي – لم يتمكن من الحفاظ على استقلال عدد من الدول منذ القرن الثامن عشر، كما أن التحالفات لمواجهة هيمنة دولة معينة، وتحقيق التوازن في القوي كان يتم من خلال حروب باهظة التكاليف، وبالتالي فإن توازن القوي من وجهة نظر مورغانثو : =

أ) غير محدد المعني : إذ ليس ثمة من وسائل يمكن الركون اليها في تقويم ومقارنة القوي الموجودة.

تعقيب على نظرية التوازن :

وبالرغم من هجمات الباحثين الأكاديميين على توازن القوى فإن هذه النظرية ما تزال تحظى باهتمام السياسيين والصحفيين ورجل الشارع السياسي وتمثل بالنسبة لهؤلاء أداة التفسير القوية لما يجري في الواقع الدولي.

فالتناقض بين النظرية والتطبيق في موضوع توازن القوى يتمثل في أن التوازن – في النظرية – يساعد في الحفاظ على السلام وعلي كيانات الدول الأعضاء غير أنه في التطبيق يؤدي في بعض الأحيان إلى الحرب وتقسيم العناصر الأقل أهمية فيه (مثل تقسيم بولونيا في أواخر القرن الثامن عشر).

ب) غير واقعي : حيث أن رجال السلطة يسعون لتحقيق التفوق لدولهم نتيجة الشك في دور هذا التوازن.

ج– غير كاف : إذ أنه يهمل الجوانب الأخلاقية والمعنوية من زواية دورها في تقليل فرص الحرب الي حد ما.

– جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص32.

أما أرنست هاس : فيشير الي أن استخدام توازن القوي كموجه أو دليل لصانع القرار يفترض درجة عالية من المرونة في صناعة القرارات القومية، وانغماس صانع القرار في حسابات دائمة للقوي، كما أن هذا المفهوم يفترض استعداد صانع القرار للتدخل أو الدخول في التحالف بشكل فوري للحفاظ على التوازن بغض النظر عن أية اعتبارات ايديولوجية أو مصالح اقتصادية أو اتجاهات سياسية داخلية...

وهنا تساءل هاس عن درجة المرونة التي يجب أن يتحلي بها صانع القرار لتمكنه من الاستجابة لمتطلبات توازن القوي.

Ernast B. Haas – **The balance of Power as a guide to Policy making**, XV, August, 1953, pp.370-398.

نقلاً عن : جيمس دورتي – روبرت بالتسغراف ؛ " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص32.

إن مفهوم التوازن كنظرية عامة لدراسة العلاقات الدولية لا تحقق ما تزعمه لنفسها. فهي من وجهة اختارت التوازن ولكن دون ان تفصح لماذا التوازن بالذات، بل حتى لو سايرنا التوازن من قيمة عالية، وأحياناً مثالية فستبقي بين ايدينا قضايا أخرى لا يلتفت إليها التوازن. فعلي سبيل المثال أي مستوي من التوازن يجب أن نسعي إليه؟ وهل كل مستوي للتوازن هو طموح صناع القرار في الدول القومية؟ وكيف التوفيق بين النزعة إلي أحداث توازن يرتكز على أخلاقية فلسفية وأيديولوجية؟[1]

يتضح لنا أن التوازن حالة فكرية يكظمها كثيرون من المنظرين الغربيين بحجة التطلع إلى موضوعية عملية لا تحتكم الي القيم الاخلاقية. ولكن يغفل هؤلاء عن قصد بأننا نتعامل مع مجتمع دولي مع أمم مع شعوب مع تراتيب حضارية وتصورات ذاتية للعالم الخارجي لا يمكن افراغها من قيمها. بل لنذهب ابعد من ذلك. فهذه القيم هى التي تكمن وراء كثير من السياسات في العلاقات الدولية. فكيف يفسر لنا " لسكا " ان المصلحة الوطنية لدولة ما تتطلب حالة التوازن بينما ينكرها على غيرها والا فانه سيقر بان هناك حالات توازن بقدر ما هناك مصالح وطنية. وهذا هو العيب في مفهوم التوازن اذ انه واسع ومفتوح الطرفين.[2]

يتضح مما سبق أن مفهوم توازن القوى، يصف الكيفية التي تتصرف بموجبها الدول، تجاه المشاكل المتعلقة بالأمن القومي في إطار بناء وتغيير المحاور والتحالفات. ويبرز نظام التوازن نتيجة لوجود تناقضات واضحة في المصالح القومية للدول الأطراف في مثل هذا النظام، حيث إن ذلك يضفي سمة الديناميكية، والتفاعل المستمر الذي يضمن استمرار التوازن في نظام القوى.[3]

---

(1) د. كاظم هاشم نعمة، " **العلاقات الدولية** "، ج1، ص68.

(2) المرجع السابق ، ص68.

(3) د. مصطفي عبد الله خشيم، " **موسوعة علم العلاقات الدولية** "، ط1، ص80.


قائمة المراجع

(1) د. زكريا إبراهيم، **مشكلة الحرية**، [القاهرة ، مكتبة مصر، 1972]

(2) محمد الغزالي، **حقوق الإنسان**، [د.م ، دار الكتب الإسلامية، 1984

(3) د. خالد محمد خالد، **أزمة الحرية في عالمنا**، [القاهرة، مكتبة وهبة، 1964].

(4) د. أميرة عبد العزيز، "**حقوق الإنسان في الإسلام**"، ط [القاهرة، دار السلام، 1997] .

(5) د. محمد حسين الأمين، " **الاجتماع العربي الإسلامي**، [بيروت، دار الهادي،2003] .

(6) د. محمد أبو زهرة،" **العلاقات الدولية في الإسلام** "، [القـــاهرة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1995]

(7) د. عبد الله الشيخ المحفوظ ولدبية، " **خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام** "، الطبعة الأولي، [الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999]

(8) د. عبد الرحمن الحاج وآخرون، " **الإســـلام فـــي عـــالم متغيـــر** "، **سياسات الإصلاح الإسلامي بعد** " **أيلول**، [دمشق، دار الفكر – آفاق معرفة متجددة، 2005] .

(9) د. نصر فريد محمد واصل، " **آداب العلاقات الإنسانية في الإسلام** "، [د.ن، المكتبة التوفيقية،1998] .

(10) د. محمد أبو زهرة، "**نظرية العلاقات الدولية في الإسلام**"، [القاهرة، د. ن ، **1946**].

(11) د. على قراعه، " **العلاقة الدولية في الحروب الإسلامية**"، القاهرة 1955.

(12) د. علي علي منصور، "**الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**"، [القاهرة، دار القلم، 1962.

(13) د. محمد كامل ياقوت، "**الشخصية الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**"، [القاهرة، عالم الكتب، 1971].

(14) د. محمد عزيز شكري، " **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** "، [الكويت، عالم المعرفة، 1978].

(15) أبو هيف، "**القانون الدبلوماسي**"، ط 2، [د.م ، د.ن، 1967]، ص78.

(16) د. إسماعيل صبري مقلد، " **العلاقات السياسية الدولية** "، [الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1971].

(17) د. اسماعيل عبد الفتاح، " **إدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة** "،[القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001].

(18) محمد عبد الوهاب الساكت، " **دراسات في النظام الدولي المعاصر** "، [القاهرة، دار الفكر العربي، 1985]

المراجع الأجنبية المترجمة الى العربية :

(19) مارسيل ميرل ، " **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** " ، ترجمة : حسن نافعة ، [القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1986].

(20) دانيال كولار ، " **العلاقات الدولية** " ، ترجمة : خضر خضر ، [بيروت ، د.ن ، د. ت].

(21) بييرود ورزيل ، رينوفان ، جان باتيست ، " **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية** " ، ترجمة : فايز نجم نقش ، [بيروت ، منشورات عويدات، 1967].

(22) د. بيير رينوفان ، جان باتيست دروزيل ، " **مدخل إلي تاريخ العلاقات الدولية** " ، ترجمة : د. فايز كرم نقش ، ط1 ،[بيروت، منشورات عويدات ، 1967].

(23) كارل ياسبرز / ترجمة : د. عبد الغفار مكاوي ، " **تأريخ الفلسفة بنظرة عالمية** " ، [القاهرة ، دار الثقافة ، 1994] .

(24) د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلى القليبي ، " **العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية** – أشخاص العلاقات الدولية – نظام أو فوضى فى ظل العولمة " ، [بيروت ، دار الحقيقة ، 2000] .

(25) جميس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** "، ط1، ترجمة : وليد عبد الحي ، [الكويت ، الكاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية ،1985]

(26) دلوش ، شينوني هيو ، " **مبادئ العلاقات الدولية** " ، الجزء الأول ، [نيوريورك ، د. م ،1940].

(27) جيمس برايس، "**العلاقات الدولية** " ، الجــزء الأول، [لنــدن ، د.م، 1923] .

(28) بريس، " **العلاقات الدولية** "، الجزء الأول، [لندن، د.م، 1923].

(29) كارل دويتش، " **تحليل العلاقات الدولية** "، ترجمــة شــعبان محمــد محمود شعبان، مراجعة : عز الدين فودة،[القاهرة، الهيئــة العامــة لمكتبة الاسكندرية، 1983].

(30) كريستوفر كرين وود، " **هل هناك حق التدخل لاغراض انــسانية** "، ملخص بحث منشور في [السياسة الدولية، مركز الأهــرام، العــدد 115، يناير 1994] .

(31) جرج كشمان، " **لماذا تنشب الحروب** " الجزء الثاني، ترجمة : أحمد حمدي محمود، [القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم 243، 1996] .

(32) هانزجي موركنثاو، " **السياسة بين الامم** " ترجمة : خيري حمــاد، ج1، ط2، [القاهرة، الــدار القوميــة للطباعــة والنــشر، 1965] ص ص239-240.

(33) مورغنتاو هانس، " **السياسة بين الأمم** " الجــزء الأول، [القــاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] .

(34) د. روبرت كانتور، " **الــسياسة الدوليــة المعاصــرة** "، ترجمــة : د.أحمد ظاهر، [عمان، الكتب الاردني، 1989]

(35) باسكال بونيفاس، "**إرادة العجز هل هى نهايــة التطلعــات الدوليــة والاستراتيجية**"؛ "، ترجمة حليم طوسون، ط1 [القاهرة، دار العــالم الثالث، 1997].

(36) غور باتشوف ميخائيل سميو نيفيج، "**البيرويسترويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا وللعالم بأسرة**"، ترجمة: زياد الملاء [دمشق، دار الـشيخ للدراسات والترجمة والنشر، 1988].

(37) كارل بوبر ، "**بحث عن عالم أفضل**"، ترجمة : د. أحمد مـستجير، [الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1996].

(38) نيكيتا خروشوف، "**التعايش السلمي كما أفهمـة**"، ترجمـة: نجـدة هاجر، سعيد النمر ، ط1 ، [د. ن ، د.م ، 1961].

المحتويات




رقم الإيــداع : 2011/9115


الترقيم الدولى : 978/977/327/887/0

مـع تحـيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 – الإسكندرية


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع

المؤلفة في سطور :

هبة الله أحمد خميس

مواليد 5 - 11 - 1982 الإسكندرية

المؤهلات العلمية :

درجة الليسانس في الآداب – قسم فلسفة شعبة سياسة

دفعة 2003 م بتقدير جيد جدا بترتيب الأول .

السنة التمهيدية للماجستير شعبة الفلسفة وتاريخها 2004 م بتقدير ممتاز بترتيب الأول .

ماجستير في الإرهاب الدولي 2008 م بتقدير ممتاز مع التوصية بالطبع على نفقة الجامعة

والتداول بين الجامعات ومراكز البحث العلمي .

دكتوراه في العلاقات الدولية 2011 م مع مرتبة الشرف الأولى

هذا الكتاب

عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالفات " . لعل في تلك المقولة القديمة والشائعة ما يعكس مدى قدم ظاهرة التحالف والصراع والتوازن الدولين ، ومن هنا قامت العلاقات الدولية تلك العلاقات التي يمثل العداء جوهرها، والخوف منطلقها، والقوة أداتها؛ الأمر الذي يصح معه القول بأن اللجوء إلى سياسة التحالف يعد، في كثير من الأحيان، من الضرورات الحتمية التي تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السيادات وهذا واضح بشدة في الدول الغربية ، حيث تناول الكتاب العلاقات بين أمريكا والصين نموذجا للتحالف الدولي والعلاقات بين إسرائيل وفلسطين نموذجا للصراع الدولي ، كما تناول الكتاب توازن القوى الدولي .



الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية